

الكواكب الدرية

شرح

العالم العلامة القدوة الفهامة ، البدر السارى الأكمل

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل

على

متممة الآجرومية

تأليف

العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وضعنا المتممة مضبوطة بالشكل الكامل بأعلى الصحائف ليعم نفعها

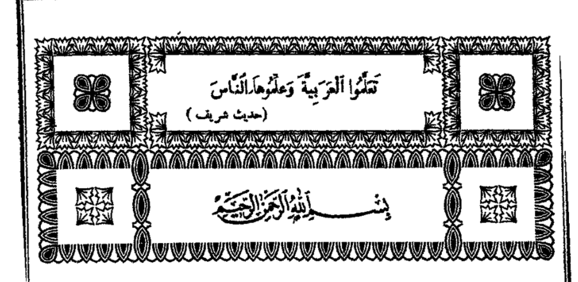
الجزء الأول

طبع بمطبعة شركة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

وناشر طبعه محمد أمين عمران

جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ — رقم ٤٩



الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه ، نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على مواصل قسمه ، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له ، شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما ، وجعله رحمة لكل البرية ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

﴿ وبعد ﴾ فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد « محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب » شرحا كافلا بحل المعانى ، وتصحيح المبانى ، يعرب مثالها ، ويفتح مقفلها ، مجانبا فيه الاغمار ، سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهى المسمى « بالفواكه الجنية » لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره محياه .

فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولايستغنى عنه المنتهى ، وان لم يكن مشتملا على كثير فوائد زوائد . وسميته ﴿الكواكب الدرية : شرح متممة الآجروميه﴾ أسأل الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة ، انه ذوالمنة العظيمة والقدرة الباهرة .

وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبدالبارى الأهدل عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام عبدالرحمن بن سليمان ، عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل ، عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل ، عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الاهدل ، عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامه الزين بن الصديق المزجاجى ، عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب : بالحاء المهملة ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى .

بسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ

قال فى العقيق اليمانى : وبنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح ، رحمهم الله تعالى .

وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعينا بالله ذى الكرم والجود .

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ افتتح المصنف كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذى هو القرآن ، بل وجميع الكتب السماوية افتتحت بيسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب » وعملا بخبر « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه بيسم الرحمن الرحيم فهو أقطع » أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفلها كهى من شرحه البسملة ، وابتدأ المتن بالحدلة ، فان كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحدلة ، لأن الابتداء يحصل بكل منهما ، بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم : ينبغى لكل شارع فى تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة ، والحدلة ، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاتيان بما يدل على المقصود ، ولفظ أما بعد ، والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذى هو الآجرومية ثبتت البسملة فى جميعها فلايليق بالمصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : واعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالحدلة بعد البسملة ، وكذلك العلامة ابن هشام فى القطر والشذور والجامع . قال العلامة العاوى فى شرح الجامع : انما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحدلة إما لكونه ذكرها لفظا حالة الابتداء كما هو الظن به ، واكتفاء فى مقام الاختصار بحصولها معنى فى البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل ، وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لاخصوص حاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله فى الحديث كل أمر ذى بال ، أوهضما لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبتدأ به على سننها ، وليس ذا بال حتى يكون بتركه الحمد أجذم ، وهذا الوجه أشار اليه الهندى فى حواشيه وليس بذاك اه وبمثله يعتذر عن صاحب الآجرومية (الحمد لله) أتى به لحديث أبى داود وحسنه ابن الصلاح « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وفى رواية أجذم أى ناقص البركة أوذاهبها . وهذا أوّل ماتمم به المصنف الآجرومية فانه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا ، فان كل منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ماأنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ماخلق لأجله : أى يستعمل العبد أعضاءه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم . وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل لغير الاختيارى كحسن اللؤلؤة وطول القدّ وصفاء اللون على جهة التعظيم . وعرفا مايدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقة قدّه وحسن مبسمه ، ثم جملة الحمد خبرية لفظا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد أى الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن

رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ، وَٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ .

ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فانها خبرية لفظا انشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من انه لايبتدأ الا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أى مالك (العالمين) أى جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم ، وغلب فى جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم لان المختار عند الجماهير كما قال النووى فى شرح مسلم : أن العالم اسم للمخلوقات كلها فهو اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة (والصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أى التحية كائنان (على سيدنا) أى معاشر المخلوقين من انس وجن وملك اجماعا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» واذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالاولى ، والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء واطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفا أو منكرا لقوله تعالى فى حق يحيى ـ وسيدا وحصورا ـ وفى الحديث الصحيح «ان ابنى هذا سيد» والاتيان به فى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغى حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بان لفظ السيد لايطلق الا على الله تعالى لأن الخلاف اذا خالف سنة صحيحة لايراعى .

[تنبيه] أشرت بقولى كائنان الى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها ، وعلى سيدنا خبر المبتدا متعلق بكائن فقول الفاكهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام ، وهو مطلوب للأول معنى ولايجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع ، وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل : أما بعد حمدالله والصلاة والسلام على سيدنا كما فى خطبة قواعد ابن هشام ، وصرح به الشيخ خالد الأزهرى فى شرحه على القواعد المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولايجوز أن يكون نعتا لأنه علم ، والعلم لاينعت به ، وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف للمبالغة ، سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة ، وهذا هو اسمه فى الأرض ، واسمه المشهور فى السماء أحمد ، وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ، ولم يتسم بأحمد أحد قبله صلى الله عليه وسلم ، ويندب التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسى الذى أخرجه أبونعيم « قال الله تعالى : وعزتى وجلالى لا أعذب أحدا تسمى باسمك بالنار » وفى رواية « قال تعالى : انى آليت على نفسى أن لايدخل النار من إسمه أحمد أو محمد» ولاينافى ماذكرته قول بعضهم لم يصح فى فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث ، لانه اذا لم يصح كل ماورد فى ذلك بانفراده فمجموع ماورد فى ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به لاعتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ابنى عبدمناف ، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل الا فى الأشراف فلايقال آل الاسكافى ، بخلاف أهل فانه يستعمل فى

وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ، وَبَعْدُ فَهَٰذِهِ مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ

الاشراف وغيرهم ، وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (وصحبه) ويقال فيه أصحابه وصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حياته مؤمنا ومات على ذلك ولو أعمى أو غير مميز أوملكا أوجنيا على الأصح كما شملته من ، وهم أفضل من آل لاصحبة لهم ، وانما قدم الآل لان الصلاة وردت عليهم بالنص ، وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أتى به تأكيدا ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه اشارة الى أن الصحابة كلهم عدول، وأن طعن الطاعن في بعضهم غير مرضي ولامقبول ، وأن آله صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعا له صلى الله عليه وسلم كما علمناه في حديث «كيف نصلي عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالمين من المعاصي والتبعات أونحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، ولله در الامام الشافعي حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حبكم * فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكمو من عظيم القدر أنكمو * من لم يصل عليكم لاصلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (وبعد) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب في الكلام الى أسلوب آخر والواو في أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله و بعد ظرف ملازم للاضافة لكنه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه بنيت على الضم : أي و بعدما ذكر من الصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة ، أو الى معقول ان تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه ، و بفتح الدال في لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهل للقاصد اليه المطالب ، وتهيئ له مايحتاج اليه من الفن في المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه لتهيئ له في المحل الذي ينزله مايحتاج اليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها الى مطولات كتب الأعاريب ، و يدرك بها من مصطلح علم النحو مايرشده الى اعراب مشكل وايضاح معنى غريب (في علم العربية) أي في علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة ، وعلم التصريف ، وعلم النحو ، وعلم المعاني ، وعلم البيان ، وعلم البديع ، وعلم العروض ، وعلم القوافي ، وعلم قوانين الكتابة ، وعلم قوانين القراءة ، وعلم انشاء الرسائل والخطب ، وعلم المحاضرات ، ومنه التواريخ . والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ هذا الكتاب لايشتمل الا عليه فقط ، وهو أهم العلوم العربية اذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطي: ان العلوم كلها مفتقرة اليه * وعرفوه بأنه لغة : القصد واصطلاحا : علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم اعرابا و بناء ، والمراد بالأصول المذكورة الأسم والفعل والحرف وأنواع الاعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك .

وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ في اللسان . وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصل الى خيري الدنيا والآخرة فلهذا وجبت معرفته

مُتَمِّمَةٌ لِمَسَائِلِ الآجُرُّومِيَّةِ تَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ ، نَفَعَ اللهُ تَعَالَى بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ

ليتوصل به الى معرفتهما ، والاولى تقديمه فى الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لايفهم حق الفهم ، وقد لايفهم أصلا الا به . وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ماروى أن عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى الاسود الدؤلى أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم ماأنبأ عن المسمى ، والفعل ماأنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ماأنبأ عن معنى فى غيره ، والرفع للفاعل وما اشتبه به ، والنصب للمفعول وماحمل عليه ، والجر للمضاف ومايناسبه انح هذا النحو ياأبا الاسود ، فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متممة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجى ، ويقال له ابن آجروم بفتح الهمزة ممدودة ، والجيم المخففة ، وضم الراء المشددة ، معناه بلغة البربر الفقير المتصوّف كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجمال المطيب . وقال ابن عنقاء انه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم ، وقد كثر حذف همزته فلا أدرى أهى لغة أم هو من تلعب الناس ، وهى كلة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ماقيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولاحذف همزتها ، وإنما فى قبيلة البربر قبيلة تسمى بنى آجروم اهـ وعلى ماقاله فقول المصنف هنا الجرومية نقرأ بضم الجيم ، وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح ، وفى بعض النسخ لمسائل الآجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة وبضم الجيم وتشديد الراء ، والجارى على الالسنة فتح الهمزة واسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل واسع لأن الاسم الأعجمى قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه مالايتوسع فى الاسم العربى * ولد صاحب الآجرومية سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وتوفى بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أى المتممة (واسطة بينها) أى بين الآجرومية (و بين غيرها من المطولات) من كتب النحو لاشتمالها على مايشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وان قصرت عن المطوّلات بصغر حجمها ، ولكنها تباريها بغزارة علمها ، ومطوّلات علم النحو غير محصورة ، ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئا كثيرا منها فى الطروس مسطورة ، ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ، ومن أحسنها وضعا وأغزرها علما مغنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أى بهذه المقدّمة الطالب لها ، ومعنى النفع فى حقه سيأتى ونفع بها أيضا مؤلفها ، ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتغال الناس بها ، وفى الآخرة أن تكون سببا لحلوله فى دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعنى به الآجرومية فان النفع بها مشاهد إذقلّ ماشرع طالب فى النحو الاويبتدئ بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها (فى الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها و يمنّ عليه بادراك علم العربية بسببها (و بعد الممات) بالفوز بدار السلام (انه) أى الله (قريب) أى بعلمه ممن سأله ودعاه لقوله تعالى ـ واذاسألك عبادى عنى فانى قريب ـ أما القرب بالذات فمحال فى حقه تعالى (مجيب الدعوات) أى دعوات الداعى قال صلى الله عليه وسلم « مامن رجل يدعو بدعاء الا استجيب له فاما أن يعجل له فى الدنيا ، واما

الْكَلَامُ : هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ ، وَأَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ مِنِ اسْمَيْنِ : نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ

أن يؤخره له فى الآخرة ، واما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار مادعا مالم يدع باثم أوقطيعة رحم أو يستعجل ، قالوا يارسول الله وكيف يستعجل ؟ قال يقول دعوت فما استجاب » أخرجه الترمذى . وقال حديث غريب * (الكلام) أى المصطلح عليه فى عرف النحاة فأل فيه للعهد وهى عوض عن مضاف اليه محذوف تقديره كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله فى الخلاصة الألفية * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * وقال العمريطى رحمه الله تعالى * كلامهم لفظ مفيد مسند * (هو) أى الكلام يطلق فى اللغة على الكلام النفسى الخالى عن الحرف والصوت كقول الأخطل :

ان الكلام لفى الفؤاد و إنما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وعلى اللفظ مطلقا أى أفاد أولم يفد ولومهملا لامعنى له ، وعلى الخط والاشارة ولسان الحال ، وكل ما أفهم المقصود كالعقد والنصب ، وهو حقيقة لغوية فيها جميعا على الأظهر ، وفى اصطلاح النحاة ماجمع قيودا أربعة ، وهى التى أشار اليها المصنف بقوله (اللفظ) : أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء حقيقة كان الاشتمال كزيد أوحكما كالضمير المستتر فى فعل أمر الواحد ، نحو قم فانه فى حكم الملفوظ حقيقة ، وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحا ، وأما فى اللغة فهو الطرح والرمى كقولهم : أكلت التمرة ولفظت النواة (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا اسناديا (المفيد) : أى المفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لايبقى للسامع انتظار مقيد به فلا يضر احتياجه الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها (بالوضع) : أى المفيد بالقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به افادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى ، وحيث انتفت أوانتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى ، فخرج بالقيد الأول وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوهما مما صدق فى الكلام اللغوى مما ليس بلفظ وهو مفيد ، وخرج بالقيد الثانى وهو المركب المفرد كزيد ، والمركب غير الاسنادى كالمركب الاضافى نحو عبدالله ، والمزجى كبعلبك ، والاسنادى المسمى به كتأبط شرا لقب لرجل ، وخرج بالقيد الثالث وهو المفيد مالا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه كجملة الصلة والصفة والحال والخبر ، وجملة الشرط والقسم وحدها ، وجملة الجواب وحدها لأن الفائدة انما تحصل بمجموع الجملتين فنحو ان قام زيد لايسمى كلاما لعدم حصول الفائدة و يسمى كلما بفتح الكاف وكسر اللام كما سيأتى ، وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع : أى القصد اللفظ غير المقصود كالصادر من النائم والساهى والسكران ، فالخارج بالقيود المذكورة لايسمى كلاما فى اصطلاح النحاة ، ودخل فى الحد المعلوم بالضرورة كالسماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة (وأقل مايتألف) : أى يتركب الكلام (من اسمين نحو زيد قائم) فانهما اسمان : الأول مبتدأ ، والثانى خبر * وقد يقال فى قائم ضمير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثالا لما يتركب من اسمين * ويجاب بأن الوصف كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر كالاسم المفرد ، ولهذا لايبرز فى التثنية والجمع بخلاف نحو قم ونقوم ، فان الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز فى التثنية

أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَٱسْمٍ نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ * وَٱلْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ ، وَهِيَ ٱسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ

والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقدّرين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد : أى نعم قام زيد ، أو مقدّرا أحدهما فقط نحو قم ، وإنما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لايتحقق بدون الاسناد ، وهو نسبة حكم الى اسم إيجابا أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما ، والاسناد يقتضى مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين ، أو اسما وفعلا ، وقد أشار المصنف بقوله ، وأقلّ ما يتألف الخ الى نفى ائتلاف الكلام من أقلّ مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى ، فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ، ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائما ، ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا قائما ، ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائم ، أوالشرط وجوابه نحو ان قام زيد قمت * فان قيل المنادى فى نحو يازيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم * أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره أنادى زيدا فيا نائبة مناب الفعل لغرض الانشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأفصح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما وتطلق لغة على الكلام المفيد كقوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد :

* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * وعلى كل مادلّ على معنى وليس بلفظ ، وفى الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدالّ على معنى كزيد فما لم يدلّ على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فانه لايسمى قولا ، وبهذا يعلم أن اللفظ أعمّ من القول (مفرد) وهو مالا يدلّ جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلا من أجزائه : أى حروفه الثلاثة اذا أفرد لايدلّ على شئ مما دلت عليه جملته ، فخرج المركب وهو مايدلّ كل واحد من جزءيه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزءيه دالا على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد ، وذلك لأن غلام زيد دالّ على منسوب ومنسوب اليه فاذا فككته دلّ غلام على المنسوب ودلّ زيد على المنسوب اليه (وهى) : أى الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لارابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيده سكوتهم على ذلك فى مقام البيان ، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، سمى بذلك لسموّه : أى علوّه على أخويه لاستغنائه عنهما وافتقارهما اليه ، ومن ثمة قدم عليهما ، وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى ، الحال نحو يقوم ، والاستقبال نحو قم ، والماضى نحو قام ، سمى بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوى وهو الحدث لمشابهته له ، فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحى : كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل والحرف كلمة لم تدلّ على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمن ، سمى بذلك لوقوعه حرفا : أى طرفا من حيث انه لايدلّ على معنى فى نفسه ، وأنه لايقع عمدة فى الكلام بخلافهما فيهما ، وكل من الثلاثة يصح اطلاق اسم الكلمة عليه ، وواو العطف وان كانت لمطلق الجمع الا أنها لاتقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا فى حال واحد ، بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوما عليهما بالنسبة التى تضمنتها

جاءَ لِمَعْنًى ، فَالْاِسْمُ يُعْرَفُ بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ

الجملة التى قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لمعنى) قيد به الحرف لاخراج حروف التهجى فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالته على معنى ، وقد عدل المصنف عن عبارة أصله جعله الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساما له لأن التقسيم إما قسمة الكلى الى جزئياته بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها فيصح اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مسندا مخبرا عنه بالمقسوم كقولك ، الاسم كلمة ، والفعل كلمة ، والحرف كلمة ، وأما قسمة الكل الى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد الا بوجود جميع أقسامه معا فلا يصح فيه اطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه ، كقوله السكنجبين عسل وخلّ وماء فانه لا يصح أن يقال العسل سكنجبين والماء سكنجبين لأن ماهية السكنجبين لا تقوم الا بالثلاثة معا بحيث انه اذا انتفى واحد منها انتفى كونه سكنجبينا ، وعلى كلا القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام ، أما على قسمة الكلى الى جزئياته فانه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام ، وأما على قسمة الكل الى أجزائه فانه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لانتفاء الحرف فى الأوّل والحرف والفعل فى الثانى وأنه ليس الكلام الا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك ، فان ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ، ومنها ومن الأفعال كما تقدّم .

[تنبيه] ذكر المصنف حدّ الكلام والكلمة ولم يذكر حدّ الكلم ، وقد ذكره ابن مالك بقوله * واسم وفعل ثم حرف الكلم * . قال ابن عقيل فهذا حدّه فى الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم جنس جمعى للكلمة لا جمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدا وان لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه ، فبينه و بين الكلام عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد كلام فقط ونحو ان قام زيد كلم فقط ، ونحو قد قام زيد كلام وكلم * ثم شرع المصنف فى ذكر مايميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيميه ، فقال (فالاسم يعرف) : أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم الى ثلاثين علامة ، وذكر المصنف منها خمس علامات (بالاسناد اليه) : أى اسناد شئ اليه . قال ابن هشام فى شرح الشذور وهو أن ينسب اليه ماتتمّ به الفائدة سواء كان المنسوب فعلا كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند اليه ، أو اسما نحو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند اليه ، أو جملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة الى أنا . وقال ابن عنقاء الاسناد أن ينسب اليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج الى تاء بعتك وزوجتك فلانة ، والايمان الى أنا نحو أنا مؤمن . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبه استدلّ على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها ، وعلى اسمية ما فى قوله تعالى ـ ماعندكم ينفد وماعندالله باق ـ لنسبة النفاد والبقاء اليها ، وعلى اسمية حتى ، وقال فى نحو قولك حتى حرف جر ، وقال فعل ماض لنسبة الحرفية الى الأوّل ، والفعلية الى الثانى ، وانما يكون الأوّل حرفا ، والثانى فعلا اذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو ـ حتى مطلع الفجر ـ وقال رجلان ـ وأما فى نحو حتى حرف جر ، وقال فعل ماض فانهما اسمان معربان اعرابا تقديريا مع من ظهور الحركة فيه ما

وَبِالخَفضِ، وَبِالتَّنوِينِ

اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافا لابن الحاجب فانه يجعلهما مبنيين ومثلهما نظائرهما نحو قولك ربّ حرف جر، وأن حرف مصدري ونصب ونحو ذلك، وانما خصّ الاسناد اليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسندا فقط، ولا يرد نحو قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، لأنه على حذف أن المصدرية نخبر خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل، أو أن الفعل المذكور نزل منزلة المصدر وهو سماعك فأخبر عنه كما يخبر عن المصدر (والخفض) ويعبر البصريون عنه بالجر، وهو مايحدثه عامل الخفض فى آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف، والياء فى الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة، واختصّ بالاسم لكونه علامة للمضاف اليه، والمضاف اليه لا يكون الا اسما لأنه فى المعنى محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون الا اسما، ولأن الأصل فى الاعراب هو الاسم، وانما أعرب المضارع لشبهه به فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لئلا يتساوى الاصل والفرع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين، وتنوين تنكير، وتنوين عوض، وتنوين مقابلة، وتنوين ضرورة، وتنوين زيادة، وتنوين تكثير، وسماه بعضهم تنوين الهمزة، وتنوين حكاية، وتنوين ترنم، وتنوين غالٍ، فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحدا منها لا يكون فى الفعل، وأما الأخيران فتسميتها تنوينا مجاز : كما جزم به الفاكهى تبعا لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولثبوتها خطا * ثم تنوين التمكين، ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة سمى بذلك لأنه يدلّ على مكانة الاسم ورسوخ قدمه فى الاسمية والاعراب، فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف * وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو مررت بسيبويه، فان كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علما على الامام المشهور فى العربية، وان نونته كان نكرة، وكان المراد حينئذ شخصا ممن يسمى بهذا الاسم، وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فانها تنوّن للفرق بين المبهم منها والمعين * وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضا عن المضاف اليه سواء كان المضاف اليه حرفا نحو جوار وغواش أو اسما ككلّ وبعض أو جملة نحو ـ وأنتم حينئذ تنظرون ـ يومئذ تحدّث أخبارها ـ : أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أثقالها * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم * وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبنى سواء كان باقيا على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

أو منصوبا كقول الشاعر * ياعديا لقد وقتك الأواقى * وتنوين الزيادة، ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع ـ سلاسلا وأغلالا ـ بتنوين سلاسلا مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو فى حال تنوينه على صورة المنصرف، وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه وتنوين التكثير المسمى أيضا بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره * وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض

الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعلة ففعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعلمية الجنس والتأنيث فحقهما أن لاينوّنا ، وانما نونا لمجرد حكاية موزونهما * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة التى آخرها ألف الاطلاق نحو قول الشاعر :

أقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان أصبت لقد أصابن

أصله العتابا وأصابا بألف الاطلاق * وتنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر * وقاتم الأعماق خاوى المخترقن * وسمى غاليا لمجاوزته الحدّ بكسر وزن الشعر ، وقداستوفيت أقسام التنوين بأمثلتها تكميلا للفائدة ، والا فالفاكهى اقتصر فى شرحه على ذكر الأربعة : الأول منها ، وكذا محمد بن أبى بكر الحبيشى الكرمانى اقتصر على الأربعة الاول للاتفاق على أنها هى المختصة بالاسم دون ماعداها من بقية الأقسام فانه مختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ماعدا الأخيرين كما مرّ (وبدخول الألف واللام) : أى يقبول دخولها عليه من أوّله سواء كانت معرّفة كالداخلة على نكرة كالرجل والعلام أم زائدة كقوله * رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ، ولا تدخل الموصولة على الفعل الا فى ضرورة الشعر خلافا لابن مالك . قاله الفاكهى : وخالفه ابن عنقاء . قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية الا الموصولة على الأصح ، واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه ، وذلك انما هو الاسم لاغير ، ومثل الألف واللام ماناب عنها وهو أم فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك خليلى وذو يواصلنى * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

ثم اعلم ان التعبير بأل وأم هو الذى ينبغى لان اللفظ الثنائى فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال فى هل الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ماهى فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الخليل ، وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبويه ، وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور ، وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولايجوز ذلك فى غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام فى المغنى قولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المرادى فى الجنى الدانى (وحروف الخفض) أى ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله نحو من البيت الى المسجد ونحو عجبت من أن قمت فأن قمت وان كان فى الظاهر ليس باسم لكنه فى التقدير اسم لانه فى معنى قيامك ، وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها وضعت لتجرّ الى الاسماء معانى الأفعال التى لاتتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل الاعلى الاسم بعد مجىء فعل لفظا نحو مررت بزيد أوتقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أى ابتدئ ﴿ والفعل يعرف ﴾ أى يميز عن قسيميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس فى الثلاث المذكورة ماهو علامة لفعل الأمر جريا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لانه مقتطع منه بدليل أنه يبنى على مايعرب به مضارعه (بقد) وهى علامة مشتركة تارة تدخل على الماضى

وَالسِّينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مَاضٍ وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ نَحْوَ قَامَتْ وَقَعَدَتْ وَمِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ

لافادة تقريبه من الحال نحو قدقامت الصلاة أوتحقيقه نحو ويعلم أن قد صدقتنا وتارة على المضارع لافادة التحقيق نحو قد يعلم الله أوالتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق ، ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعانى مختصة بالأفعال فلايتصوّر وجودها فى غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم ، وانما اختصاصه لانهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال ، قال الفاكهى وفى سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى ، وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقلّ خلافا لابن هشام (وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضى لدلالتها على تأنيث الفاعل نحو قامت هند وقدتكسر لالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالة فانها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة وقد تدخل تاء التأنيث فى بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهى فيها لمجرد تأنيث اللفظ ، ثم التى تدخل على لات تكون مفتوحة والتى تدخل على رب وثم يجوز فتحها واسكانها (وهو) أى الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الأمر كماسبق قريبا وانما كانت الأفعال ثلاثة لان الفعل الذى هو الحدث اما متقدم عن زمن الاخبار أومقارن له أومتأخر عنه ، فالأوّل هو الماضى ، والثانى هو المضارع ، والثالث هو الامر (ماض) أصله ماضى حذفت منه الياء وعوّض عنها التنوين وهو مادل على حدث وجد فى الزمان الماضى وضعا ، احترزوا بهذا عما قديعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعت ووهبت ونحوهما والنفى بليس وما ، وقدمه لمجيئه على الاصل وهو البناء اجماعا ، ولم يتبعه بالامر مراعاة لقول الكوفيين ان أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع (ويعرف) أى يميز عن المضارع والامر (بتاء التأنيث الساكنة) الدالة على تأنيث ما أسند اليه الفعل وهى أنفع علاماته لانها تلحق المتصرف منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور فى قوله (ومنه) أى ومن الفعل الماضى (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة حمالة الحطب ولاتصال ضمير الرفع بهما فى لغة حكاها الكسائى عن بعض العرب كنعما رجلين ونعموا رجالا ونعمن نساء ، ونعم موضوع للمدح وبئس موضوع للذم ، وقديقال فى نعم نعما بكسر النون والعين كقوله تعالى ـ ان الله نعما يعظكم به ـ وفى بئس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلان على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلايأتى منهما المضارع ولاالامر لانهما أزيلا عن موضوعهما وذلك لان نعم منقول من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا فنقلا الى الثناء والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا ، ولا يعملان فى المعارف الافيماعرف بالألف واللام وما أضيف الى المعرّف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد واعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل فى محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالمدح وان شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف

وليس

وَلَيْسَ وَعَسَى عَلَى الْأَصَحِّ

وجوبا تقديره هو زيد وتقول بئس الرجل زيد واعرابه بئسْ فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدء مؤخر مخصوص بالذم وان شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول فى اعراب مادخلت عليه تاء التأنيث مثل ماقلت فى اعراب المثالين المذكورين بغير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث فان قدمت المخصوص بالذم أوالمدح بان قلت زيد بئس الرجل أوزيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ فى موضع المضمر العائد على زيد ولكنه جاء مظهرا فان جاء بعدهما نكرة قلت نعم رجلا زيد و بئس رجلا زيد بنصب النكرة على التمييز وفى نعم و بئس ضمير مرفوع فاعل بنعم و بئس وهو عائد على رجلا المنصوب والتقدير نعم الرجل رجلا زيد واذا كان فاعلهما مؤنثا فان شئت ألحقت بهما تاء التأنيث نحو نعمت المرأة هند و بئست المرأة حمالة الحطب ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنه * دار الأمانى والمنى والمنه

وان شئت حذفتهما لأنهما لما لم يتصرفا أجازوا فيهما التذكير والتأنيث . قال ابن مالك فى الخلاصة الألفية :

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم : وقد بشر ببنت والله ماهى بنعم الولد ، وقول الآخر نعم السير على بئس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر فى الحقيقة انما دخل على اسم محذوف والتقدير ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمير الرفع نحو ـ ليسوا سواء ، لست عليكم بوكيل ، فهل عسيتم ان توليتم ـ وهما فعلان غير متصرفين كنعم و بئس ولذا توقفت افادة معناهما على خبرهما واعراب المثال الأوّل عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تفلح فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المسبك من أن ومابعدها منصوب على انه خبر عسى وعبارة الخبيصى فى شرح الكافية فى الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى . وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كون الحدث خبرا عن الذات لان أن مع الفعل فى تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات اذ لايقال زيد القيام ويقال فى الجواب عنه ان عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام ، وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصدرية لانه فاسد من حيث انها نصبت الفعل ، ومن قول ابن هشام فى المغنى فرق بين المصدر ومايؤوّل به أى فالمصدر لايخبر به عن الذات وأما المؤوّل بالمصدر كخبر عسى فانه يخبر به عن الذات لأن فى ذلك بعدا من حيث انهم لم يفرقوا بينهما فى موطن وان كان قد ارتضى ماقاله ابن هشام الشريف الجرجانى والمنلا عصام الدين ومن قول ابن هشام

وَمُضَارِعٌ وَيُعْرَفُ بِدُخُولِ لَمْ عَلَيْهِ نَحْوَ لَمْ يَقُمْ وَلاَ بُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى ٱلزَّوَائِدِ ٱلْأَرْبَعِ وَهِيَ ٱلْهَمْزَةُ وَٱلنُّونُ وَٱلْيَاءُ وَٱلتَّاءُ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ نَأَيْتُ

أيضا في شرح اللمحة والطف مايقال في الجواب مارأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو أن يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ، ثم لما صح الأخبار به جئ بأن لتفيد الترجي لالتفيد السبك انتهى . لأن هذا خلاف ماعرف من حالها ، ومن قول بعض المحققين في ذلك ان تقدير المصدر على تقدير مضاف أي قبل الاسم أي عسى أمر زيد القيام أوقبل الخبر أي عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى ـ ولكن البرمن آمن ـ أي ولكن صاحب البرأولكن البر برّ من آمن اه لأن الدماميني اعترضه بان فيه تكلفا فهو بعيد ، ومن قول المنلا عصام الدين المصدر الحاصل في تأويل الوصف فاذا أوّلنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائما قال ويرجحه ماجاء من قولهم عسيت صائما و يكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى ـ وما كان هذا القرآن أن يفترى ـ اه لأن الاخبار بالمصدر الذي هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعي (ومضارع) وهو مادل على معنى مقترن بأحد زمني الحال نحو يقوم والاستقبال نحو سيقوم ، ولا يتعين لأحدهما الا بقرينة فعند التجرد عنها يكون محتملا لهما ، فيتعين للاستقبال اذا دخلت عليه السين أوسوف أولا النافية أوأدوات الشرط أوأدوات النصب أوالترجي أولو المصدرية ، ويتعين للحال اذا اقترن بنحو الآن أوالساعة أوآنفا ، أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد ، أو بالنفي بليس أوان أوما ، وقد يكون معناه ماضيا وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية ، سمي مضارعا لمضارعته أي مشابهته الاسم من حيث ان كلا منهما تعرض له معان يفتقر في التمييز بينها الى الاعراب (ويعرف) أي يميز عن الماضي والأمر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل المضارع فلذا اقتصر عليها ، وقدمرّ أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه ، فان دلت الكلمة على معنى المضارع ولم يقبل لم فهي اسم اما لوصف كضارب واما الفعل كأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر (ولابد في أوّله من احدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لانها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل وقد صار هذا الاسم علما بالغلبة عليها فلاينصرف عند الاطلاق الااليها وتسمى بأحرف المضارعة أي المشابهة لأن بزيادتها على الفعل الماضي يكتسب شبها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فانه موازن لضارب ويخرج فانه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات (وهي الهمزة) الدالة على المتكلم وحده كأقوم (والنون) الدالة على المتكلم المحدّث عن نفسه وغيره معا أوالمعظم نفسه كنقوم (والياء) المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقا كيقوم ويقومان ويقومون ، وعلى الأناث نحو يقمن (والتاء) المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا كتقوم وتقومان وتقومون وتقمن ، وعلى الغائبة كهند تقوم ، والغائبتين كالهندان تقومان (يجمعها) : أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى بعدت أو أنيت بمعنى أدركت أو أتين أو نأتي ، فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد ، وانما زادها فرقا بينه وبين الماضي ولا تحصل صيغة المضارع بدونها ، ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قدتوجد في أوّل الماضي كأكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا وضعت فيه نرجسا ويرنأت الشيب

ويضم

وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَدَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ وَفَرَّجَ يُفَرِّجُ وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ . وَيُفْتَحُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ نَحْوُ . نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ ، وَأَمْرٌ وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوَ : قُومِي وَاضْرِبِي

اذا خضبته بالبرنا : وهوالحناء ، وانما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضمّ أوّله) : أى المضارع اجماعا : أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق فى ذلك بين ماحروف ماضيه كلها أصول (كدحرج) فانه ماض أصلى الحروف وزنه فعلل فتقول فى مضارعه (يدحرج) بضمّ أوّله ، وفى القاموس تدحرج : أى تتابع فى حدور ، والمدحرج المدوّر انتهى ، أو بعضها أصلىّ وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف فى المضارع فتقول فيه (يكرم) بضمّ أوّله ولو جاء على الأصل لقيل فيه يؤكرم (و) مما بعض حروفه زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول فى مضارعه (يفرج) بضمّ أوّله لزيادة تكرير عين الكلمة : أى الراء فى ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء ، فانك تقول فى مضارعه (يقاتل) بضمّ أوّله لزيادة الألف فى ماضيه (ويفتح) : أى أوّل المضارع وجوبا على الأصل للخفة والضمّ فى الرباعى للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرّباعى ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) : أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثيا (نحو نصر) فتقول فى مضارعه (ينصر) بفتح أوّله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول فى مضارعه (ينطلق) بفتح أوّله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول فى مضارعه (يستخرج) بفتح أوّله أيضا . ثم ماذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتضاح والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لامن النحو ذكرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل مقترن بزمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو ـ قم فأنذر ـ أو دوام ماحصل نحو ـ يا أيها النبيّ اتق الله ـ سمى به لاستعماله غالبا فى الأمر الذى هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبده اسقنى (ويعرف) : أى يميز عن الماضى والمضارع (بدلالته) وضعا خرج به نحو ـ لينفق ذوسعة من سعته ـ ، ونحو بارك زيد فان دلالته على الطلب غير وضعية بل بواسطة (على الطلب) : أى طلب المتكلم للفعل من المخاطب (وقبوله ياء المخاطبة) وهى ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضى (نحو قومى واضربى) فان الأوّل منهما دالّ على طلب القيام . والثانى دالّ على طلب الضرب من المخاطبة ، وقبل كل منهما ياء المخاطبة ، فتقول فى اعراب الأوّل منهما قومى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وتقول فى اعراب الثانى مثل ماقلت فى اعراب الأوّل فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال بمعنى انزل وصه بمعنى اسكت أو مصدرا كضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا أو قبلت الياء ولم تدلّ على الطلب فهى فعل مضارع

وَمِنْهُ هَاتِ وَتَعَالَ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .

بابُ الاعرابِ والبناءِ

الْإِعْرَابُ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) : أى من الأمر لامن غيره (هات) بكسر التاء الا اذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى ـ هاتوا برهانكم ـ (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة ، ثم ان أمرت بهما مذكرا نحو هات يازيد وتعال ياعمرو . قلت : هات فعل أمر ، وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول فى كل منهما مبنى على حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما فى ارم ومن تعال الألف كما فى اخش وان أمرت بهما مؤنثا . قلت : هاتى ياهند وتعالى ياهند ، ثم تقول فى اعرابهما هاتى فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وكذا تقول فى اعراب تعالى ياهند لأن الأمر يبنى على مايجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين ان هات وتعال اسما فعلين : الأوّل منهما اسم لناول بكسر الواو . والثانى اسم لأقبل (والحرف) وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط ، فعلامته المميزة له عدمية ذكرها المصنف فى قوله (مالا يصلح معه دليل الاسم) : أى واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) : أى واحد من علاماته لأنه فى نفسه علامة للأسماء وللأفعال ، فكان ترك العلامة له علامة ، فاذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات الأسماء أوّلا ، فان قبلت شيئا منها فهى اسم ، فان لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال ، فان قبلت منها شيئا فهى فعل ، فان لم تقبلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفى ولم) أشار بالتمثيل بالثلاثة الى أن الحروف ثلاثة أنواع ، مالا يختص بالاسم ولا بالفعل كهل ، ومايختص بالاسم كفى ، وما يختص بالفعل كلم * فان قيل قد ذكر النحاة فى باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال * قلت محل ماذكروه حيث كان فى حيزها فعل ، فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو ـ هل أتى على الانسان حين من الدهر ـ ، وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تختص بالفعل الا اذا كان الفعل فى حيزها .

باب الاعراب والبناء

اللذين لايخلو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدّمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ فى اللفظ به وشرف محله الذى هو الاسم وهو يطلق فى اللغة على معان كثيرة منها . الابانة : يقال أعرب فلان عما فى نفسه اذا أبان عنه ، ومنها التحسين : يقال أعربت الشئ : أى حسنته ، ومنها التغيير : يقال أعرب الله المعدة : أى غيرها . قال فى الهمع ، والمناسب منها للمعنى الاصطلاحى هو الأوّل إذ القصد به ابانة المعانى المختلفة انتهى . وقال الفاكهى : وهذا المعنى : أى التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار اليه بقوله (تغيير أواخر الكلم) : أى الكلم المعربة التى هى أنواع الاسم

لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ . فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا ، وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ وَلَا خَفْضَ فِيهَا *

المتمكن : أى المعرب ، والفعل المضارع الخالى من نونى النسوة والتوكيد ، وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة سواء أكان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكما كالميم من دم وفم ، فان أصلهما دمى وفوه (لاختلاف العوامل) : أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد ، والعوامل جمع عامل ، وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فان ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله ، وعمرا بالنصب لأنه مفعوله ، وكذلك مررت بزيد ، فان الموجب لاتصاف زيد بالجرّ هو الباء ، وفى قولك لم اضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجزم هو لم ، ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أو معنويا كالابتداء ، فانه الرافع للمبتدا ، والتجرد عن الناصب والجازم ، فانه الرافع للمضارع (الداخلة عليها) : أى على الكلم سواء كان التغيير المذكور (لفظا) وهو ما يظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ، ورأيت زيدا ومررت بزيد ، وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب (أو تقديرا) وهو ما لا يظهر أثره فى الآخر بل ينوى ويقدّر كالحركات المقدّرة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى ، والسكون المقدّر فى نحو ـ لم يكن الذين كفروا ـ ، فان علامة الجزم فى يكن سكون مقدّر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين ، خرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالا واحدا فانه يسمى بناء ، وبتغيير الأواخر تغيير غيرها كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أو للتصغير كفليس فى تصغير فلس ، وباختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراءة ورش ـ قد افلح المؤمنون ـ بفتح الدال لنقل حركة الهمزة اليها فانه لا يسمى اعرابا لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحدّ المذكور للاعراب يفيد أن الاعراب معنوى وهو الذى عليه كثيرون وعزى لظاهر كلام سيبويه ، واختاره أبو حيان ، وعليه فتكون الحركات علامات للاعراب لا نفسه . ومذهب الجمهور : أن الاعراب لفظى ونسب الى المحققين . قال المرادى : وهو أقرب الى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجرّ وجزم ، وعليه فيقال فى حدّه : الاعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل فى آخر الكلمة (وأقسامه) : أى الاعراب : أى أنواعه (أربعة) لا زائد عليها اجماعا (رفع) بحركة أو حرف وقدّمه لأن الكلام لا يستغنى عنه (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون وحذف (فللأسماء) السالمة من مشابهة الحرف (من ذلك) : أى من تلك الأربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) : أى فى الأسماء (وللأفعال) المضارعة الخالية مما يوجب بناءها (الرفع) لفظا كيذهب أو تقديرا كيرضى (والنصب) لفظا نحو لن يذهب أو تقديرا نحو لن يرضى (والجزم) لفظا نحو لم يذهب أو تقديرا نحو ـ لم يكن الذين كفروا ـ (ولا خفض فيها) : أى فى الأفعال ، وانما اختصّ الخفض بالاسم

وَالْبِنَاءُ لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ حَرَكَةً : نَحْوُ هٰؤُلَاءِ ، أَوْ سُكُونًا : نَحْوُ مَنْ وَكَمْ ، وَأَنْوَاعُهُ أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَسُكُونٌ . وَالِاسْمُ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَهُوَ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ إِمَّا لَفْظًا : كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ : مُوسَى وَالْفَتَى . وَمَبْنِيٌّ : وَهُوَ الْفَرْعُ ، وَهُوَ مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ

والجزم بالفعل قصدا للتعادل ، فإن الجر ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم حذف يجبر ثقل الفعل (والبناء) وهو لغة : وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ، واصطلاحا ضد الاعراب : وهو كما قال المصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحدا (حركة نحو هؤلاء) فإن آخره مكسور في جميع أحواله (أو سكونا نحو من وكم) ، فإن النون في الأول ، والميم في الثاني ساكنة في الأحوال كلها ، وهذا التعريف مناسب للقول بأن البناء معنوى ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظي ، فهو أن قال في تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) : أي البناء ، ويعبر عنها وعن أنواع الاعراب أيضا بالألقاب . قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب ، والمراد بها الأسماء لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح ، وهذا ممتنع لأن فيه اطلاق الشئ على مباينه وهو باطل (أربعة) لا خامس لها (ضم) كحيث وقبل وبعد (وفتح) كأين وقام (وكسر) كأمس (وسكون) كمن وكم ، ويسمى وقفا ، فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات : كما أن أنواع الاعراب السابقة مختصة بالمعربات : وهذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيجوزون كلا منهما لكل من المعنيين ، فعلى قول البصريين لا تقول في نحو حيث مرفوع بل تقول مبني على الضم : كما سيأتي (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (ضربان) : أي قسمان : الأول منهما (معرب وهو الأصل) : أي الغالب في الأسماء ، ولهذا قدمه (وهو) : أي المعرب (ما) : أي الذي (تغير آخره) بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) بأن يعمل الواحد منها خلاف ما يعمل الآخر (اما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمرو) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما في جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد (وإ[illegible]) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الاعراب في آخره ، فإن كلا منهما إذا ركب مع [illegible] آخره قد تغير ، وإن لم يوجد تغير في اللفظ لمانع [illegible] من ظهوره [illegible] لا تقبل السكون [illegible] الحركة (و) الثاني (مبني) ولا واسطة بينهما [illegible] (وهو الفرع) أي غير [illegible] في الأسماء ، ومن ثم لا يبنى الاسم الا إذا أشبه [illegible] فإنها شبيهة بنحو قد ، أو في [illegible] أن تؤدى الحرف كالخطاب ، فإنهم [illegible] أو في الاستعمال كهيهات ، فإنه اسم [illegible] ولا يدخل عليها عامل [illegible] الداخلة عليه) : أي لا يتأثر آخره باختلاف

كَالْمُضْمَرَاتِ ، وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ ، وَأَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، وَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ، وَأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَاتِ . فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ : نَحْوُ كَمْ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ ، وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسِ

العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضدّ الاعراب : والضدّان لا يجتمعان . قال بعضهم التعبير بالضدّ يشعر بثبوت واسطة بينهما لأن الضدّين يجوز ارتفاعهما ، ويخلفهما آخر كالقيام والقعود فانهما قد يرتفعان ، ويخلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لا محذور فى هذا الاشعار لأنه قد حكى خلاف فى الأسماء قبل التركيب : فقيل انها مبنية ، وعليه ابن الحاجب : وقيل معربة ، وعليه الزمخشرى : وقيل انها واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء ، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو : قاف سين ، وليس فى المبنيات ما يكون كذلك ، وعليه أبو حيان . قال بعض المحققين : وهو المختار . ثم ذكر المصنف أنواع المبنيات من الأسماء فى قوله (كالمضمرات) فانها مبنية كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لأن منها ما هو على حرف واحد ، والحرف الواحد لا يصلح فيه الاعراب ، ولتضمنها معانى حقها أن تؤدّى بالحرف كالتكلم فى أنا ، والخطاب فى أنت ، والغيبة فى هو (وأسماء الشرط) فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو ان الشرطية فى المعنى (وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين ، فانها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام (وأسماء الاشارة) كذا وذى وهؤلاء ، فانها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لأنها ضمنت معنى حقه أن يؤدّى بالحرف (وأسماء الأفعال) كصه ومه وهيهات ، فانها مبنية لشبهها بالحرف فى الاستعمال لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث انها نائبة عن فعل ، ولا يدخل عليها عامل : كليت ولعلّ (وأسماء الموصولات) كالذى والتى والذين واللاتى ، فانها مبنية لشبهها بالحرف من حيث انها مفتقرة الى ما يتمم معناها : وهو الصلة ، فأشبهت الحروف فى افتقارها فى افادة معناها الى ذكر متعلقها ، ويستثنى من الموصولات أى الموصولة ، فانها معربة الا اذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتى فى الموصولات ان شاء الله تعالى . ثم ان المبنى ينقسم الى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون) وقدمه على ما بعده لأصالته (نحو كم) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبدا ملكت ، وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، والخبرية لمشابهتها لأختها ، واعراب المثال الأوّل كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، مال خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف اليه ، واعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ملكت فعل وفاعل ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (ومنه ما يبنى على الفتح كأين) وهى اسم يسأل به عن المكان ، وانما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد واعرابه أين اسم استفهام مبنى على الفتح ، وزيد خبره ، وان كانت شرطية فلتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه ما يبنى على الكسر كأمس) وهو اسم لليوم الذى قبل يومك وانما بنى لتضمنه معنى لام التعريف فاذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر واعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، أمس ظرف زمان مبنى على

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ . وَالْفِعْلُ ضَرْبَانِ ، مَبْنِيٌّ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَمُعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ ، وَالْمَبْنِيُّ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا الْمَاضِي ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَاوُ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ ، نَحْوُ ضَرَبُوا ، أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ نَحْوُ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا . وَالثَّانِي الْأَمْرُ ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ اضْرِبْ

الكسر ومحله النصب الدار صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابه تبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) وهو ظرف للمكان ، وقد يبنى على الفتح للخفة ، وقد يبنى على الكسر وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء ، وانما بنيت للزوم افتقارها الى جملة تضاف اليها وهذا هو الاكثر من أحوالها نحو قوله تعالى : وامضوا حيث تؤمرون ، واعرابه امضوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم ومحله النصب وهو مضاف ، وجملة تؤمرون بعده في محل جر بالاضافة وشذ اضافتها الى المفرد كقول الشاعر .

أما ترى حيث سهيل طالعاً ✲ نجما يضيء كالهلال ساطعا

فاضاف حيث الى سهيل ، ومنهم من يروى سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل (والاصل في المبنى) اسما أو غيره (أن يبنى على السكون) لخفته ، ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه الا لسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان مبنى وهو الاصل) في الافعال لانها لم تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها الى اعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها وان حصل لبس في بعض المواضع أمكن ازالته باظهار الناصب والجازم (ومعرب وهو الفرع) لجريانه على خلاف الاصل (والمبنى) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان كضرب ، أو رباعيا كدحرج ، أو خماسيا كانطلق ، أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد عن ذلك ، وانما بنى على حركة لانه يشبه المضارع من حيث انه يقع شرطا وصلة وصفة وخبرا وحالا وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل فعدلوا الى الفتح لخفته سواء كانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو دعا ورمى فان سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة (الا اذا اتصل به) أى الماضى (واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) فالباء هى آخر الفعل وحقها أن تبنى على الفتح لكن ضمت لمناسبة الواو ، وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار اشتروا ، وقيل قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقائها ساكنة مع الواو (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) دون الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الاصح لانه الاصل فى البناء . وقيل هو مبنى على الفتح المقدر منع من ظهوره السكون العارض في الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ضربت) بتثليث التاء (وضربنا) باسكان الباء ومثله النسوة ضربن فان ضربن فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل ، فخرج بالضمير غير الضمير كضربت هند والمتحرك نحو ضربا ، وبالمتحرك الساكن نحو ضربا ففي هاتين الحالتين بني على الفتح الذى هو الاصل فيه (والثانى الأمر) فهو مبنى على الاصح عند جمهور البصريين (وبناؤه على السكون اذا كان صحيح الآخر نحو اضرب) واعرابه اضرب فعل أمر مبنى على

وَاضْرِبْنَ ، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ مُذَكَّرٍ أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ نَحْوُ اضْرِبَا وَاضْرِبُوا وَاضْرِبِي ، وَإِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ نَحْوُ اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ . وَالْمُعْرَبُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ وَلَا نُونُ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةُ نَحْوُ يَضْرِبُ وَيَخْشَى ، فَإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ بُنِيَ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ .

السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (و) نحو (اضربن) ياهندات من كل فعل اتصلت به نون النسوة ، واعرابه اضربن فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وانما بنى الامر على السكون فى الحالين المذكورين لان مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على مايجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب (الا اذا اتصل به ضمير تثنية أوضمير جمع مذكر أوضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه لان مضارعه يجزم بحذف النون ، ثم مثل للثلاثة مبتدئا بأولها فقال (نحو اضربا) مثال لما اتصل به ضمير تثنية ، واعرابه اضربا فعل أمر مبنى حذف النون وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر ، واعرابه اضربوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (واضربى) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة ، واعرابه اضربى فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل (والا المعتل) من فعل الامر وهو ماآخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهى الواو والالف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه لان مضارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو اخش) واعرابه اخش فعل أمر مبنىّ على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (واغز) واعرابه اغز فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (وارم) واعرابه ارم فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والمعرب من الأفعال المضارع) واعرابه على خلاف الأصل لكن لايعرب مطلقا بل (بشرط أن لايتصل به نون الاناث) ويعبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالافعال كانت اسما مضمرا مرفوعا على الفاعلية وان اتصلت بالاسماء كانت حرفا لامحل لها من الاعراب ، نحوهن واياكن (ولا نون التوكيد) وهى نون خفيفة ساكنة أومشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل وتختص بالدال المستقبل الطلبى أمرا أونهيا أواستفهاما اذلايؤكد مالم يكن مطلوبا . ولزمت فى مثبت القسم أى فى جوابه نحو والله ان زيدا اقومن (المباشرة) أى المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولا تقديرا ثم مثل المصنف للمضارع الخالى من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة فى آخره (و) نحو (يخشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة (فان اتصلت به نون الاناث بنى معها) لضعف شبهه بالاسم حينئذ لان هذه النون لاتتصل الا بالفعل فلما اتصلت به رد الى ماهو الاصل فى الافعال وهو البناء فبنى (على السكون)

نحو وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ فَإِنِ اتَّصَلَتْ نُونُ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نحو لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُضَارِعُ لِمُشَابَهَتِهِ لِلاسْمِ . وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا

باب معرفة علامات الاعراب

لِلرَّفْعِ

كما بني الماضي معها على السكون (نحو والوالدات يرضعن) وإعرابه الواو حرف عطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (فإن اتصلت به نون التوكيد المباشرة له) لفظا وتقديرا (بني) معها (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ، يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو . أو خفيفة نحو (وليكونا) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ، يكونا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جملة من الصاغرين ، وإنما بني الفعل معها على الفتح لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر . ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ، واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فإما ترين فإن الواو في الأول والألف في الثاني والياء في الثالث فاصل بين آخر الفعل والنون فهو معرب لا مبني وهذه أمثلة غير المباشرة لفظا . وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك [illegible] فإن نون التوكيد وإن باشرت آخر الفعل الذي هو اللام لفظا لكنها منفصلة عنه تقديرا لأن أصله يصدوننك بواو الجماعة فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التقى ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة حذفت واو الجماعة لدلالة الضمة الدال عليها حينئذ (وإنما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته للاسم) من حيث إن كلا منهما تعرض له معان مختلفة يفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن القصد النهي عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن الأول [illegible] الحركة [illegible] عن كل منهما ، وإن نصبته عرف أن [illegible] عن الجمع بينهما ، وإن رفعته عرف أن المراد النهي عن الأول وإباحة الثاني (وأما [illegible] لفظا ولا تقديرا ومحلا لأنها ليس فيها مقتض [illegible] إلى الإعراب .

باب معرفة علامات الاعراب

[illegible] علامات [illegible] والسكون [illegible] عن ذلك [illegible] بالسكون [illegible] [illegible] علامة [illegible] الإعراب [illegible] (للرفع) وهو

أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ الضَّمَّةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْوَاوُ وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ ، فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ قَالَ اللّٰهُ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ، وَإِذْ قَالَ مُوسَى ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ

مايحدثه عامله فى آخر الكلمة ، وبدأ بعلاماته لان الكلام لايستغنى عن المرفوع اذلايتصور كلام لامرفوع فيه ، ولهذا يسمى المرفوع عمدة ، وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهى الاصل) ولهذا لايقوم غيرها مقامها الاعند تعذرها (والواو والالف والنون وهى) فرع لانها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الالف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها فى القيام مقام الضمة ، وأما النون فلانها تقارب الواو فى المخرج فقامت مقام الضمه كالواو . ثم أشار الى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئا بالاصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) ظاهرا أومقدرا (فى أربعة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) وهو هنا ماليس مثنى ولامجموعا ولامن الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو مادخله الصرف الذى هو التنوين والجر بالكسرة (أوغيرمنصرف) وهو مالايدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أوواحدة منها تقوم مقام العلتين كما سيأتى ان شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للمنصرف ، واعرابه قال فعل ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لايثنى ولا يجمع ولايصغر ولايؤنث . واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا مايمثل بالآيات القرآنية ، ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن ، وقد قال السيوطى رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترا كالقراآت السبع المشهورة أم آحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذا وهى ماوراء العشرة انتهى . فان لم يجد مثالا لما يمثل له من القرآن عدل الى كلام العرب لان ماثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم يحتج به اجماعا ، وانما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد فى السنة لان غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فى الكتب فرووها بما أدّت اليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بألفاظ ، ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالالفاظ الواردة فى الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لاحكامه من لسان العرب كأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائى والفراء والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (واذقال ابراهيم) هذا مثال لغير المنصرف ، واعرابه اذ ظرف الماضى من الزمان قال فعل ماض ابراهيم فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره (واذقال موسى) هذا مثال لغير المنصرف أتى به المصنف للاشارة الى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالذى قبله أومقدرة كهذا الثانى ، واعرابه اذ ظرف لماضى من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التكسير) وهو ماتغير فيه بناء مفرده بزيادة كرجل ورجال أونقص نحو كتاب وكتب أوتبديل شكل كأسد وأسد بفتح السين فى الاول وضمها فى الثانى سواء أكان التغيير تحقيقيا كالأمثلة المذكورة أوتقديريا كفلك فانه يستوى مفرده وجمعه لفظ تدول هذا الك ماتحر ، وهذه الك براحتى ، وما تحسب الى ...

مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ : قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى ، وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا ،

الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ولابد من ذكر شئ هنا يكون وصلة للطالب الى التمييز بين الثلاثة ، فأقول والله أعلم : ان اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام : الأول مايدل على الآحاد المجتمعة دلالة الافراد المتعاطفة على ماذكر ، وهو المسمى بالجمع صحيحا كان كمسلمين أومكسرا كرجال فانه دال على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل وهذا لايعود الضمير اليه مفردا ولايوصف الابوصف الجمع ولايقع تمييزا لأحدعشر فصاعدا على الصحيح . الثانى مايدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يخبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد و يصح عطف مثله عليه و يقع تمييزا لأحدعشر وأخواته ، وهو نوعان فمنه مالا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة وابل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ، ومنه ماله واحد من لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب فى جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخادم وأديم وغائب واهاب . الثالث مايدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على الماهية المعراة عن المشخصات لاباعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولاباعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعي ، وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل لايقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومتى نفى لزم انتفاء مفرده ، ويقع تمييزا لأحدعشر وأخواته ، ولك وصفه والاخبار عنه كالمفرد ، وهو أنواع فنه مايمتاز عنه واحده بتاء التانيث وهو الأكثر كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرمة وعنب وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وتمام وتمامة وغمام وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ ولايقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وهذا نخل باسق قال بعضهم والغالب عليه التذكير ، وقال غيره تذكيره وتأنيثه سواء فى الاستعمال ومنه مايمتاز عن واحده بالتاء عكس ماقبله وهو الأقل ككمأة بالتاء لاسم الجنس ، واحدها كمء بدون تاء ومثل هذا يضعف تذكيره ولا يمتنع ، ومنه مايمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربى وعجم وعجمى وروم ورومى ويهود ويهودى خلافا لابن مالك فانه عده فى اسم الجمع قال الفارسى وقياس هذا أن يجرى فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ، ونظر فيه أبوحيان وغيره بان الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أوذلت اليهود أوالبهود ذلت أوذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أوالرجال قامت أوقاموا ولاتقول الرجال قام وتقول الروم كثيرا وكثيرة وكثيرون وكثرت أوكثروا ولاتقول الروم كثر ، هذا حاصل ماذكروه فى الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة (منصرفا كان أوغير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) واعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو مرفوع [illegible] ضمة فى آخره وهو جمع تكسير مفرده صحب ، وهو مضاف وموسى مضاف اليه [illegible] مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وغير المنصرف [illegible] قوله تعالى (ومساكن ترضونها) [illegible] الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ آباؤكم ـ [illegible] اسم كان [illegible] الى آخره ومساكن معطوف على ماقبله والمعطوف [illegible] وهو [illegible] ضمه فى آخره وهو

وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِى ، وَفِى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ، وَفِى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِى لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَىْءٌ نَحْوُ : نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ،

جمع تكسير مفرده مسكن ولم ينون لانه على صيغة منتهى الجموع ، ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) أتى به للاشارة الى أنه لافرق فى رفعه بالضمة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالمثالين السابقين أومقدرا كهذا المثال ، واعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفرده جارية ، والمراد بها فى الآية السفن التى تجرى فى البحر (وفى جمع المؤنث السالم) وهو ماجمع بالف وتاء مزيدتين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أومكسرا كبنات جمع بنت وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لانه قد صار فى عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ماجمع بالالف والتاء وان اختلفت أفراده تسمية للشئ باسم جزئه الأكثر (و) فى (ماحمل عليه) من اسم جمع أوجمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (نحو اذا جاءك المؤمنات) واعرابه اذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم ولايقدح فيه سقوط تاء مؤمنة لانها ليست من بنية الكلمة لان أصله مؤمن وكذا لايقدح فى جمع بنات وأخوات حذف تائهما لانها ليست من بنية الكلمة لان أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذفت منها الواو فظهرت التاء ، وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تاؤهما كما حذفت تاء مسلمة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث (وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لاواحد له من لفظه ، واعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأحمال مضاف اليه وخبر المبتدأ الجملة الاسمية بعده وهى قوله تعالى — أجلهن أن يضعن حملهن — فأجل مبتدأ مضاف الى الهاء والنون علامة جمع الاناث وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة فى محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وحملهن مفعول به (وفى الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتله (الذى لم يتصل بآخره شئ) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحو نرفع درجات من نشاء) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر ، واعرابه نرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ، ومن اسم موصول فى محل جر بالاضافة ، نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه

وَٱللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ ٱلسَّلَامِ . وَأَمَّا ٱلْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ، وَ ـ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ، وَفِي ٱلْأَسْمَاءِ ٱلسِّتَّةِ وَهِيَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكِ وَفُوكَ وَهَنُوكَ وَذُو مَالٍ نَحْوُ قَالَ أَبُوهُمْ ،

ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره نشاؤه (والله يدعوا الى دار السلام) هذا مثال المضارع المعتل الآخر ، اعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والى دار جار ومجرور وهو مضاف و السلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بيدعو ، وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به فى محل رفع خبر فان اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان مبنيا كما سبق وان اتصل به ضمير تثنيه أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتى ان شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى موضعين) لا ثالث لهما (فى جمع المذكر السالم) وهو كل مادل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء كان واحده علما لمذكر عاقل كزيدون أو صفة لمذكر عاقل كقائمون (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه مااعتبر من الشروط فى الجمع المذكر السالم وجملة ماذكروا له من الشروط عشرة ، فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) واعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف واذ ظرف للماضى من الزمان فى محل جر بالاضافة والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره ، المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم (وان تكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، يكن فعل الشرط مجزوم باداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر [illegible] ومجرور فى محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه [illegible] نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وانما لم يكن جمعا مع أنه على صورته [illegible] لا مفرد له من لفظه وليس مفرده عشرة كما سيأتى ان شاء الله تعالى وصابرون نعت [illegible] نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى يغلبوا مائتين [illegible] ([illegible] الستة) المساة بغير ياء المتكلم (وهى أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف [illegible] ، [illegible] أقارب زوج المرأة ، وأما الختن فهو قريب المرأة ، والصهر يجمعها (وفوك) أى فمك [illegible]) [illegible] وهو اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج (وذو مال) [illegible] نيابة عن الضمة بالشروط الآتية فى الفصل الذى بعد هذا (نحو [illegible]) [illegible] وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة [illegible] فى محل جر بالاضافة الميم علامة الجمع ونحو

لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ، وجاءَ حَمُوكِ وَهٰذَا فُوكَ وَهَنُوكَ ، وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ . وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ قَالَ رَجُلَانِ ، وَ ـ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ـ

(ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا) واعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وأحب خبر المبتدا وعلامة رفعه ضم آخره ، وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه مصوغ من الفعل المبنى للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو الى أبينا جار ومجرور الى حرف جر أبى مجرور بالى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة متعلق بأحب وهو معنى الفاعل لان أفعل التفضيل اذا بنى من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوى بالى ، والآية الكريمة جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ، ومنا جار ومجرور من حرف جر ونا ضمير متصل فى محل جر بمن متعلق بأحب أيضا (وجاء حموك) بكسر الكاف واعرابه جاء فعل ماض حمو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وهذا فوك وهنوك) واعرابه ها للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، فو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وانه لذو علم) واعرابه الواو حرف عطف انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها واللام داخلة فى خبر المبتدا ، ويقال لها لام الابتداء ، وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له مفرد من لفظه ، ولافرق بين أن يكون مؤنثا أومذكرا ولا بين كونه معرفة أو نكرة (و) فى (ماحمل عليه) مما فقد فيه شرط من شروط المثنى ، فالمثنى (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه مثنى (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها مضاف الشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف اليه واثنا خبر إنّ وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى لانه لامفرد له من لفظه فلا يقال اثن واثنة ، وعشر بائن ... النون لان أصله اثنان وعشر ، ومثله اثنتا عشرة أصله اثنتان عشرة ... نون المثنى ... صار

فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَاعَشْرَةَ عَيْنًا . وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ : وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، أَوْضَمِيرُ جَمْعٍ نَحْوُ ـ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ـ

اثنا عشر فاعرب اثنا اعراب المثنى وأقيم عشر مقام النون وبنى على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال انه مضاف اليه كما قاله الحضرى وابن مالك والرضى وابن هطيل فى شرح المفصل وغيرهم ، وشهرا تمييز ، ونحو قوله تعالى (فانفجرت منه اثنتاعشرة عينا) الفاء حرف عطف على جملة محذوفة والتقدير فضرب فانفجرت انفجر فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، منه جار ومجرور متعلق بانفجر ، اثنتا فاعل وهومرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثنى اذلا واحد له من لفظه أيضا ، وعشرة نائب مناب النون ، وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) حاضرا كان نحو أنتما قائمان أوغائبان (نحو والنجم والشجر يسجدان) واعرابه الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه ، يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا والمراد بالنجم النبات الذى لاساق له كالبطيخ ، مأخوذ من نجم اذا ظهر ، والشجر ماله ساق يقوم عليه كالنخل ، والمراد بالسجود فى حقهما الخضوع والانقياد له تعالى مما يريده منهما انقياد الساجد من المكلفين (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون) واعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تقريع وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة تعبثون ، وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، بكل جار ومجرور وهو مضاف وريع مضاف اليه ، آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعبثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل [illegible] فاعل . و[illegible] وجملة تعبثون حال من الضمير فى [illegible] ، وتتخذون اعرابه كاعراب [illegible] ، ومصانع مفعول [illegible] [illegible] فتح آخره ، لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر [illegible] ضمير متصل فى محل نصب اسمها وجملة تخلدون من الفعل والفاعل [illegible] رفع خبره ، والآية [illegible] من نبى الله هود لقومه موبخا لهم على الأمور [illegible] [illegible] بكل ريع أى بكل [illegible] وقال أبو عبيدة هوالطريق [illegible] [illegible] ولاحاجة لكم اليها ولكن تعبثون أى تعملون مالا فائدة فيه [illegible] [illegible] على الطريق تجتمعون بها وتعبثون أى [illegible] [illegible] وحياضا للماء تحت الأرض يجتمع فيها ماء المطر [illegible] [illegible] أى راجين الخلود فى الدنيا لا انكاركم البعث فلعل

وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ : أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ * وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ : الْفَتْحَةُ ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ ، وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ وَاتَّقُوا اللهَ ، وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحٰقَ وَيَعْقُوبَ ،

على بابها أو غائبا وهو مذكور فى قوله (و) نحو (الذين يؤمنون بالغيب) أى بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده ، واعرابه الذين اسم موصول فى محل جر صفة للمتقين من قوله تعالى — هدى للمتقين — ويؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد الضمير ، وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله) أى قدرته ، واعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى ، تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أو فعلا نحو رأيت زيدا أو حرفا نحو إن زيدا قائم (خمس علامات : الفتحة وهى الأصل) لما مر فى علامات الرفع (والألف والكسرة والياء وحذف النون ، وهى) فروع عن الفتحة لان كلا منها علامة (نائبة عن الفتحة) . أما الألف فلانها نشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلانها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها ، وأما الكسرة فلانها أصل الياء فقامت مقام الفتحة الحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلأن ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق الا أن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة مواضع) لا زائد عليها (فى الاسم المفرد) المقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) والأول منهما مذكور فى قوله (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وانما كان لفظ الجلالة منصرفا لانه ليس فيه ما يمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله إله بالتنوين فدخلت عليه الألف واللام وهى انما تدخل على غير المنصرف والثانى فى نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة اسمية وهى جملة — وبشرناه — ووهبنا فعل وفاعل ، ووهب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، له جار ومجرور متعلق بوهب ، اسحق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، ويعقوب عاطف ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ، ولم ينونا للعلمية والعجمة فيهما فكانا غير منصرفين . [تنبيه] ما ذكرته من كون — له — متعلقا بوهب تبعت فيه الفاكهى وهو الصواب ، ولا يقال انه متعلق بواجب الحذف لأن محله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير وهبنا حال كون الموهوب له اسحق الى آخره لأن الجار

وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ نَحْوُ وَتَرَى الْجِبَالَ ، وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ ، وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى ، وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا . وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ

والمجرور مفعول ثان لوهب لأنها بمعنى أعطى ، وإنما عدّيت للمفعول الثانى باللام لأن وهب لاتنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو : وهبنى الله فداءك : أى صيرنى ، نعم فى القاموس وهبه له ، ولاتقل وهبكه ، وحكاه أبو عمرو عن أعرابى" اه فعلى ماحكاه أبو عمرو تنصب مفعولين أيضا (وإذ واعدنا موسى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لافرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأوّلين أو مقدرة كهذا المثال ، وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان ، واعدنا فعل وفاعل ، واعد فعل ماض تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل موسى مفعوله الأوّل ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والمفعول الثانى لواعدنا قوله تعالى أربعين على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها الموعودة نفسها ، وليس ظرفا لأن المواعدة لم تقع في الأربعين ، قاله فى المجيد (وفى جمع التكسير) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتى فى علامات الخفض من التفريق فيها بين المنصرف وغيره : فالأوّل (نحو وترى الجبال) ، وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الجبال مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف . والثانى نحو (وعدكم الله مغانم) ، وإعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ، الله فاعل مغانم مفعول ثان ، وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ، ولذا لم ينوّن (وأنكحوا الأيامى) أتى به ليفيد أنه لافرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأوّلين ، أو مقدّرة كهذا المثال ، وإعرابه أنكحوا فعل أمر مبنىّ على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل الأيامى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفرده أيم ، وهى التى لازوج لها بكرا كانت أو ثيبا (وفى الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذى ذكره المصنف أو معتله نحو لن تراك لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن ، وعلامة النصب فيه فتحة مقدّرة على الألف لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالألف (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب [illegible] (ولم يتصل بآخره شىء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) ، وإعرابه لن حرف نفى ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن ، [illegible] نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم ، لحوم فاعل وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل [illegible] ولا دماؤها الواو حرف عطف لانافية دماء معطوف على ماقبله ، والهاء [illegible] (وأما الألف فتكون علامة للنصب فى الأسماء الستة) المتقدم

نحوُ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ منْ رِجَالِكُمْ ، وَنَحْفَظُ أَخَانَا ، وَرَأَيْتُ حَمَاكِ ، وَهَنَاكَ ، أَنْ كَانَ ذَا مالٍ ، وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ

ذكرها فى علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) ، واعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، وأحد مضاف اليه ، من رجالكم جار ومجرور ، من حرف جرّ ، ورجال مجرور بمن ، وعلامة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل جرّ صفة لاحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن (ونحفظ أخانا) ، واعرابه نحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة (و) تقول فى التمثيل لبقية الأسماء الستة (رأيت حماك) بكسر الكاف لما تقدّم ، واعرابه رأيت فعل وفاعل ، حما مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، ومثله تقول فى رأيت فاك (وهناك) بفتح الهاء ، وسقط من النسخ ذكر فاك ، ولابدّ من ذكره لتتمّ أمثلة الأسماء الستة فى حالة النصب (أن كان ذا مال) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهمزتين : الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخى . والثانية همزة أن المصدرية ، وقرأ الباقون بهمزة واحدة ، واعرابه حينئذ على قراءة الباقين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل نصب بأن المصدرية ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، ذا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومال مضاف اليه ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بلام جرّ محذوفة ، والتقدير كفر أو كذب لأن كان : أى لكونه ذا مال وبنين : أى لاينبغى ، ولايليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم ، فكان ينبغى له مقابلتهما بالشكر والتصديق لابالكفر والتكذيب . (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى جمع المؤنث السالم) ، والمراد به ماجمع بألف وتاء مزيدتين سواء أكان جمعا لمؤنث كمسلمات أم لمذكر كحمامات ، سلمت فيه بنية الواحد كالمثالين المذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم ، فان مفرده سجدة بسكونها (و) فى (ماحمل عليه) : أى ألحق به مما كان على صورته وليس بجمع ، وضابط مايطرد به الجمع القياسى من غيره : أن الذى يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة أنواع : أحدها مافيه تاء التأنيث مطلقا سواء أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كثمرة أم صفة كقائمة . الثانى علم المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعاقل أم لغيره . الثالث صفة المذكر الذى لايعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فإنهما لاتجمع هذا الجمع . الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات . الخامس الخماسى المؤنث بالألف سواء أكان اسما كحبلى صحراء أو صفة كحبلى وحلة سيراء ، وما عداها . الأنواع المذكورة شاذ

نَحْوُ : خَلَقَ اللّٰهُ السَّمٰوَاتِ ، وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ . وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِى مَوْضِعَيْنِ فِى الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ .

مقصور على السماع ، ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) ، واعرابه خلق فعل ماض ، الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام فى المغنى : وهو الصواب ، واعترض ، وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه على جره : كما فعلوا فى أصله الذى هو جمع المذكر لئلا يكون للفرع مزية على أصله ، ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى (وان كنّ أولات حمل) ، واعرابه إن حرف شرط جازم يجزم فعلين . الأوّل فعل الشرط . والثانى جوابه ، كنّ فعل وفاعل ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، وأصل كنّ كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت الى الكاف ، ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كنّ أولات خبرها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه حملا على مذكره وهو أولو ، وهو مضاف . وحمل مضاف اليه ، ومما ألحق بجمع المؤنث ما ذكر ما سمى به كعرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما اذا كانت الألف أصلية نحو : قضاة وغزاة ، فان ألفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء فى الأول وعن واو فى الثانى إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا اذا كانت التاء أصلية نحو : أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو : سكنت أبياتا وحضرت أمواتا . (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى موضعين) لاثالث لهما (فى المثنى) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ماحمل عليه) مما هو على صورته ، وقد فقد شرطا من شروطه ، فمثال المثنى (نحو ربنا واجعلنا مسلمين) ، واعرابه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يارب وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ـ واجعلنا ـ الواو حرف عطف على الجملة قبلها ، اجعل فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل ، ومسلمين مفعولها الثانى وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، حملوا نصبه على جره لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها . والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى منقادين أو مخلصين . قال أبو البقاء . ويجوز أن يكون نعتا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين . ومثال ماحمل على المثنى نحو (إذ أرسلنا اليهم اثنين) ، واعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان ـ أرسلنا ـ فعل وفاعل ، أرسل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل اليهم جار ومجرور ، الى حرف جرّ ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالى ، والميم علامة الجمع ، اثنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى (ربنا أمتنا اثنتين) هذا مثال آخر للملحق بالمثنى ، واعرابه ربّ منادى مضاف حذف منه حرف

وَفِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ، وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي رَفْعُهَا بِثُبُوتِ النُّونِ نَحْوُ : إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ

الداء وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة أمتّ فعل وفاعل أمات فعل ماض ، والتاء المدغمة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وناضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره اماتتين اثنتين ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى ، ومثله ـ وأحييتنا اثنتين ـ . قال فى تفسير الجلالين ـ أمتنا اثنتين ـ اماتتين ـ وأحييتنا اثنتين ـ احياءتين لأنهم كانوا نطفا أمواتا فأحيوا ، ثم أميتوا ، ثم أحيوا للبعث اهـ ، وأطلق الأماتة على ماقبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشئ عادم الحياة ابتداء . قال فى حواشى الجمل : قوله احياءتين عبارة غيره : أمتنا موتتين ، وأحييتنا حياتين ، وهى أوضح انتهى (وفى جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره فى علامات الرفع (و) فى (ماحمل عليه) مثال الجمع (نحو ننجى المؤمنين) ، واعرابه ننجى فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتلّ الآخر بالياء ، وفاعله مستترفيه وجوبا تقديره نحن ، المؤمنين مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم . والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومثال ماحمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) ، واعرابه الواو حرف عطف واعدنا فعل وفاعل ، واعد فعل ماض تنصب مفعولين ، وناضمير متصل فى محل رفع فاعل ، موسى مفعول أوّل وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أى انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لامفرد له من لفظه ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ليلة تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (فى الافعال) المضارعة (التى رفعها بثبوت النون) اذا دخل عليها ناصب ، وتسمى الأمثلة الخمسة كما سيأتى (نحو إلا ان تكونا ملكين) ، واعرابه إلا أداة حصر لتقدّم النفى عليها فى قوله تعالى ـ ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة ـ ، وهو استثناء مفرّغ لأن مابعد الا معمول لما قبلها ، أن حرف مصدر ونصب ، تكونا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالاضافة لمقدّر محذوف ، والتقدير ـ ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة ـ لشئ الا كراهة كونكما ملكين ، والمقدّر المحذوف منصوب على أنه مفعول لأجله ، والعامل فيه نهاكما كما يفيده قول المفيد ـ الا أن تكونا ـ استثناء مفرّغ من المفعول من أجله : أى ما نهاكما لشئ الا كراهة

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، وَلَنْ تَقُومِي * وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ : الْكَسْرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ، وَهُمَا نَائِبَتَانِ عَنِ الْكَسْرَةِ ، فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ : بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ، أُولٰئِكَ عَلَى هُدًى وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ نَحْوُ : لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

ـ أن تكونا ملكين ـ اه (وأن تصوموا خير لكم) اعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المسبك من أن وما بعدها مبتدأ ، والتقدير صومكم ، وخير خبر المبتدا ، ولكم جار ومجرور متعلق بخير (ولن تقومى) ، واعرابه لن حرف نفى ونصب ، تقومى فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل * (وللخفض) المتقدم بيانه فى علامة الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها (الكسرة وهى الاصل) فى الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ، ولهذا قدمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها فى الجمع المؤنث فتعاوضتا فى نيابة كلّ عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (فى ثلاثة مواضع) لازائد عليها (فى الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (المنصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض بالحرف أو بالاضافة أو بالتبعية ، ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) ، واعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالباء ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن عنقاء ، وعلل ذلك بأن البسملة جارية مجرى المثل ، ومن قواعد النحاة أن الجارى مجرى المثل يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والاضافة فيه مقدرة باللام ، الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تبعاه فى جره ، وعلامة الجر فيهما كسر آخرهما ، ويجوز أن يعرب الرحمن بدلا من لفظ الجلالة ، والرحيم نعتا للرحمن لأنه فى الأصل علم استعمل استعمال الصفات لقلة الوصفية عليه ، ولافرق بين أن يكون الأعراب فيه ظاهرا كهذا المثال أو مقدرا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بعلى وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر المبتدا (وفى جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) : أى الذى دخله الصرف ، بهز التنوين والجر بالكسرة مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا) ، إعرابه للرجال جار ومجرور ، وعلامة الجر فيه كسر آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم ، نصيب مبتدأ مؤخر ، وجملة مما اكتسبوا فى محل رفع صفة لنصيب ، وقيد المصنف المفرد وجمع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفى جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الا منصرفا ، ان لم

وما

وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نحوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِأُولَاتِ الْأَحْمَالِ ، وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِى ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ : فِى الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ نحوُ : ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ ، كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ ، وَمَرَرْتُ بِحَمِيكَ وَفِيكَ وَهَنِيكَ ، وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَى

يدخله تنوين الصرف (و) فى (ماحمل عليه) مثال الجمع (نحو قل للمؤمنات) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو جمع مؤمنة (و) مثال ماحمل على الجمع نحو (مررت بأولات الاحمال) وإعرابه مررت فعل وفاعل ، مر فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور ، بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث اذلاواحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى ثلاثة مواضع) لارابع لها (فى الاسماء الستة) التى تقدم ذكرها وسيأتى شروط اعرابها بالحروف (نحو ارجعوا الى أبيكم) واعرابه ارجعوا فعل أمر مبنى على حذف النون والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الى أبيكم جار ومجرور الى حرف جر أبى مجرور بالى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) واعرابه الكاف حرف تشبيه وجر مامصدرية تسبك الفعل بعدها بمصدر ، امنتكم فعل وفاعل ومفعول أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع ، والمصدر المسبك من ما ومابعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على أخيه ، والجار والمجرور فى موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أوعلى الحال منه والتقدير الا أمنا كأمنى اياكم على أخيه أوالا ائتمانا كائتمانى لكم على اخيه ، شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه لهم على ذاك ، وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخى مجرور بعلى وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء مضاف اليه متعلق بأمنتكم ، وقوله من قبل جار ومجرور مبنى على الضم ومحله النصب متعلق بأمنتكم والمضاف اليه محذوف أى قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف وإعرابه مررت فعل وفاعل بحميك الباء حرف جر ، وحمى مجرور بالباء وهومجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (وفيك وهنيك) معطوفان على حمك ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه ، تبعاه فى جره ، وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما فى محل جر بالاضافة (والجار ذى القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ وبالوالدين إحسانا ـ والجار معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى جره وهومجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، ذى صفة والصفة تتبع الموصوف فى اعرابه تبعه فى جره ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الاسماء الستة ، وهو مضاف والقربى مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على

وَفِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ ، وَفِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ نَحْوُ : قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ نَحْوُ : وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ .

الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وفى المثنى وماحمل عليه) مما تقدم بيانه فمثال المثنى (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ، أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مجمع مفعول به وهومنصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والبحرين مضاف اليه ، وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه مثنى ، والنون زيدت عوضا عن الحركة ، والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الذى حمل على المثنى (مررت باثنين) : أى رجلين واعرابه مررت فعل وفاعل باثنين جار ومجرور ، الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على المثنى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (واثنتين) أى امرأتين ، وهو معطوف على ماقبله ، وعلامة جره الياء لانه محمول على المثنى (وفى جمع المذكر السالم وماحمل عليه) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل للمؤمنين) واعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، للمؤمنين جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومثال الذى حمل على الجمع (فاطعام ستين مسكينا) واعرابه الفاء داخلة فى جواب الشرط من قوله تعالى ـ فمن لم يستطع فاطعام ستين ـ واطعام مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فعليه اطعام ستين ، واطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف اليه ، وهو مجرور ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فاطعامه ستين ، ولا يقال فى المصدر وفاعله مستتر لانه لا يستتر فيه الضمير بل يحذف ، ويجوز أن يعرب قوله فاطعام مبتدأ ، والخبر محذوف والتقدير فاطعامه ستين واجب ، ومسكينا تمييز ، وعلامة نصبه فتح آخره (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (فى الاسم الذى لا ينصرف) حملا للخفض على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل) واعرابه الواو حرف عطف ، أوحينا فعل وفاعل وحى فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الى ابراهيم جار ومجرور ، الى حرف جر وابراهيم مجرور بالى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى العلمية والعجمة واسمعيل الواو حرف عطف اسمعيل معطوف على ماقبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى

فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ : مِنْ مَحَارِيبَ إِلَّا إِذَا أُضِيفَ نَحْوُ : فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَلْ نَحْوُ : وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ * وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ : السُّكُونُ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَالْحَذْفُ وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ ، فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ

اعرابه تبعه فى جره وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة (فحيوا بأحسن منها) واعرابه الفاء رابطة لجواب اذا من قوله تعالى ـ واذا حييتم بتحية ـ حيوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور ، الباء حرف جر ، أحسن مجرور بالباء وهو مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع ، وهى الوصف ووزن الفعل ، وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى لأن التقدير حيوا بتحية أحسن منها ، ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أوجمع تكسير نحو من محاريب) من قوله تعالى ـ يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل ـ واعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل ، وله جار ومجرور فى محل نصب على الحال من الواو ، وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به ، وجملة يشاء صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير مايشاؤه ، من محاريب جار ومجرور ، من حرف جر محاريب مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف ، والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين ، وهى صيغة منتهى الجموع ، وتماثيل عاطف ومعطوف ، وعلامة الجر فيه الفتحة لأنه اسم لاينصرف لصيغة منتهى الجموع ، ثم الضمير المرفوع فى يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان ، والضمير المجرور فى له عائد على سليمان ، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد اليها بدرج ، والتماثيل جمع تمثال ، وهى الصور من نحاس وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما فى شريعته ، ثم الجر بالفتحة حكم مستمر فيما لاينصرف (الا اذا أضيف) الى مابعده ، فانه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نحو فى أحسن تقويم) واعرابه فى أحسن جار ومجرور ، فى حرف جر أحسن مجرور بفى ، وهو مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، وهو مضاف وتقويم مضاف اليه (أودخلت عليه أل) معرفة كانت أوموصولة أوزائدة (نحو وأنتم عاكفون فى المساجد) واعرابه الواو حرف عطف أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنتم ، فى المساجد جار ومجرور فى حرف جر ، والمساجد مجرور بفى ، وعلامة جره كسر آخره متعلق بعاكف * (وللجزم علامتان) أصالة ونيابة ولا ثالث لهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) بدليل أنه وطدا قدمه (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أونون الرفع للجازم (وهو نائب عنه) فيكون فرعا عن السكون (فأما السكون فيكون علامة للجزم فى الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر الخاء ، وهو ماليس آخره حرف

ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ نَحْوُ : لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، وَأَمَّا ٱلْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمُعْتَلِّ ٱلْآخِرِ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَحُرُوفُ ٱلْعِلَّةِ ٱلْأَلِفُ وَٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ نَحْوُ : لَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ، وَمَنْ يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ ، وَمَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ .

علة (الذى لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) ، واعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو — ولم يولد — لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو — ولم يكن — لم حرف نفى وجزم ، يكن فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون آخره ، متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، له جار ومجرور متعلق بكفوا : كما قاله جمهور المعربين ، وأجاز أبو البقاء أن يكون فى محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا لأنه فى الاصل صفة لكفوا ، فلما قدّم عليه نصب على الحال ، كفوا خبرها مقدّم أحد اسمها مؤخر ، وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور فى محل نصب خبر كان ، وكفوا حال من أحد لتقدّمه عليه وأحد اسمها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا ، وقدّم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير البارى سبحانه ✲ (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون (فى الفعل المضارع المعتلّ الآخر) الذى اعتلّ آخره فمعتلّ اسم فاعل ، من أعتلّ اذا مرض ، واضافته الى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) ، وهذا فى اصطلاح النحاة ، وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو : وعد وقال (وحروف العلة) ثلاثة (الألف والواو والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض ، وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله ، وتسمى أيضا حروف المدّ واللين اذا كان حركة ماقبلها من جنسها ، فان لم تكن من جنسها سميت حروف لين ، والتفصيل المذكور انما هو فى الواو والياء ، وأما الألف حرف مدّ أبدا (نحو لم يخش إلا الله) لم حرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الأداة حصر ، الله منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه فتح آخره (ومن يدع مع الله) ، واعرابه الواو ابتدائية ، من اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط . والثانى جوابه فى محل رفع مبتدا يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر من ، مع ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بيدع وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، وجواب الشرط قوله تعالى — فإنما حسابه عند ربه — (ومن يهد الله) ، واعرابه من اسم شرط جازم فى محل رفع مبتدأ ، يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، الله فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ، وجواب

وَفِي ٱلْأَفْعَالِ ٱلَّتِي رَفْعُهَا بِثُبَاتِ ٱلنُّونِ ، نَحْوُ : إِنْ تَتُوبَا ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا ، وَلاَ تَخَافِي .

﴿ فَصْلٌ ﴾ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ ٱلْمُعْرَبَاتِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ ، فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ : ٱلِاسْمُ ٱلْمُفْرَدُ ، وَجَمْعُ ٱلتَّكْسِيرِ ، وَجَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمُ ، وَٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ . وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ ، وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ ، وَخَرَجَ عَنْ

الشرط قوله تعالى ــ فهو المهتدى ــ * فان قيل قد جاء فى بعض القراءات ، وأشعار العرب اثبات حرف العلة مع الجازم * قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من اشباع الحركة التى قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح فى جزمه بحذف الحركة ، لكنها فى الصحيح حركة ملفوظة ، وفى المعتل حركة مقدرة (وفى الأفعال التى رفعها بثبات النون) ، ويقال لها الأفعال الخمسة ، فان جزمها اذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو ان تتوبا) ، واعرابه ان حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجواب الشرط محذوف تقديره ان تتوبا الى الله تقبلا أو يتب الله عليكما ، وليس هو قوله تعالى ــ فقد صغت قلوبكما ــ : كما قد يتوهمه بعض المعربين (وان تصبروا وتتقوا) ، واعرابه ان حرف شرط جازم ، تصبروا فعل الشرط مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا ، وعلامة الجزم فيه حذف النون ، وجواب الشرط جملة قوله تعالى ــ فان ذلك من عزم الأمور ــ (ولا تخافى) ، واعرابه لا ناهية تخافى فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل .

﴿ فصل ﴾ فى بيان حاصل الفصل المتقدم * على عادة المتقدمين بذكر الشئ تفصيلا ، ثم اجمالا اعتناء بشأن مايشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ماتقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو شيآن : الاسم الذى لايشبه مبنى الأصل ، والفعل المضارع الذى لم يتصل به نونا التوكيد ، ولا نون الاناث (قسمان) لازائد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات) الثلاث : الضمة والفتحة والكسرة ، وبالسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون ، أو بالحذف لها (فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة منها تختص بالأسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيى (وجمع التكسير) كأعبد ومساجد وأسارى (وجمع المؤنث السالم) ، ويقال له الجمع بالألف والتاء كمسلمات وصاحبات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ) نحو : يذهب ويأتى ويرضى ويدعو ، فان اتصل به شئ مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كالضمائر البارزة لم يكن حكمه كذلك (وكلها) أى المذكورات : أى مجموعها لاجميعها لتخلف بعض الأحكام فى بعضها (ترفع بالضمة) نحو : يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب الفتحة) نحو : لن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو : لم يضرب زيد (وخرج عن

ذٰلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : اَلِاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ فَإِنَّهُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَلْ ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ ، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ، فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، وَتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذٰلِكَ ، وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ ، وَهِيَ الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ ، وَالْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ ، وَالْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ : فَأَمَّا الْمُثَنَّى فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا ، وَأُلْحِقَ بِهِ

ذلك) : أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة ، وفي حالة الجر بالكسرة ، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء : الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كمساجد ومصابيح (فإنه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت بأسارى وموسى ، وإنما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة (ما لم يضف) نحو: مررت بأفضلكم (أو) لم (تدخل عليه أل) نحو ـ وأنتم عاكفون في المساجد ـ ، ومررت بالأسارى فإنه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم (وجمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فإنه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة لزوما مطلقا عند البصريين كرأيت الهندات ، وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقا (والفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون نحو: لم يدع ولم يخش ولم يرم (وتقدمت أمثلة ذلك) : أي فلا حاجة الى اعادتها (والذي يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهي المثنى) كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والأسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى الصحابة رضي الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة ، وكلا الاسمين علمان عليها بالغلبة ، والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتي ان شاء الله تعالى (فأما المثنى) وهو كل اسم دل على اثنين ، وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة مخصوصة ، وزيادة في آخره مخصوصة : اما ألف ونون ، أو ياء ونون ، وربما يسمى بالتثنية اطلاقا للمصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين ومررت بالزيدين ، وفيه لغة أخرى : وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة ، وإن على لغة بلحرث ، وعليها جاءت قراءة ـ ان هذان لساحران ـ ، وأشار بقوله المكسور مابعدها الى أن النون في المثنى مكسورة وهي الأشهر وفتحها لغة ، وقد تضم (وألحق به) : أي المثنى : أي حمل عليه في اعرابه بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختل فيه شئ من شروط المثنى : وكان بصورته فهو ملحق به ، فدخل في ذلك أشياء : منها ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمعمولها ، ونحو القوم

ٱثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ مُطْلَقًا ، وَكِلَا وَكِلْتَا بِشَرْطِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى ٱلضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا ، فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى ٱلظَّاهِرِ كَانَا بِٱلْأَلِفِ فِي ٱلْأَحْوَالِ ٱلثَّلَاثَةِ وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا كَٱلْمَقْصُورِ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي تِلْكَ ٱلْأَلِفِ

حواليك وحنانيك من الظروف الدالة على الاحاطة والشمول ، ونحو قوله تعالى ـ ثمّ ارجع البصر كرّتين ـ : أى كرّات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبى بكر وعمر ، أو اختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين ، إذ اللسان حقيقة فى العضو المعروف ، مجاز فى القلم ، ومنها مالا يستعمل الا مثنى كهو بين ظهرانيهم : أى وسطهم ، ومنها ماسمى به نحو : عبدان لرجل ، والسعدان لموضع ، ومنها (اثنان) للمذكرين (واثنتان) بالألف قبل المثلثة وهى لغة أهل الحجاز للمؤنثتين (وثنتان) بحذف الألف من أوّله على لغة بنى تميم للمؤنثتين أيضا (مطلقا) : أى سواء أضيفا الى ظاهر أم الى مضمر أم لم يضافا ، وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظا ومعنى ، وان لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ، ولم يذكر المصنف مثال الاثنتين ، والاثنين اكتفاء بالأمثلة السابقة .

[فائدة] لا يضاف اثنان واثنتان الى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان الى ضمير المفرد والجمع : كما قاله ابن هشام فى شرح الألفية (وكلا) للمذكرين ولا ينوّن لعدم ذكره من غير اضافة (وكلتا) للمؤنثتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ، وألف كلا من أصل الكلمة ، وألف كلتا للتأنيث كحبلى وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفا فى كلا ، والأكثر مراعاة لفظهما فى الافراد ، وقد يراعى معناهما ، وتجب اضافتهما الى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى ـ كلتا الجنتين آتت أكلها ـ ، وانما يعربان اعراب المثنى (بشرط اضافتهما الى الضمير نحو جاءنى كلاهما وكلتاهما) ، واعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كلا فاعل ، وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتاهما معطوف على ماقبله ، وعلامة الرفع فيه الألف لأنه محمول على المثنى (ورأيت كليهما وكلتيهما) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتيهما معطوف على ماقبله ، وعلامة النصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (ومررت بكليهما وكلتيهما) ، واعرابه مررت فعل وفاعل مرّ فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الباء حرف جرّ وكليهما مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم والألف حرفان دالان على التثنية ، وكلتيهما عاطف ومعطوف (فان أضيفا الى الظاهر كانا بالألف فى الأحوال الثلاثة) : أى فى حال الرفع والنصب والجرّ (وكان اعرابهما كالمقصور بحركة مقدّرة فى تلك الألف) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الأصل ، وأعربا

نَحْوُ جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا المَرْأَتَيْنِ ، وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَاقَبْلَهَا المَفْتُوحِ مَابَعْدَهَا .

فى حالة الاضافة الى الضمير بالحروف مراعاة لمعناهما (نحو جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين) اعرابه جاء فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وكلا وكلتا فاعلان مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف اليه (ورأيت كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل ، وكلا وكلتا مفعولان منصوبان ، وعلامة نصبهما فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف اليه (ومررت بكلا الرجلين ، وكلتا المرأتين) ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، والباء حرف جرّ ، وكلا وكلتا مجروران بالباء ، وعلامة الجرّ فيهما كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور ، وما بعدهما مضاف (وأما جمع المذكر السالم) وهو كل اسم دلّ على أكثر من اثنين ، وكان اختصارا للمتعاطفات لزيادة فى آخره ، اما واو ونون ، أو ياء ونون ، وشرطه أن يكون مفرده ، اما علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب ، واماصفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أودالة على التفضيل ، ثم الأصح أنّ أقلّ الجمع ثلاثة ، وقيل أقله اثنان ، وهو رأى للقاضى أبى بكر الباقلانى وجماعة (فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجرّ بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو : رأيت الزيدين والمسلمين ، ومررت بالزيدين والمسلمين ، وانما فتحوا ماقبل ياء المثنى وكسروا ماقبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع فخصّ بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع ، وأشار بقوله المفتوح مابعدها الى أن النون فى جمع المذكر السالم مفتوحة ، وهو الأشهر ، وقد تكسر لضرورة الشعر ، وان كان آخر مفرده ياء قبلها كسرة كقاض ومصطف اسمى فاعل حذفت الياء فى الجمع ، فتقول قاضون ومصطفون رفعا ، وقاضين ومصطفين نصبا وجرّا ، وان كان مفرده مقصورا حذفت الألف فى الجمع لالتقاء الساكنين ، وبقى ماقبلها مفتوحا كمصطفى اسم مفعول ، وحلى اسم رجل ، فتقول مصطفون وحلون رفعا ، ومصطفين وحلين نصبا وجرّا .

[تنبيه] مما يجرى على ألسنة المعربين قولهم فى نونى المثنى والمجموع ، والنون زيدت عوضا عن التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، وقد أفاد الحبيصى فى شرح الخاتمة أن النون عوض عن الحركة والتنوين فى نحو رجلين ، وعن الحركة وحدها فى الرجلين ، وعن التنوين وحده فى نحو : غلامى زيد إذ هو الساقط فى الاضافة دون الحركة ، ونقل ابن عنقاء فى تثقيف اللسان ، وفى نونهما أقوال . الأوّل لسيبويه زائدة لتظهر فيها حكم الحركة التى تستعمل لهم تارة ، وحكم التنوين أخرى ، وليست عوضا ألبتة . الثانى لثعلب بدل من تنوين المثنى ، ومن تنوينات الجمع . وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد . والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه . والخامس للفارسى وابن ولاد ونسب الى سيبويه أيضا بدل منهما انتهى ملخصا

وَأُلْحِقَ بِهِ أُولُو وَعَالَمُونَ وَعِشْرُونَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُودِ إِلَى التِّسْعِينَ ، وَأَرَضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَعِلِّيُّونَ .

(وألحق به) : أى بالجمع المذكر السالم فى الاعراب بالواو والياء ، كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع ، وهو أربعة أنواع : أحدها أسماء جموع لاواحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لاواحد له من لفظه بل من معناه ، وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهمزة حملا لها على أولى ، وكتبت أولى بها لئلا تلتبس بإلى الجارة (وعالمون) بفتح اللام ، وهو اسم جمع لعالم ، وهو ماسوى الله تعالى من الأجناس ، وانما لم يكن جمعا لعالم لأنه لاواحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفى غيره ، والجمع لا يكون أخصّ من مفرده ، وذهب كثيرون الى أنه جمع عالم ، ووجه كونه حينئذ ملحقا بالجمع أنه ليس بعلم ولاصفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين ، وهكذا (الى التسعين) بادخال الغاية : أى فالتسعين من جملتها إذ كلها أسماء جموع ، وليس عشرون جمعا لعشرة ، ولا ثلاثون جمعا لثلاثة : وهكذا ، والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة ، واطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة ، وهذا لايقول به أحد ، ولأنّ هذه الكلمات تدلّ على معان معينة ، ولا تعيين فى معانى الجموع .

[تنبيه] من هذا النوع أعنى أسماء الجموع التى لاواحد لها من لفظها أجمعون ، وتوابعه فى التوكيد فتعرب باعراب الملحق بجمع المذكر السالم : كما قاله ابن عقيل (و) النوع الثانى جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لايعقل لأن مفرده أرض بالسكون وهى مؤنث لا يعقل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمؤنث لايعقل ، لأنّ مفرده سنة بفتح السين وأصلها سنو ، أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنهات ، والجمع يردّ الأشياء الى أصولها (وبابه) : أى باب سنين ، وهو كل ما كان جمعا لثلاثى حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين : ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لامحالة ، وذلك نحو : عضة وعضين ، وعزة وعزين ، وثبة وثبين ، فالعضــة ، والعزة ، والثبة : الجماعة من الناس .

[تنبيه] من هــذا النوع بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن ، فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف ، وذو ومال ، ونحو ــ ذوى القربى ــ فانه جمع تكسير على الاصح (و) النوع الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ، وأما قولهم فى وصف الله تعالى : الحمد لله أهل الحمد ، وأهل فيه بمعنى المستحق ، وهو خلاف المجموع بالواو والنون ، لانه بمعنى القرابة (ووابلون) جمع وابل : وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ، ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والحيسون فى صفاته تعالى ، وساجدين وطائعين وناصين فى صفات غير العاقل ، وكابون وأخون وحمون وهنون من الاسماء الستة ، إذ لايجمع منها هذا الجمع الا هى ، وقد يقال فيه ذوون (و) النوع الرابع مايسمى به من هذا الجمع كزيدون والماجشون من أعلام العاقل وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان ، ونحو (عليون) فانه فى الاصل جمع على تكسير العلو .

نحوُ : وَلاَ يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ، إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ، وَالَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ .

والـلام المشددة ، والياء فعلى ، وسمي به أعلى الجنة ، وهو مكان فى السماء السابعة تحت العرش ، وقيل هو ديوان الخير الذى دوّن فيه كل ماعملته الملائكة ، وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) : أى لايحلف (أولو) : أى أصحاب (الفضل) : أى الدين (منكم والسعة) هى ضدّ الضيق ، والمراد بها هنا اليسار ، والغنى (أن يؤتوا) : أى أن لايؤتوا (أولى القربى) : أى أصحاب القرابة ، نزلت فى أبى بكر : حين حلف أن لاينفق على مسطح بن أثاثة ، وهو ابن خالته حين خاض فى الافك مع الذين خاضوا فى عائشة رضى الله عنها ، واعرابه لاناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره ، وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والفضل مضاف اليه منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال متعلق بكائن ، والسعة الواو حرف عطف ، والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحرف جرّ محذوف تقديره على أن لايؤتوا : أى على عدم إيتائهم أولى القربى ، وأولى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والقربى مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (ان فى ذلك لذكرى لأولى الألباب) ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدّم ، واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور لأولى جار ومجرور ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والألباب مضاف اليه (والحمد لله ربّ العالمين) ، واعرابه الحمد مبتدأ ، ولله جار ومجرور فى محل رفع خبر ربّ نعت لله ، وعلامة جرّه كسر آخره وهو مضاف ، والعالمين مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم (ولبثوا فى كهفهم ثلثمائة سنين) ، واعرابه لبثوا فعل وفاعل لبث فعل ماض ، والواو فاعل فى كهفهم جار ومجرور متعلق بلبثوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف اليه وهو مجرور ، وعلامة جرّه كسر آخره ، وسنين بدل من ثلثمائة وهو عطف بيان عليها ان نوّنت ثلثمائة وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، وقرئ باضافة ثلثمائة الى سنين ، وهو حينئذ تمييز مجرور ، والأكثر فى تمييز المائة الافراد ، وكون تمييزها مجموعا قليل . قال فى الألفية :

ومائة والألف للفرد أضف ✽ ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(والذين جعلوا القرآن عضين) ، واعرابه الذين اسم موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى — كما

شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ، مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ، إِلَى أَهْلِيهِمْ ، إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ * وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ

أنزلنا على المقتسمين ـ ، قيل هم اليهود والنصارى ، وقيل قوم من مشركي العرب اقتسموا طرق مكة يصدّون الناس عن الاسلام . وقال بعضهم في القرآن سحر ، وبعضهم شعر ، جعلوا فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول لامحلّ لها من الاعراب ، والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أوّل لجعلوا لأنها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثانى وهو منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم : أى جعلوا القرآن أجزاء : حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض (شغلتنا أموالنا وأهلونا) ، واعرابه شغلتنا فعل ومفعول شغل فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمّ آخره وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وأهلونا الواو عاطفة أهلو معطوف على ماقبله ، والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة (من أوسط ماتطعمون أهليكم) ، واعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق باطعام من قوله تعالى ـ فكفارته إطعام عشرة مساكين ـ على أنه المفعول الثانى ، والمفعول الأوّل عشرة ، والمضاف اليه وهو من اضافة المصدر الى مفعوله . وقال الفاكهى : من أوسط نعت لمفعول محذوف ، والتقدير قوتا من أوسط ، ولا يخالف فى المعنى ماقلناه ، وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جرّ بالاضافة تطعمون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل وأهليكم مفعول به ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحلّ لها من الاعراب والعائد محذوف ، والتقدير تطعمونه أهليكم (الى أهليهم) ، واعرابه الى حرف جرّ أهليهم مجرور بالى ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، والجار والمجرور متعلق بينقلب من قوله تعالى ـ بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ـ (ان كتاب الأبرار لفى عليين) ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر كتاب اسمها وهو مضاف ، والأبرار مضاف اليه لفى اللام لام الابتداء فى حرف جرّ عليين مجرور بفى ، وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والجار والمجرور فى محل رفع خبران متعلق بواجب الحذف تقديره كائن (وما ادراك ماعليون) ، واعرابه ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ أدرى فعل ماض تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ عليون خبره ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب مفعول ثان لأدرى ، وجملة أدرى وفاعلها ومفعولاها فى محل رفع خبر (وأما الأسماء الستة) وهى أبوك

فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً ، فَإِنْ أُفْرِدَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : وَلَهُ أَخٌ ، وَإِنَّ لَهُ أَبًا ، وبَنَاتُ الْأَخِ ، وَأَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْيَاءِ أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَاقَبْلَ الْيَاءِ نَحْوُ : إِنَّ هٰذَا أَخِي ، وَأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً ، فَإِنْ صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : هٰذَا أُبَيُّكَ

وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتجرّ بالياء) نيابة عن الكسرة ، وانما تعرب كذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة : أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء كانت اضافتها ملفوظة نحو : هذا أخوك أو منوية : كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

صهباء خرطوما عقار قرقفا ✱ خالط من سلمى خياشيم وفا

اذا التقدير خياشيمها وفاها . وقال البصريون انه ضرورة ، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذا فانها ملازمة للاضافة الى اسم جنس ظاهر (فان أفردت) الاسماء الستة (عن الاضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوه كموق ونحو (وله أخ) واعرابه له جار ومجرور خبر مقدّم ، أخ مبتدأ مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (انّ له أبا) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، له جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدّم أبا اسمها مؤخر ، وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الأخ) ، واعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله تعالى ــ حرّمت عليكم أمّهاتكم ــ والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف والأخ مضاف اليه ، وعلامة جره كسر آخره (و) ثانى شروط اعرابها بما ذكر (ان تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف الى الى ظاهر نحو أخو زيد ، أو ضمير مخاطب نحو أخوك ، أو غائب نحو أخوه ، أو متكلم غير الياء نحو أخونا (فان أضيفت الى الياء) أى ياء المتكلم . قال ابن هشام فى بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حشو اذ ليس لنا ياء يضاف اليها سواها (أعربت بحركات مقدّرة) فى الأحوال الثلاثة (على ماقبل الياء) كغيرها مما يضاف الى الياء (نحو ان هذا أخى) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل نصب اسمها أخى خبرها ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ويجوز أن يعرب أخى بدلا من اسم الاشارة ، وجملة تسح مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر انّ (و) ثالث الشروط (أن تكون) أى الاسماء الستة (مكبرة) لا مصغرة (فان صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) فى الأحوال الثلاثة (نحو هذا أبيك) بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء ، ومثله أخيك وحميك وهنيك وذوىّ مال ، وتقول فى تصغير فوه فويه بردّ الهاء فيه لأن التصغير يرد الأشياء الى أصولها ، واعراب المثال المذكور الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، أبىّ خبر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وهو مضاف

وَأَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً ، فَإِنْ ثُنِّيَتْ أَوْ جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، وَالْأَفْصَحُ فِي الْهَنِ النَّقْصُ : أَيْ حَذْفُ آخِرِهِ ، وَالْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى النُّونِ نَحْوُ : هٰذَا هَنُكَ ، وَرَأَيْتُ هَنَكَ ، وَمَرَرْتُ بِهَنِكَ ، وَلِهٰذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ هٰذِهِ الْأَسْمَاءِ وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً

والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة ، فان ثنيت أوجمعت أعربت اعراب المثنى) بالألف رفعاوبالياء جرا ونصبا نحو جاءنى أبوان وأخوان وحموان وهنان وفمان وذوامال فأبوان فاعل ، وعلامة رفعه الالف لأنه مثنى ، ومابعده عطف عليه ، وعلامة الرفع فى كل منها الالف لانه مثنى (و) أعربت اعراب (المجموع) الذى هى على صورته فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاءنى آباؤك واخوانك أوجمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاءنى أبون وأخون وحمون وهنون وذوو مال * وبقى على المصنف شرط خامس ، وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلونسبتها . فقلت هذا أبوىّ وأخوى أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين لأن شرط الاضافة مغن عنه (والأفصح فى الهن) اذا استعمل مضافا لغير الياء (النقص) بالمعنى اللغوى وهو المفسر بقوله (أى حذف آخره) أى الواو والألف والياء لأن كلا منها هو لام الكلمة فاذا حذف صارت الكلمة ناقصة ، وبعد الحذف يجعل ماقبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون (الاعراب) للهن (بالحركات) الظاهرة (على النون) التى هى فى الأصل عين الكلمة كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ماقبله (نحو هذا هنك) واعرابه الهاء للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، هن خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضميرمتصل فى محل جر بالاضافة (ورأيت هنك) ، واعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماض ، والتاء ضميرمتصل فى محل رفع فاعل ، هن مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف ضميرمتصل فى محل جر بالاضافة (ومررت بهنك) ، واعرابه مررت فعل وفاعل ، مر فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بهنك جار ومجرور الباء حرف جروهن مجرور بالباء ، وعلامة جره كسر آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وانما حسن النقص فيه لأنه فى حال الافراد منقوص عند جميع العرب ، والأصل فيما نقص فى حالة الافراد أن يبقى على نقصه فى حال الاضافة ، ولأنه المشهور فى لسان العرب ، واعرابه بالحروف قليل كما أشار الى ذلك المصنف بقوله ، والأفصح الخ حتى ان الفراء والزجاجى ، وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكره وعدوا أسماء هذا الباب خمسة (ولهذا لم يعده صاحب الجرومية) وتقدمت ترجمته (ولاغيره) أى كثير من ألف فى النحو (من هذه الاسماء وجعلوها خمسة) ويجوز النقص أيضا فى الأب والأخ والحم نحو هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر .

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهنّ أى اعرابهنّ اعراب المقصور أولى كقوله :

وَأَمَّا الْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ نحو: يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ نحو يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نحو: تَفْعَلِينَ فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ

﴿ تَنْبِيهٌ ﴾ عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

ان أباها وأبا أباها ☆ قد بلغا فى المجد غايتاها

وعلى القصر تخرّج لغة أهل حضرموت فى قولهم بافلان فيقال . قال بامخرمة ، ورأيت بامخرمة ومررت بيامخرمة ، ومثله بافضل وباوهاب ، ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ، وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان تفعلان كناية عن نحو يذهبان ويطلقان ويستخرجان ، وغير ذلك وكذا البواقى ، وسموها خمسة نظرا الى لفظها (فهى كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) أسند ذلك الفعل اليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بالياء المثناة تحت للاثنين الغائبين نحو الزيدان يفعلان (وتفعلان) بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين ، والثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل اليه (نحو يفعلون) بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بالمثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين نحو أنتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك الفعل اليه (نحو تفعلين) بالمثناة فوق للواحدة المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين (فانها) أى المذكورات (ترفع بثبوت النون) المكسورة مع الألف غالبا المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو ـ فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ـ حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر فى المثنى ، وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلون كالزيدون تفعلين كالزيدين ، وأما نحو ـ أتحاجونى فى الله ـ فأصله أتحاجوننى بنونين : احداهما نون الرفع والأخرى نون الوقاية فحذف احداهما حالة الرفع تخفيفا ، والذى عليه أكثر المتأخرين وفاقا للأخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به . وقال ابن مالك : تبعا لسيبويه المحذوفة نون الرفع ، وصححه فى المغنى والتوضيح وعليه فيقال تحاجونى فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفا والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به . قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم ، ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه فى نحو أكرمى بدل أكرمنى اذ لو حذفت لم يفهم المراد . وقال غيره سميت بذلك لأن الغرض منها وقاية مالحقته من الكسر الذى هو أخو الجر ، وأما قوله تعالى ـ الا أن يعفون ـ فالفعل فيه مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وليس هو كيفعلون لان وزنه يفعلن كقولك النساء يخرجن ، والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة .

[تنبيه] هو لغة : الايقاظ للشىء ، واصطلاحا : الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله (علم مما تقدم) فى الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها ، وهى المرفوعات والمنصوبات

أَرْبَعَ عَشْرَةَ : أَرْبَعٌ أُصُولٌ : الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ ، وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ ، وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ ، وَالْجَزْمُ لِلسُّكُونِ . وَعَشْرٌ فُرُوعٌ نَائِبَةٌ عَنْ هٰذِهِ الْأُصُولِ : ثَلَاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ ، وَأَرْبَعٌ عَنِ الْفَتْحَةِ ، وَاثْنَانِ عَنِ الْكَسْرَةِ ، وَوَاحِدَةٌ عَنِ السُّكُونِ ، وَأَنَّ النِّيَابَةَ وَاقِعَةٌ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : الْأَوَّلُ مَالَا يَنْصَرِفُ ، الثَّانِي جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ ، الثَّالِثُ الْفِعْلُ الْمضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ ، الرَّابِعُ الْمُثَنَّى ، الْخَامِسُ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ

والمخفوضات (أربع عشرة) للرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان، ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهى (الضمة للرفع) فالأصل فى كل مرفوع من اسم أوفعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل فى كل منصوب من اسم أوفعل أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل فى كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم للسكون) فالأصل فى كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات الأربع عشرة (عشر فروع نائبة عن هـذه الاصول) الاربعة وهى أربعة أقسام (ثلاث) منها (تنوب عن الضمة) وهى الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهى الألف والكسرة والياء وحـذف النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهى الحـذف ، وكونها عشرا إنما هو بحسب مواضع نيابتها ، وأمابحسب ذواتها فهى سبع : الواو والألف والياء والنون والفتح والكسر وحذف الحرف (و) علم أيضا مماتقدّم (أن النيابة) عن تلك الاصول (واقعة فى سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأوّل) منها باب (مالاينصرف) فانه يجر بالفتحة الا اذا أضيف أوكان مقرونا بأل (الثانى) باب (جمع المؤنث السالم) والملحق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا الا فى حالة الاضطرار ، وهـذا هو مذهب البصريين . وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الاصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المعتل الآخر) فانه يجزم بحذف آخره على المشهور وعليه عامة المعربين تبعا لابن السراج فى زعمه أن الحركات الاعرابية لاتقدر فيه حالتى الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه ، والصحيح الذى عليه سيبويه والجمهور أن اعرابه بالحركات فتقدر فيـه الضمة فى نحو يدعو والفتحة فى نحو يخشى كما يقدّران فى نحو موسى والقاضى ، وعلى هـذا جزمه بحذف الحركة المقـدّرة فقط ، وإنما حذف حرف العلة لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة الفارق بينهما (الرابع) باب (المثنى) وماحمل عليـه فانه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء (الخامس) باب (جمع المذكر السالم) وماحمل عليه فانه يرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، وعلى ماذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الاحرف الثلاثة هى نفس الاعراب ، وهـذا هو مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كأبى حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيـل انهما معربان بحركات مقـدرة فى الاحرف فهى أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر ، وهـذا هو الذى ذهب اليـه الخليل وسيبويه ، وجمهور

اَلسَّادِسُ اَلْأَسْمَاءُ السِّتَّةُ ، اَلسَّابِعُ اَلْأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ فِي الْاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : غُلَامِي وَأَبِي ،

البصريين وهو الاقوى والاصح عند المحققين (السادس) باب (الاسماء الستة) فانه يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور فى اعرابها والذى عليه الجمهور ، وهو الاصح أن اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الامثلة الخمسة) فانها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها . واعلم أن ماذكره المصنف من كون النيابة واقعة فى سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثنى والجموع والاسماء الستة معربة بالحروف لابالحركات المقدرة وأن الجزم فى المعتل بحذف الحرف لابحذف الحركة ، وأما على المذهب الصحيح الذى مشى عليه سيبويه والجمهور فأبواب النيابة ثلاثة فقط بابان من الاسماء ، وهو ماجمع بألف وتاء مزيدتين والثانى مالاينصرف وباب من الافعال ، وهو الامثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لامدخل له عنده فى الاسماء الستة .

﴿ فصل ﴾ فى بيان مااعرابه تقديرى * (تقدر الحركات الثلاث) وهى الضمة والفتحة والكسرة (فى الاسم) الذى ليس مقصورا ولامنقوصا ولامثنى ولامجموعا جمع مذكر سالما (المضاف) المكسور آخره لمناسبة الياء (الى ياء المتكلم) سواء كانت مفتوحة ، وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أمساكنة للتخفيف وذلك (نحو غلامى وابى) فتقول فى اعراب نحو جاء غلامى وابى جاء فعل ماض غلامى فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وهو مضاف والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وابى معطوف عليه ، وتقول فى نحو رأيت غلامى وابى غلامى مفعول به وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء الى آخر ماذكرنا فى الذى قبله ، وتقول فى نحو مررت بغلامى وابى غلامى مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها الخ ، وانما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ماقبلها لاجل المناسبة والمحل الواحد لايقبل حركتين ، وقيد الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما اذا كان مقصورا فانها تثبت ألفه ، ويبقى أعرابه بحركات مقدّرة عليها للتعذر ، وعما اذا كان منقوصا فان ياءه تدغم فى ياء المتكلم ، وتشدد نحو جاءنى قاضىّ ورأيت قاضىّ ومررت بقاضىّ ، ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستثقال ، وعما اذا كان مثنى فانه فى حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءنى مسلماى ، وفى حالتى النصب والجرّ تدغم ياؤه فى ياء المتكلم نحو رأيت غلامىّ ومررت بغلامىّ ، وعما اذا كان جمع مذكر سالما فانه فى حالة الرفع تقلب واوه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ، ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو جاءنى مسلمىّ ، أصله مسلمون لى فلما أضيف الى الياء حذف النون لاجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت ، وفى حالتى النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم على نحو ماتقدم فى المثنى نحو رأيت مسلمىّ ومررت بمسلمىّ فعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة

وفى

وَفِي ٱلْاسْمِ ٱلْمُعْرَبِ ٱلَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ نَحْوُ : ٱلْفَتَى ، وَٱلْمُصْطَفَى ، وَمُوسَى ، وَحُبْلَى ، وَيُسَمَّى مَقْصُورًا ، وَتُقَدَّرُ ٱلضَّمَّةُ وَٱلْكَسْرَةُ فِي ٱلْاسْمِ ٱلَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ مَكْسُورٌ مَاقَبْلَهَا نَحْوُ : ٱلْقَاضِي ، وَٱلدَّاعِي ، وَٱلْمُرْتَقِي ، وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا نَحْوُ : يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ -

---

والكسرة ، وهو مضاف والياء مضاف اليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا خرج بالالف ما آخره ياء ، وخرج باللازمة الاسماء الستة حالة النصب ولافرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة كرحى وعصا (وحبلى) فانك تقول في كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وفي حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور ، وفي حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور * واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه اذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فأما غير المنصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة في حالتي النصب والجر ولاتقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل تقديرها أيضا لانها انما استثقلت فيما لاينصرف كاجد للثقل ولا ثقل مع التقدير ، ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهي (ويسمى) أى الاسم الذي آخره ألف لازمة (مقصورا) لانه ضد الممدود ، أولانه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه ، ولله در القائل :

سلم على المولى البهاء وصف له * شوقي اليه وانني مملوكه

أبدا يحركني اليه تشوقي * جسمي به مشطوره منهوكه

ولقد نحلت لبعده فكأنني * ألف فليس بممكن تحريكه

وقديلحق المقصور التنوين فتسقط ألفه في اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وفتى ومررت بعصا ورحى وفتى ، والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس وضرب منه يدرك بالسماع وقد جاءت ألفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود في مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ماقبلها) مقرونا بأل (نحو القاضي والداعي والمرتقي) أولا كقاض وداع ومرتق وانما قدرتا لاستثقالهما على الياء فتقول في نحو جاء القاضي جاء فعل ماض والقاضي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص وفي نحو مررت بالقاضي بالقاضي جار ومجرور الباء حرف جر والقاضي مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص (ويسمى) أى الاسم المذكور (منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات ولان لامه وهي الياء تحذف اذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) واعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده ـ يخرجون ـ وقيل غير ذلك ، يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء

مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ، وَتَظْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ لِخِفَّتِهَا نَحْوُ : أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ، وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ ، وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ وَبِالْيَاءِ نَحْوُ : يَدْعُو ،

المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص والمراد بالداعي اسرافيل وقوله ـ الى شئ نكر ـ أى منكر تنكره النفوس لشدته وهو الحساب وحذفت الواو من يدع فى الرسم تبعا للنطق والياء من الداع تخفيفا اجراء لأل مجرى التنوين المعاقب لهما فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع أل (مهطعين) أى مسرعين مادّى أعناقهم (الى الداع) وهو اسرافيل ، واعرابه مهطعين حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ، ومهطعين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، الى الداع جار ومجرور الى حرف جر الداع مجرور بالى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضف لياء المتكلم كما مر وانما ظهرت فيه الفتحة (لخفتها) عليه (نحو ـ أجيبوا داعي الله ـ) وهو محمد صلى الله عليه وسلم واعرابه أجيبوا فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، داعى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه .

[تنبيه] محل ماذكر فى الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أول جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار ، واعرابه الهاء للتنبيه ، وذه اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ، ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوّض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ، وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وان كان المنقوص أوّل جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا وركبا تركيبا اضافيا وآخر أوّلهما ياء نحو رأيت معديكرب فانه يقدر فى آخر الجزء الأوّل منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف اذلم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب (وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره بالألف لتعذر تحريكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه لنيابة حذف الألف عنه على مامر وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى فى الأوّل مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأوّل ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وعلامة نصبه فى الثانى فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة فقط) أى دون الفتحة (فى الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو وبالياء) فالأوّل (نحو) زيد (يدعو) واعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل

وَيَرْمِي وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ نَحْوُ : لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ بِالْحَذْفِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(فَصْلٌ) الْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَالْعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ : الْجَمْعُ ، وَوَزْنُ ، الْفِعْلِ ، وَالْعَدْلُ ، وَالتَّأْنِيثُ ، وَالتَّعْرِيفُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالصِّفَةُ يَجْمَعُهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الآخر بالواو، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرمى) واعرابه زيد مبتدأ يرمى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (وتظهر الفتحة) فى آخره اذا دخل عليه ناصب لخفتها (نحو لن يدعو ولن يرمى) واعرابه لن حرف نفى ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرمى (والجزم فى الثلاثة) أى فى الأفعال الثلاثة المعتلة اذا دخل عليها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات فحذفها كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو يقرأ مفتح أوله مضارع قرأ فانك تقول فيه لم يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة وهى الهمزة التى كانت موجودة قبل الابدال ألفا .

﴿ فصل ﴾ فى موانع الصرف ﴿ (الاسم الذى لاينصرف) : أى لايدخله الصرف مفردا كان أوغيره (مافيه علتان) فرعيتان مرجع احداهما للفظ ، والأخرى للمعنى : والعلتان المذكورتان (من علل تسع) لاعاشر لها بدليل الاستقراء نحو مررت بفاطمة وابراهيم فكل منهما فيه علتان فرعيتان من علل تسع الأول فيه العلمية والتأنيث ، والثانى فيه العلمية والعجمة (أو) فيه علة (واحدة) من العلتين (تقوم) فى الاستقلال بمنع الصرف (مقام العلتين) نحو مررت بصحراء وحبلى ومساجد فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعلة فرعية قائمة مقام العلتين : الأول لألف التأنيث المقصورة ، والثانى لألف التأنيث الممدودة ، والثالث لصيغة منتهى الجموع (والعلل التسع) على سبيل الاجمال والتعداد (هى الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم لان الأصل فى كل نوع أن لا يكون فيه الوزن [illegible] نوع آخر [illegible] كان فى ذلك الوزن كان فرعا لوزنه (والعدل) وهو فرع عن [illegible] لأن الأصل بقاء الاسم على حاله (والتأنيث) وهو فرع عن التذكير لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والألف والنون الزائدتان) وهما فرع المزيد عليه (والعجمة) وهى فرع [illegible] اذ الأصل فى كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر (والصفة) وهى فرع [illegible] (يجمعها) على الترتيب المذكور (قول الشاعر) وهو الاسم [illegible]

اجْمَعْ وَزْنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ * رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ

فَالجَمْعُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ وَهِيَ صِيغَةُ مَفَاعِلَ نَحْوُ : مَسَاجِدَ ، وَدَرَاهِمَ ، وَغَنَائِمَ ، أَوْ مَفَاعِيلَ نَحْوُ : مَصَابِيحَ ، وَمَحَارِيبَ ، وَهٰذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الأُولَى مِنَ العِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا وَتَقُومُ مَقَامَ العِلَّتَيْنِ ، وَأَمَّا وَزْنُ الفِعْلِ فَالمُرَادُ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ

النحاس الحلبي رحمه الله تعالى :

(اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا)

بتثليث ميم كملا وألفه للاطلاق ، ثم منها ماهو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ماهو مذكور بطريق الاشتقاق فاذا اجتمع فى الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابها للفعل من جهة أن فى الفعل فرعيتين عن الاسم : احداهما من جهة اللفظ وهى الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر ، وثانيتهما من جهة المعنى وهى الافادة فان الفعل لابدّ له من فاعل والفاعل لا يكون الا اسما فاذا أشبهه الاسم فى ذلك كان مثله فى امتناع مايمتنع فيه من الجر والتنوين ، ثم التعريف والوصف علتان معنويتان ، وبقية العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) فى كونه يمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) : أى على صيغة تنتهى الجموع فى الكلمات العربية اليها لان جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى الى هذه الصيغة لم يجز جمعه جمع تكسير بحال وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل ولايجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أسامىّ بتشديد الياء بوزن مفاعيل اذ الحرف المشددة يقوم مقام حرفين (وهى) أى الصيغة التى تنتهى اليها جموع جمع التكسير (صيغة مفاعل) من كل جمع أوّله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أوّلهما مكسور لفظا (نحو مساجد ودراهم وغنائم) أو تقديرا نحو دوابّ أصله دوابب (أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوّله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أوّلها مكسور وثانيها ساكن (نحو مصابيح ومحاريب) وتمثيلهم بذلك يفهم أنه لايشترط فى الصيغة أن يكون أوّلها ميما وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والزنة لا فى الحروف ، وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظيره فى الآحاد أى لامفرد عربيا على وزنه ، واذا سمى بهذا الجمع كمصابيح علما لم ينصرف . وهوازن قبيلة امتنع صرفه نظرا الى الأصل ، وأما سراويل فقيل منصرف والأصح منع صرفه . فقال سيبويه أعجمى حمل على موازنه فى العربية ، وهو مصابيح . وقال المبرد هو عربى جمع سروالة تقديرا لاتحقيقا لأن مدلول سروالة مدلول سراويل لأن كلا منهما اسم ... فان كانت هذه الهاء زائدة فمنصرف (وهذه العلة) يعنى الجمع الذى لانظير له فى الآحاد (هى العلة الاولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أى فلا تحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وانما قام الجمع ... لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وهى راجعة الى المعنى ، وكونه على صيغة لانظير لها فى الآحاد بمنزلة علة أخرى ، وهى راجعة الى اللفظ ولهذا لو لحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ (وأما وزن الفعل) ... الوزن الذى يكون للفعل الماضى أو المضارع أو الامر (فالمراد به اما أن يكون

الاسم

ٱلِٱسْمُ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍّ بِٱلْفِعْلِ كَشَمَّرَ بِتَشْدِيدِ ٱلْمِيمِ ، وَضُرِبَ بِٱلْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ، وَٱنْطَلَقَ وَنَحْوِهِ مِنَ ٱلْأَفْعَالِ ٱلْمَاضِيَةِ ٱلْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ ٱلْوَصْلِ إِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذٰلِكَ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ ٱلْفِعْلِ وَهُوَ مُشَارِكٌ لِلْفِعْلِ فِي وَزْنِهِ كَأَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ ، وَتَغْلِبَ ، وَنَرْجِسَ ،

الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث لايوجد فى اللغة العربية اسم على ذلك الوزن الامنقولا من الفعل مجردا من فاعله وذلك (كشمر بتشديد الميم) فانه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميرا اذا أسرع فى المشى ، وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف والتشديد كما قاله الخبيصى (بالبناء للمفعول) اذاجعل علما لشيء فانه منقول من الفعل الذى هو ضرب يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، واحترز بقوله للبناء للمفعول عما هو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل (وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل) فانه (اذا سمى بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لايوجد فى غير الفعل ، ومثله ما كان مبدوءا بتاء المطاوعة نحو تقاتل وتصالح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل . قال الأزهرى : وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل عما اذا كان على وزن لايختص بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذى على وزن فاعل ككاهل علما أوكان مستعملا فى الاسم والفعل على السواء كالذى على وزان فعل بفتح العين كضرب وشجر أو وزان فعلل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف ، وان كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة ، وهو علم جعل على حجر الكحل فهو ممنوع من الصرف لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب (أو يكون) الاسم (فى أوله زيادة كزيادة الفعل) المضارع أى بأن يكون فى أوّله حرف من حروف نأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لانها فى الفعل تدل على معنى وفى الاسم لاتدل على شيء ، وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهى الرعدة يقال أخذته الافكل اذا أصابته رعدة فان الهمزة فيه لا تدل على معنى ، وهى فى موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتتح بهذه الزيادة من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء (وهو) أى الاسم مع تلك الزيادة (مشارك للفعل فى وزنه) بشرط كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك (كأحمد) مبدوءا بالهمزة (ويزيد) مبدوءا بالياء علمين على شخصين (وتغلب) مبدوءا بالتاء علما على قبيلة (ونرجس) مبدوءا بالنون علما على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو امرىء علما فانه منصرف لأنه فى الرفع نظير اكتب ، وفى النصب نظير اذهب ، وفى الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا فى الأحوال الثلاثة وان لم يكن الوزن باقيا على حالته الأصلية فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل وبيع مسميات للمعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت صيغة ردّ بمنزلة قفل وصيغة قيل وبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك

وَأَمَّا الْعَدْلُ فَهوَ خُرُوجُ الِاسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيةِ: إِمَّا تَحْقِيقًا كَأُحَادَ، وَمَوْحِدَ، وَثُنَاءَ، وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ، وَمَثْلَثَ، وَرُبَاعَ، وَمَرْبَعَ، وَهَكَذَا إِلَى الْعَشَرَةِ فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً: فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ

والنرجس قال الفاكهي هو بفتح أوله وكسر ماقبل آخره اه وقال في القاموس والنرجس بكسر النون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردين، وأصله يعني عروقه منقوعا في الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه، ويفعل فعلا عجيبا اه (وأما العدل) الذي يمنع الصرف (فهو خروج الاسم) أي تحويله (عن صيغته الأصلية) أي صيغته التي كان ينبغي أن يكون عليها الى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية (اماتحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية الى صيغة أخرى، وذلك في أنواع منها أخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة أخر فأخر صفة النسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير، فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الأخر بالألف واللام، وأما آخر بمد الهمزة وفتح الخاء فلاعدل فيه، ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل، ومنها فعل في التوكيد، وهي جمع وكتع وبصع وبتع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من أل والاضافة نحو اعتكف في يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة عن السحر، ومنها فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة تميم فانهم يمنعون صرفه. قال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي، كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وعلى ذلك قول الشاعر:

اذاقالت حذام فصدقوها ❊ فان القول ماقالت حذام

ومنها أمس اذا أريد به اليوم الذي قبل يومك فان بني تميم يمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لانه معدول عن الأمس والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا، ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثه (وثناء) بضم أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بوزن مثلث وهذه الثمانية معدولة باتفاق ومازاد عليها كالخمسة (وهكذا الى العشره) أي مع العشرة على الأصح وقول البخاري في صحيحه وأبي عبيدة ان العرب لاتتجاوز الأربعة اعترض بأن غيرهما سمع مالم يسمعا (فانها) أي الامثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد الى العشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا، والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها، والأصل فيها اذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا، فعلم أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) واعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف للصفة

جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى جَاءُوا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَكَذَا فِي الْبَاقِي وَإِمَّا تَقْدِيرًا كَالْأَعْلَامِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ فُعَلَ كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَزُحَلَ ، فَإِنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعَلَمِيَّةِ قَدَّرُوا فِيهَا الْعَدْلَ وَأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ عَامِرٍ وَعَنْ زَافِرٍ وَعَنْ زَاحِلٍ . وَأَمَّا التَّأْنِيثُ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : تَأْنِيثٌ بِالْأَلِفِ ، وَتَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ ، وَتَأْنِيثٌ بِالْمَعْنَى : فَالتَّأْنِيثُ بِالْأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَتِ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً كَحُبْلَى ، وَمَرْضَى ، وَذِكْرَى .

والعدل (جاءوا واحدا واحدا) أى متفرقين فعدل عن واحد الى أحاد تخفيفا للفظ (وأصل جاء القوم مثنى) واعرابه كاعراب الذى قبله غير أن النصب فى مثنى بفتحة مقدرة على الألف مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين ، وكذا فى الباقى) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة ثلاثة ، وهكذا (واما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرا) بأن لايدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل فى ذلك الأصل الا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية قدّروا فيه العدل حفظا لقاعدتهم عن الانخرام وذلك (كالاعلام التى على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر) ونحوه مماليس بصفة فى الأصـل (وزفر) علم على الامام أبى خالد زفر من هذيل الكوفى صاحب أبى حنيفة ، مات رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب فى السماء السابعة ، سمى بذلك لأنه زحل أى بعـد (فانها لما سمعت) أى الاعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الاعلام على وزنها كجمع وقزح وجشم (ممنوعة من الصرف) وجملة ماسمع من العرب من الاعلام المعدولة تقديرا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمح وقزح وجشم ومضر وعصم وهبل ودلف وبلغ وقثم وثعـل وكلها معدولة عن فاعل الا الاخير فانه معدول عن أفعل ، فهذه الاسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير مصروفة (وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وهى لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره (قدروا فيها العدل) لأن الغالب فى الاعلام التى مع أن صيغة فعـل قد كثر فيها العدل كغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق (وأنها معدولة) عن فاعل غالبا فعمر (عن عامر ، و) زفر (عن زافر ، و) زحل (عن زاحل) لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتـة فى الآحاد النكرات ، بخلاف عمر وزفر وزحل (وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأوّل (تأنيث بالألف) أى المقصورة نحو حبلى أوالممدودة نحو نحو صحراء (و) الثانى (تأنيث بالتاء) المثناة من فوق نحو حمزة وطلحة (و) الثالث (تأنيث بالمعنى) نحو زينب وسعاد ، وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أى يستقل بمنع صرف ما هى فيه (مطلقا) أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة (سواء كانت الألف مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى) فلا تظهر بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بحبلى ، بحبـلى جار ومجرور حبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف [illegible]

أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ ، وَحَمْرَاءَ ، وَزَكَرِيَّاءَ وَأَشْيَاءَ ، وَهٰذِهِ الْعِلَّةُ هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا فَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ : كَطَلْحَةَ ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ كَفَاطِمَةَ ، وَأَمَّا التَّأْنِيثُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ كَالتَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ لَكِنْ

مقام علتين ، وهى ألف التأنيث المقصورة (أوكانت ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء) بهمزة بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام العلتين وهى ألف التأنيث الممدودة ، وانما مثل المصنف للتأنيث بالألف بأمثلة متعددة للاشارة الى انها تمنع صرف ماهى فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أومعرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أوجمعا كمرضى اسما كما تقدم أوصفة كحبلى ، ومن المؤنث بالألف المقصورة رضوى بتثليث الراء جبل بالمدينة الشريفة و بالألف الممدودة اسماء لان أصله كماقال سيبويه وسما بالواو وزعم الفراء انه جمع اسم شبهه اذا كان علما لمؤنث للعلمية والتأنيث المعنوى ، وان كان علما لمذكر فللعلمية والتأنيث الاصلى نظرا لكونه منقولا عنه ، ومن ذلك ماذكره المصنف بقوله (وأشياء) وانما أخرها عما قبلها للخلاف فيها وماذكره من الحاقها المؤنث بالألف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيآء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فقلبوا اللام وهى الهمزة الاولى الى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه العلة) يعنى بذلك التأنيث بالألف المقصورة أوالممدودة (هى العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلاتحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف (فتقوم مقام العلتين) وذلك لأنها فى نفسها علة لفظية ولزومها لماهى فيه بحيث لايصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فانها معرضة للزوال لأنها لم توضع الا للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم (وأما التأنيث بالتاء) ويقال له التأنيث اللفظى (فيمنع الصرف) لماهى فيه (مع العلمية) أى اذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال ولايقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصينه عن الزوال حتى لوسمى به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة وقائمة فى قولك مررت بامرأة قائمة منصرف ، وان كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه معرض للزوال لانك لووصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أى ماهو مؤنث بالتاء (علما لمذكر كطلحة أولمؤنث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على ثلاثة أحرف أوغير زائد عليها (وأما التأنيث المعنوى) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن احدى علامات التأنيث الثلاث ، وهى التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة (فهو كالتأنيث بالتاء) فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الياء أى يمنع الاسم الصرف (مع العلمية) لانها تحصن تأنيثه عن الزوال (لكن) لايصير

بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ٱلِاسْمُ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ : كَسُعَادَ ، أَوْ ثُلَاثِيًّا مُحَرَّكَ ٱلْوَسَطِ : كَسَقَرَ أَوْ أَعْجَمِيًّا : كَجُورَ ، أَوْ مَنْقُولًا مِنَ ٱلْمُذَكَّرِ إِلَى ٱلْمُؤَنَّثِ كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ ٱمْرَأَةً بِزَيْدٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذٰلِكَ كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ جَازَ ٱلصَّرْفُ وَتَرْكُهُ ، وَهُوَ ٱلْأَحْسَنُ . وَأَمَّا ٱلتَّعْرِيفُ فَٱلْمُرَادُ بِهِ ٱلْعَلَمِيَّةُ ، وَتَمْنَعُ ٱلصَّرْفَ مَعَ وَزْنِ ٱلْفِعْلِ : كَأَحْمَدَ ، وَيَزِيدَ ، وَمَعَ ٱلْعَدْلِ : كَعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَمَعَ ٱلتَّأْنِيثِ ، وَمَعَ ٱلتَّرْكِيبِ ٱلْمَزْجِيِّ ، وَمَعَ ٱلْأَلِفِ وَٱلنُّونِ كَعُثْمَانَ ،

منع صرفه واجبا الا (بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما لامرأة ، ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علما لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور ، وهو الحر ومثلها لظى فانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند . فانّ سكونه يوجب الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (أعجميا كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة فى لسان العرب (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (منقولا من المذكر الى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فان لم يكن له شئ من ذلك) بأن كان مؤنثا معنويا ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمى ولا منقولا من المذكر بأن كان فى الأصل مؤنثا (كهند ودعد جاز الصرف) نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل احدى العلتين (و) جاز (تركه) نظرا لوجود العلتين العلمية والتأنيث (وهو) أى ترك الصرف (الاحسن) عند الجمهور تحاشيا عن الغاء العلتين ، وان كان المؤنث المعنوى ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح ، واذا سمى مذكر بمؤنث الأصل ، فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين وان كان زائدا على الثلاثة كزينب منع ، وأما أسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ، ومنها ما سمع انصرافه ، ومنها ما سمع فيه الأمران ، ومنها ما لم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار أنها اسم الحى أو المكان (وأما التعريف) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات لا يوجد إلا فى المبنيات ، ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو فى حكمه فلا يتصوّر حينئذ كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف بالعلمية (وتمنع) أى العلمية (الصرف) إذا اجتمعت فى اسم (مع وزن الفعل كأحمد ويزيد) فكل منهما فى نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ، وهما العلمية ووزن الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما فى نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل (ومع التأنيث) بغير الألف كما تقدم بيان ذلك (ومع التركيب المزجى) ان لم يختم بويه كما سيأتى (ومع الألف والنون كعثمان)

وَمَعَ الْعُجْمَةِ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا التَّرْكِيبُ فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ الْمَخْتُومُ بِغَيْرِ وَيْهِ كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ ، وَلَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ ، وَأَمَّا الْأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ فَيَمْنَعَانِ الصَّرْفَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ .

فتقول فى نحو مررت بعثمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون (ومع العجمة) بل تتعين معها (كما سيأتى) بيان ذلك ، وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون إلا نكرة كأحمر وسكران (وأما التركيب) المعتبر فى منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجى) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث خرج التركيب الاضافى كامرىء القيس وعبد الله ونحوهما ، لأن الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادى كتأبط شرا ، وشاب قرناها ، لأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات على الأصح ، وهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ، ثم قيد المصنف التركيب المزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المختوم بغير ويه) وذلك (كبعلبك) علما على بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجى (وحضرموت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب ، ويكون الاعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا كالمثالين المذكورين . فان كان آخره معتلا كمعد يكرب أو نونا كباذنجانة فيسكن فيهما ، وقد سمع فى المركب المزجى الغير المختوم بويه لغتان أخريان : بناء الجزءين على الفتح واضافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويجرّ الثانى بالاضافة مصروفا ما لم يكن فيه مانع آخر كالعجمة فى رام هرمز فيمتنع ، وأما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الكسر على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز اضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويبنى الثانى لانه اسم صوت والمحدثون يقولون فى حمويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ماقبلها وفتح مابعدها وبالتاء ممنوعا من الصرف ، وهو الموافق للغة الفارسية

[تنبيه] ألحق العلماء بالمختوم بويه ماركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والأحوال نحو جارى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا أى فان سمى بشىء من ذلك بقى على حاله مبنيا . قال ابن عقيل : اذا سمى بشىء من ذلك فانه يلزم عند سيبويه فسكه واعرابه اعراب المتضايفين ، وأجاز غيره بقاءه على تركيبه مبنيا ، قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولا يمنع) أى التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ما اذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة ، وقيل لسكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العلمية) لتحقق شبههما حينئذ

كَعِمْرَانَ ، وَعُثْمَانَ ، وَمَعَ الصِّفَةِ كَسَكْرَانَ ، وَأَمَّا الْعُجْمَةُ فَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مِنْ أَوْضَاعِ الْعَجَمِيَّةِ : كَإِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمٰعِيلَ ، وَإِسْحٰقَ ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ : مُحَمَّدٌ ، وَصَالِحٌ ، وَشُعَيْبٌ ، وَهُودٌ : صَلَّى اللّٰهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

بألفي التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، بخلاف ماإذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم لنبت ومرجان اسم لصغار اللؤلؤ كما فى القاموس فانه لايمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه سعدانة ومرجانة ، واذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه الفعل فينصرف ثم مثل لما لاينصرف من ذلك بقوله (كعمران وعثمان) أشار بالمثالين المذكورين الى أن زيادة الألف والنون فى الأعلام لاتختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها مما هو مضموم الأول أومكسوره بخلاف الصفة فان زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتى ، وحينئذ فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة ، فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون أصلية والاسم المضعف منصرف ، وذلك كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلاينصرف ، وان جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف ، وكذا حيان ان جعلته من الحياة فلاينصرف أومن الحين أى من الهلاك انصرف (و) يمنعان الصرف (مع الصفة) بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء ، وأن لاتقبل تاء التأنيث إما لأنه لامؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أولان مؤنثه فعلى (كسكران) وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى وبنوأسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف ، وهو قبيح (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع) غير العرب بأن تكون من الاوضاع (العجمية) سواء كانت من أوضاع الفرس أوالروم أوالهند أوالافرنج أوالحبشة أوالبربر أوغير ذلك ، وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحوابريسم فان مثل هذا الوزن غير مستعمل فى اللسان العربى ، وبأن يجتمع فيها من الحروف مالايجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أوالجيم والقاف نحو منجنيق أوالجيم والكاف نحو سكرجة أوتكون فيه السين والدال نحو ساذج واستاذ أويكون فى أوّله نون بعدها راء نحو نرجس أوآخره راى قبلها دال نحو مهندزلان ذلك لايكون فى كلمة عربية ، أو بأن يكون عاريا من حروف الذلاقة ، وهو خماسى أورباعى وحروف الذلاقة ستة ، وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها قولك «مر بنفل» (كابراهيم واسمعيل واسحق) فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة (وجميع) بالرفع مبتدأ (أسماء الأنبياء) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (أعجمية) بالرفع خبر المبتدا وإنما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوضاع غير العرب (الأربعة) منها وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله وسلم عليهم أجمعين) فان هذه الأربعة عربية ، ولهذا صرفت وألحق بهذا فى الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها كما سيأتى ويجمعها قولك « صن شهله » ونظمها من قال :

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ ٱلْإِسْمُ عَلَمًا فِي ٱلْعَجَمِيَّةِ ، وَلِذَٰلِكَ صُرِفَ لِجَامٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ، وَلِذَٰلِكَ صُرِفَ نُوحٌ وَلُوطٌ .

ألا ان أسماء النبيين سبعة * لها الصرف فى اعراب من يتنشد
مشيث ونوح ثم هود وصالح * شعيب ولوط والنـبي محمـد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمة وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشرى فى الكشاف وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن أفعل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، واختلف فى عزير فقال فى الكشاف فى الكلام على قوله تعالى عزير ابن الله من لم ينونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا ، وحكى السمين فى اليسع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع والثانى انه اسم أعجمى وأل فيه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا أربعة ، مالك ورضوان ومنكر ونكير ، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان ويأجوج ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراء السبعة ، وعلى قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج الحر وهو توقده وشدته ولكنهما غير منصرفين أيضا فى قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلا اسمين للقبيلتين (ويشترط) فيها : أى فى كون العجمة مؤثرة فى منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذى فيه العجمة (علما فى العجمية) أى بان تكون العجمة متحققة فى ضمن العلم فى لغة العجم اما حقيقة كابراهيم أو حكما بان نقلته العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سمى به نافع راوية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى اللغة العجمية (ولذلك) أى لاشتراط كون الاسم الأعجمى علما فى العجمية (صرف لجام) وهو اسم لآلة تجعل فى فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمى لأنه لعدم علميته فى العجمية تصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته فى العجمية واستعملته العرب غير علم فى ابتداء النقل لعلميته طارئة بعد النقل ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة فى منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما وان كان غير علم فى العجمية ، وهذا هو الذى مشى عليه الشلوبين وأصحابه ونسبه بعضهم الى الجمهور ورجحه المالكى وابن عقيل ، وكلام المصنف يومئ الى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما قبل نقله العرب كذلك الى كلامها بلا تصرف ، وقد قيل انه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون وبندار منصرفان لأنهما اسما جنس فى لغة العجم وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما الا علمين (و) ثانيهما (أن يكون زائدا على الثلاثة) أى على ثلاثة أحرف كابراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلا ولو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين (ولذلك صرف نوح ولوط) مع ان كلا منهما اسم أعجمى استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما لأنه وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود فى الاسم فلم يجز اعتبارها مع خفة الاسم وكثرة دورانه فى الثلاثى المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشتر علم حصن فى ديار بكر

وأما

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْعَدْلِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَثْنَى وَثُلَاثَ ، وَمَعَ الْأَلِفِ وَالنُّونِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَ بِفَتْحِ الْفَاءِ ، وَلَا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانَةَ نحو : سَكْرَانَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ سَكْرَى ، ونحوُ نَدْمَانَ مُنْصَرِفٌ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدْمَانَةٌ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْمُنَادَمَةِ ، وَمَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ نحوُ : أَحْمَرَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ حَمْرَاءُ ، وَنحوُ أَرْمَلٍ

وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى مطلقا لأن الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) المعتبرة فى منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود كأحمر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة ، وشرطها فى منع الصرف أن تكون أصلية فيما هى فيه بان لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث أو تكون ثابتة له فى أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كأفضل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح وأجرع فانها فى الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد وانبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوى ذى الرمل الذى لا ينبت شيئا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها وان كانت اسما نظرا الى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل أرنب : أى ذليل ومررت بنسوة أربع فيجب صرفه (فتمنع) أى الصفة (الصرف مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم فى مثنى) المعدول عن اثنين اثنين (وثلاث) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فالوصفية لازمة له (و) الثانى (مع الألف والنون) الزائدتين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد فى الصفات (ولا يكون مؤنثه) أى فعلان (على وزن فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لألفى التأنيث حينئذ سواء كان مؤنثه على فعلى (نحو سكران فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة أو لم يكن له مؤنث أصلا نحو رحمن فانه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وان لم يكن له مؤنث على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذى هو شرط بالذات (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف (لأن مؤنثه ندمانة) بالتاء (ان كان) ندمان بمعنى نديم (من المنادمة) فى الشراب ، وفى القاموس نادمه منادمة وندامًا جالسه على الشراب ، وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة (و) الثالث (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل) غالبا كأفضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفيعل قليلا كأفيضل وأجيمل مصغران فانهما بوزن أبيطر مضارع بيطر (وان لا يكون مؤنثه بالتاء) اما لأنه لا مؤنث له أصلا كأكمر لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر ، وآدر لمن يحصل انتفاخ أوله مؤنث على فعلى بضم أوله كأفضل فان مؤنثه فضلى أو على فعلاء بفتح أوله (نحو أحمر) فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل (فان مؤنثه حمراء) بهمزة ممدودة (ونحو ارمل

مُنْصَرِفٌ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ أَرْمَلَةٌ ، وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ لِلتَّنَاسُبِ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ سَلَاسِلًا وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا وَلِلضَّرُورَةِ .

باب النكرة والمعرفة

الْإِسْمُ : ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا النَّكِرَةُ وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَهِيَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ كَرَجُلٍ

منصرف) خلافا للاخفش (لأن مؤنثه) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لا زوج لها ، وقد تطلق على المحتاجة كما يفيده قول القاموس ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين عليه لا جعله منصرفا حقيقة لأن مالا ينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما و بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلوّ الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه و بين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهمّ عندهم (كقراءة نافع سلاسلا) بالتنوين لمصاحبته للمنصرف الذي هو أغلالا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما ، صرف الثاني منهما لمصاحبته للأوّل ، وصرف الأوّل لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات ، وأجاز أبو البقاء في نصب الأوّل وجهين أحدهما أن يكون خبرا لكان والثاني أن يكون حالا فكان تامة (وللضرورة) أي لضرورة وزن الشعر إما بأن لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما في قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله

أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته يتضوّع

فان نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف .

[تتمة] يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح : أي جعله بصورة الممنوع في حذف التنوين ونحوه لا منعه حقيقة لانتفاء المانع ، وأجاز قوم منع المصروف مطلقا . قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا اليه في الشعر جرت ألسنتهم عليه

باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ماقاله النحاة ، وعكس ذلك في الحاجبية والتسهيل فقدّما المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتنكير (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على ما عليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي كل اسم شائع في) جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح اطلاقه على كل فرد منها (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فانه شائع في جنس الرجال لأنه يصدق على كل

وَفَرَسٍ ، وَكِتَابٍ ، وَتَقْرِيبُهَا إِلَى الْفَهْمِ أَنْ يُقَالَ : النَّكِرَةُ كُلُّ مَا صَلَحَ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ ، وَامْرَأَةٍ ، وَثَوْبٍ ، أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ كَذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ .

ذكر بالغ من بنى آدم، اذلا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) فانه شائع فى جنس الخيل لايختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فانه شائع فى جنس الكتب لايختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر ، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لاعلى سبيل الشمول بل على سبيل البدل ، يعنى أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر ، لأنها تصدق على الجميع دفعة واحدة ، ولا يشترط فى النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها كما يوهمه تمثيل المصنف ، بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد فى الخارج كالأمثلة الثلاثة أولم يكن منها الافرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكلى الذى لم يوجد منه الافرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا فى قول الشاعر :
* مالشموس تقلها الأغصان * وقول الآخر * وجوههم كأنها أقمار * وأيضا فباعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر فى كل شهر كأن أفرادهما تعددت وان كانت حقيقتهما واحدة (وتقريبها) أى النكرة ، والمراد تقريب حدها (الى الفهم) أى فهم المبتدى (أن يقال : النكرة كل) بالرفع خبر النكرة (ما) أى كل اسم موصوف بكونه (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) فى فصيح الكلام ، ومثل ذلك أم فى لغة حمير ، وذلك (كرجل وامرأة وثوب) فان كلا منها صالح لدخول الألف واللام عليه بان يقال الرجل والمرأة والثوب (أوكل ماوقع موقع مايصلح دخول الألف واللام) المؤثرتين للتعريف (عليه) وذلك (كذى) فى نحو مررت بذى مال ورأيت ذامال وجاءنى ذومال فان هذا الاسم لايقبل الألف واللام لكنه وقع موقع شئ يقبل ذلك لأنه كامال المصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها ، وكذلك من فى نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الألف واللام كالانسان ، فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع مايقبل الألف واللام المعرفة خرج مالا يصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لاتؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلاما فان أل اذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لاتفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حدها وكذا الأسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فان أل وان صلح دخولها عليه لكنها باقية على الابهام فلا تفيدها تعريفا، وخرج بفصيح الكلام مادخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد فى قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه . ومنها قبولها لكم أوكأين الخبريتين نحو كم من قرية ، وكأين من دابة ، ووقوعها حالا أوتمييزا بلا تأويل واسما أوخبرا للا النافية للجنس ، وهى أقسام متفاوتة الرتبة ، فأنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم ثم

وَالضَّرْبُ الثَّانِي المَعْرِفَةُ، وَهِيَ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ: المُضْمَرُ وَهُوَ أَعْرَفُهَا، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ الإِشَارَةُ، ثُمَّ المَوْصُولُ، ثُمَّ المُعَرَّفُ بِالأَدَاةِ. وَالسَّادِسُ مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، وَهُوَ فِي رُتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ إِلَّا الاسْمَ المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَإِنَّهُ فِي رُتْبَةِ العَلَمِ، وَيُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ عَلَمٌ وَهُوَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ بِالإِجْمَاعِ

(فصل) المُضْمَرُ وَالضَّمِيرُ اسْمَانِ لِمَا

شيء وموجود ثم متحيز وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثاني المعرفة) وهو ما وضع لتستعمل في واحد بعينه (وهي) في هذا الكتاب (ستة أنواع) وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصودة كيا رجل، وتعريفه بالقصد له، ثم هذه الأنواع متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشيء اذا أخفيته وسترته، فاطلاقه حينئذ على البارز مجاز، والتسمية بالمضمر والضمير للبصريين، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح قال الشاعر:

فصرح بما تهوى ودعني من الكنى ☆ فلا خير في اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور، وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) بعد المضمر (ثم) اسم (الاشارة) ومثله المنادى المقصود عند من عدّه منها، ومن لم يعدّه منها قال لكونه داخلا في المحلى بالنداء على أن تعريفه بأل مقدرة (ثم) اسم (الموصول ثم المعرف بالأداة، والسادس) من المعارف (ما) أي الاسم النكرة الذي (أضيف الى واحد منها) أي هذه الخمسة اضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام الرجل فخرج ما لا تفيده الاضافة تعريفا كأسماء الفاعلين والمفعولين والاسم المتوغل في الابهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها في الرتبة بل هو (في رتبة ما أضيف اليه) فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف الى اسم الاشارة في رتبة اسم الاشارة وهكذا (الا الاسم المضاف الى الضمير) كغلامي (فانه) ليس في رتبة الضمير بل هو (في رتبة العلم) [illegible] رتبة الضمير لصح [illegible] زيد صاحبك لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل هي مساوية له في التعريف أو دونه [illegible] المضاف الى الضمير في رتبة العلم صار صاحبك مساويا [illegible] (ويستثنى مما ذكر) هنا وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى) الأعظم [illegible] (فانه علم) [illegible] الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالاجماع) [illegible] فهو الاعرف الحقيقة، فهو بهذا الذي أعرف من المضمر [illegible] ضمير الغائب عليه [illegible] على الترتيب السابق. وفي أعراب [illegible] الخليل ان سيبويه رؤي [illegible] المنام فقيل له ما فعل الله بك [illegible] أدخلني الجنة، فقيل [illegible]

[illegible] (المضمر والضمير) [illegible] لواحد لانهما (اسمان لما):

وصح

وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ كَأَنَا أَوْ مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أَوْ غَائِبٍ كَهُوَ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ ، فَالْمُسْتَتِرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ ، وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا كَالْمُسْتَتِرِ فِي فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ : كَاضْرِبْ ، وَقُمْ

أى لاسم (وضع لمتكلم) : أى لشخص متكلم : أى ملتفظ بهذا اللفظ (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب كأنت أو) لشخص (غائب) ليس متكلما ولا مخاطبا (كهو) خرج بقوله وضع الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم يريد نفسه ، وقولك يا زيد وزيد قائم تريد شخصا غائبا ، فان لفظ زيد ، وان أطلق فى المثال الاول على المتكلم ، وفى الثانى على المخاطب ، وفى الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ، ويكنى عنها بضمير الغيبة ، وخرج بقوله لمتكلم الى آخره الياء من إياى ، والكاف من إياك ، والهاء من إياه ، فانها ليست ضمائر لأنها لاتدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب ، بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف ، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو إيا ، وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو فى نحو تفعلون . ثم ضمير الغائب : اما أن يكون مرجعه معلوما نحو ـ انا أنزلناه ـ : أى القرآن ، أو متقدما لفظا ورتبة نحو ـ والقمر قدرناه ـ ، أو متقدما لفظا لارتبة نحو ـ وإذ ابتلى ابراهيم ربه ـ ، فابراهيم الذى يرجع اليه الضمير المجرور ، وان تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ، ورتبة المفعول التأخير ، أو متقدما رتبة لالفظا نحو ـ فأوجس فى نفسه خيفة موسى ـ ، فموسى الذى يرجع اليه الضمير فى نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لأنه فاعل ، ورتبة الفاعل التقديم ، أو متأخرا لفظا ورتبة ، وهو ستة أنواع : الأول ماوقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشان نحو ـ قل هو الله أحد ـ . الثانى ماوقع فيه المفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو ـ ان هى إلا حياتنا الدنيا ـ : أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا . الثالث ماوقع المفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نعم ، وبئس نحو ـ بئس للظالمين بدلا ـ وساء مثلا القوم ـ وكبرت كلمة ـ ، وظرف رجلا زيد : كما فى المغنى . والرابع ماوقع فيه المفرد تمييزا للضمير المجرور برب نحو : ربه رجلا . والخامس ماوقع فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثانى ، وأعمل الأول المحتاج الى مرفوع فى ضميره العائد عليه نحو : فأما وقعد أخواك . والسادس ماوقع فيه المفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم فى العرب [illegible] ماشاءت (وينقسم) : أى الضمير (الى مستتر وبارز) [illegible] لأنها لا [illegible] الضمير المحذوف ، وجوابه أن [illegible] تقسيم المستتر [illegible] المحذوف أو المستتر [illegible] والمحذوف أعم من ذلك (فالمستتر ما ليس له صورة فى اللفظ) : أى [illegible] وأما قولهم المستتر [illegible] أنا [illegible] مبهم [illegible] واما المستتر فى [illegible] (وهو إما مستتر) [illegible] وهو الذى لا يمكن أن يحل محله الظاهر ولا الضمير [illegible] (كالمستتر [illegible] كالمستتر (فى فعل أمر الواحد) : أ [illegible]

وَفِي الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كَتَقُومُ وَتَضْرِبُ ، وَفِي الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَأَقُومُ وَأَضْرِبُ ، أَوْ بِالنُّونِ كَنَقُومُ وَنَضْرِبُ . وَإِمَّا مُسْتَتِرٌ جَوَازًا كَالْمُقَدَّرِ فِي نَحْوِ : زَيْدٌ يَقُومُ وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَتِرُ إِلَّا ضَمِيرَ رَفْعٍ إِمَّا فَاعِلًا أَوْ نَائِبَ الْفَاعِلِ . وَالْبَارِزُ مَالَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ

المستتر في اسم فعله مطلقا كصه يا زيد ، وصه يا زيدان وصه يا رجال ، ففي كل منها يقدّر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا ، وأما نحو ـ اذهب أنت وربك فقاتلا ـ فأنت تأكيد للمستتر فخرج فعل الواحد المثنى ، والمجموع ، وأمر الواحدة فانه يبرز في الجميع : كقومي ، وقوما ، وقوموا ، وقمن (و) كالمقدّر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يا زيد (وتضرب) بخلاف المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم ، فان استتاره جائز لا واجب ، وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو المثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو : تقومين ، وتقومان ، وتقومون ، وتقمن (و) كالمقدّر (في المضارع المبدوء بالهمزة) التي للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) التي للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا (كنقوم ونضرب) ، ومثل المضارع المبدوء مما تقدم اسم فعله مطلقا كأوّه بمعنى أتوجع أو نتوجع ، وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا ، وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وفعل التعجب كما أحسن زيدا ، والمصدر الواقع بدلا من فعله كسقيا لك : أي سقاك الله ، وضرب الرقاب : أي اضربوا ، وإكراما زيدا : أي أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل وهو الأصح ؛ بخلاف المصدر المنحلّ الى الحرف المصدري والفعل ففاعله لا يستتر فيه على المشهور بل ان ظهر ، وإلا فهو محذوف . وأضاف بعضهم الى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن هشام : وفيه نظر لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله الا المستتر فقط ، واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا في لغة ؛ وفي مسألة الكحل في كل لغة (إما مستتر) في عامله (جوازا) ، وذلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضي غير مباشر ، وكالمقدّر في الظروف والصفات ؛ حتى اسم التفضيل على الأصح (كالمقدّر في) الفعل المضارع المسند الى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم ، ففي كل من هذه مقدّر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر يحلّ محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه ، أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا ، وقد يجب ابراز الضمير في نحو غلام زيد يضربه هو دونها (للبس الحاصل باستتاره كما بين في محله ، وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية ، وبه صرّح ابن مالك : ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (المستتر الا ضمير رفع إما فاعلا) نحو : زيد قام (أو نائب الفاعل) نحو : زيد ضرب ، وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل أو نائب فاعل : كما قال المصنف ، وهو كالجزء من عامله ، فجوّزوا في الضمائر المتصلة التي رفعها على الاتصال التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل في استتار الضمير ، لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فاكتفوا بلفظ الفعل عنه (والبارز ماله صورة في اللفظ) : أي الذي وضعت العرب له لفظا تعبر به عنه كتاء قمت (وينقسم الى متصل)

ومنفصل

وَمُنْفَصِلٍ ، فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِي لَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَلَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا كَتَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ . وَالْمُنْفَصِلُ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ وَيَقَعُ بَعْدَ إِلَّا نَحْوُ : أَنَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنَا ، وَيَنْقَسِمُ الْمُتَّصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ وَمَجْرُورٍ : فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْنَا ، وَضَرَبْتَ وَضَرَبْتِ ، وَضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمْ ، وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبَ ، وَضَرَبَا ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبَتْ ، وَضَرَبَتَا ، وَضَرَبْنَ

بعامله وهو الأصل (ومنفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) : أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربي (ولا يقع بعد الا) الاستثنائية الا في ضرورة الشعر وذلك (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل : الأول مرفوع المحل . والثاني منصوب به ، ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان ينبغي للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور المتصل ، وذلك نحو : هاء غلامه ، ولعله اكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو : مررت بك . ولذا قال بعده ينقسم المتصل الى مرفوع ومنصوب ومجرور ، وهي ضمائر النصب بلا فرق (والمنفصل ما يفتتح به النطق) : أي ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد الا) في الاختيار (نحو) أنا ، تقول اذا ابتدأت (أنا مؤمن ، و) يأتي بعد الا نحو (ماقام الا أنا) ، أو ماقام الا هو ، أو ماقام إلا أنت ، واعرابه ما نافية قام فعل ماض ، إلا أداة حصر ، وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل في محل رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل الى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا (فالمرفوع) المتصل (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وضربنا) بسكون الباء ، ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء للمذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربتما) للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا ، والميم والألف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة الجمع (وضربتن) بضمها لجمع الاناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الاناث ، ومما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ، ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه (وضرب) للمذكر الغائب (وضربا) للمثنى الغائبين (وضربوا) للجمع الغائبين ، واعرابه ضرب فعل ماض مبني على الفتح تقديرا ، وضم لمناسبة الواو ، . وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والألف زائدة في الخط قال الخازن دني وغيره : زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا نحو كفروا وأسروا فرقا بينها وبين واو العطف ، بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لانه لا يلتبس بواو العطف التي تجيء بعد تمام الكلمة ، وبخلاف الواو التي في المفرد نحو : يدعو يغزو فانه لا تلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الضمير فيه يدفع ذلك بحذف الواو اه (وضربت) للمؤنثة الغائبة ، فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث ، وفيه ضمير متصل مستتر جوازا تقديره هي (وضربتا) للمثنى الغائبتين . واعرابه ضرب فعل ماض . والتاء فيه علامة التأنيث . والألف للتثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل (وضربن) لجمع الاناث الغائبات ، واعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماض [illegible]

وَالْمَنْصُوبُ نَحْوُ : أَكْرَمَنِي ، وَأَكْرَمَنَا ، وَأَكْرَمَكَ ، وَأَكْرَمَكِ ، وَأَكْرَمَكُمَا ، وَأَكْرَمَكُمْ ، وَأَكْرَمَكُنَّ ، وَأَكْرَمَهُ ، وَأَكْرَمَهَا ، وَأَكْرَمَهُمَا ، وَأَكْرَمَهُمْ ، وَأَكْرَمَهُنَّ . وَالْمَجْرُورُ كَالْمَنْصُوبِ إِلَّا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْجَرِّ نَحْوُ : مَرَّ بِي ، وَمَرَّ بِنَا إِلَى آخِرِهِ * وَيَنْقَسِمُ الْمُنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، فَالْمَرْفُوعُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً وَهِيَ : أَنَا ، وَنَحْنُ ، وَأَنْتَ ، وَأَنْتِ ، وَأَنْتُمَا ، وَأَنْتُمْ ، وَأَنْتُنَّ ، وَهُوَ ، وَهِيَ ، وَهُمَا ،

ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وما أفهمه كلامه من أن الضمير فى ضرب وضربت متصل مع انه مستتر لا يوافق ما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذى هو قسم المستتر بل يوافق كلام غيره [illegible] أن المستتر قسم من المتصل (والمنصوب) المتصل (نحو أكرمني) فالياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأكرمنا) بفتح الميم ، ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأكرمك) بفتح الكاف وهى ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) نصبها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمكم) نصبها لجمع الذكور المخاطبين ، والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) نصبها لجمع الإناث المخاطبات ، والنون المشددة علامة جمع الإناث (وأكرمه) ، فالهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب (وأكرمها) للمؤنثة الغائبة (وأكرمهما) للاثنين الغائبين مطلقا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمهم) لجمع المذكر ، والميم علامة جمعهم (وأكرمهن) لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشددة علامة جمعهن . وبما تقرر علم أن الكاف والهاء فى الجميع هما الضميران ، ولا يقعان الا فى موضع نصب أو خفض . (والمجرور) المتصل (كالمنصوب) : أى فى التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب ، وفى أن لفظ كل منهما كلفظ المنصوب ، وفى حصول التمييز بينهما بالعامل : كما قال (الا أنه) يعنى الضمير المتصل المجرور (دخل عليه عامل الجر) بسبب جره (نحو مر بى) ، فالياء ضمير بارز متصل للمتكلم وحده ، وهو فى محل الجر بالباء (ومر بنا) فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ، وهو فى محل الجر بالباء (الى آخره) نحو : مر بك بفتح الكاف ، ومر بك بكسرها ، ومر بكما ، ومر بكم ، ومر بكن ، ومر به ، ومر بها ، ومر بهما ، ومر بهم ، ومر بهن (وينقسم) الضمير (المنفصل الى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا . ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع [illegible] مجرورا . قاله [illegible] : وقال ابن عنقاء وقد يسمى المنفصل ضميره مجرورا : [illegible] أكرمكم الا أنت (فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة ، وهى أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (وأنت) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وأنتما) للمثنى مطلقا (وأنتم) لجمع الذكور (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات ، والميم هنا نون مشددة [illegible] (وهو) للمفرد المذكر الغائب (وهى) للمفردة المؤنثة الغائبة (وهما) للمثنى مطلقا

وهم

وَهُمْ ، وَهُنَّ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الضَّمَائِرِ إِذَا وَقَعَ فِى ٱبْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ نَحْوُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ، وَأَنْتَ مَوْلَانَا ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ * وَالْمَنْصُوبُ ٱثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً : إِيَّاىَ ، وَإِيَّانَا ، وَإِيَّاكَ ، وَإِيَّاكِ ، وَإِيَّاكُمَا ، وَإِيَّاكُمْ ، وَإِيَّاكُنَّ ، وَإِيَّاهُ وَإِيَّاهَا ، وَإِيَّاهُمَا ، وَإِيَّاهُمْ ، وَإِيَّاهُنَّ . فَهٰذِهِ الضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ : إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ،

(وهم) بالميم لجمع الذكور (وهنّ) بالنون المشدّدة لجمع الإناث (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع فى ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحلّ على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى ، إن كان مفردا مذكرا فبمفرد مذكر ، وإن كان مفردا مؤنثا فبمفرد مؤنث ، وإن كان مثنى فبمثنى ، وإن كان جمعا فبجمع (نحو أنا ربكم) ، وإعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ورب خبر ، وعلامة رفعه ضمّ آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالإضافة (ونحن الوارثون) ، وإعرابه نحن ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، الوارثون خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) ، وإعرابه أنت ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، مولا خبر وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جرّ بالإضافة (وهو على كل شئ قدير) وإعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، على كل جار ومجرور وهو مضاف ، وشئ مضاف إليه ، وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجار والمجرور متعلق به (والمنصوب) المنفصل (اثنا عشر كلمة) كالذى قبله (إياى) للمتكلم وحده (وإيانا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وإياكَ) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (وإياكِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وإياكما) بضمها للمثنى مطلقا ، والميم والألف علامتان للتثنية (وإياكم) بضمها لجمع الذكور ، والميم علامة الجمع (وإياكنّ) بضمها لجمع الإناث ، والنون المشدّدة علامة جمعهن (وإياه) للغائب المذكر (وإياها) للغائبة المؤنثة (وإياهما) للغائب المثنى مطلقا ، والميم والألف علامتان التثنية (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين ، والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات ، والنون المشدّدة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (لا تكون إلا مفعولا به) ، والحكم فى الإعراب لمحلها لما سيأتى من أن الضمائر كلها مبنية (نحو إياك نعبد) ، وإعرابه إياك ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدم ، والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إنما هو إيا فقط ، ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمّ آخره ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (إياكم كانوا يعبدون) ، وإعرابه إياكم ضمير منفصل فى محل نصب مفعول مقدّم ليعبدوا ، وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها يعبدون فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب

وَمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فَلا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنْفَصِلاً فَلاَ يُقَالُ فِي نَحْوِ : قُمْتُ قَامَ أَنَا ، وَلاَ فِي أَكْرَمْتُكَ أَكْرَمَ ايَّاكَ إِلاَّ نَحْوُ : سَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ فَيَجُوزُ الْفَصْلُ أَيضاً نَحْوُ : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وَكُنْتُ إِيَّاهُ ، وَأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ لايَظْهَرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ اَلْعَلَمُ

خبر كان (ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا) بعامله (فلا يجوز) فى الاختيار (أن يؤتى به منفصلا) لان مبنى الضمير على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل : أى أقل حروفا منه (فلا يقال فى : نحو قمت قام أنا) لأنه يمكن أن يقال قمت (ولا فى أكرمتك اكرم إياك) لامكان أن يقال أكرمتك ، وأما قوله :

أتتك عبس تقطع الأراكا * اليك حتى بلغت إياكا

وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * إياهم الارض فى دهر الدهارير

فضرورة ، فان لم يمكن الاتصال فأن تعذر ، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو ـ إياك نعبد ـ ، أو حذف عامله نحو : إياك والشرّ ، أو كان محصورا : كما قام إلا أنا ، وانما قام أنا ، أو واقعا بعد واو المعية : كقمت وإياك ، وغير ذلك مما هو مذكور فى المبسوطات ، وقد أنهى ذلك بعض المتأخرين الى تسعة عشر نوعا (الا نحو سلنيه وكنته) هذا مستثنى من قوله : ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير الى آخره : أى لايجوز الاتيان بالضمير المنفصل مع امكان المتصل الا فى نحو : سلنيه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل فى ضمير آخر أعرف منه مقدّم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو : كنته ، أو غير ناسخ نحو : سلنيه (فيجوز) فى الهاء من المثالين المذكورين (الفصل أيضا) مع امكان اتصالها (نحو : سلنى إياه) ، واعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره ، أنت والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل إياه ضمير منفصل فى محل نصب مفعولها الثانى ، ومثله نحو : خلتكه ، فيجوز أن تقول خلتك إياه (وكنت إياه) ، واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، إياه ضمير منفصل فى محل نصب خبرها ، ومثله كان إياه زيد ، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور اذا كان العامل ناسخا ، ككان وظن لأنه الأكثر ، ومرجوح اذا كان غيره نحو : سأل وأعطى ، لأنه لم يرد فى القرآن فى مثله الا الوصل نحو ـ فسيكفيكهم الله ـ ان يسألكموها ـ أنلزمكموها ـ (وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية) ، والحكم فى الاعراب لمحالها إذ (لايظهر فيها الاعراب) ، فلايقال فى التاء من قمت فاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضمّ آخره : كما يقال فى زيد من جاء زيد لأن الحركة التى على التاء بنائية لااعرابية ، فاعراب الضمائر كاعراب سائر المبنيات محلّى : أى منسوب الى المحلّ بأن يقال هو فى محلّ رفع ، أو فى محلّ نصب ، أو فى محلّ جرّ ، ومعنى ذلك أنه فى محلّ لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، ومنه يعلم أن تسميته اعرابا مجاز علاقته حلوله محلّ المعرب .

﴿ فصل ﴾ فى بيان اسم العلم ، وهو كما قاله ابن مالك * اسم يعين المسمى مطلقا * (العلم) بفتح

نَوْعَانِ . شَخْصِيٌّ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ : كَزَيْدٍ ، وَفَاطِمَةَ ، وَمَكَّةَ ، وَشَذْقَمٍ ، وَقَرَنٍ * وَجِنْسِيٌّ ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِجِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ كَأُسَامَةَ لِلْأَسَدِ ، وَثُعَالَةَ

العين واللام ، قيل مشتق من العلم لانه يعلم به مسماه ، وقيل من العلامة لانه علامة على مسماه ، وينقسم الى أنواع متعدّدة باعتبارات مختلفة ، فهو باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) : الأوّل علم (شخصى) نسبة الى الشخص بفتح الشين وسكون الخاء ، وهو كما فى القاموس : سواد الانسان وغيره تراه من بعد (وهو ما) : أى اسم (وضع لشئ بعينه) : أى لشئ معين فى الخارج (لايتناول غيره) : أى لايتناول غير ذلك الشئ الذى وضع له بمعنى أنه لايستعمل فى غيره بطريق الوضع له ، وقوله ماوضع لشئ شامل للنكرة والمعرفة ، وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع لشئ بعينه بل وضعها على الاشتراك ، وقوله لايتناول غيره مخرج لبقية المعارف ، فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه ، وأل صالحة لأن يعرّف بها كل نكرة ، والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة ، فكل منها موضوع على الاشتراك : لكنها اذا استعملت فى واحد لم يشركه فيما أسند اليه أحد ، فهى كليات وضعا جزئيات استعمالا بخلاف العلم فانه جزئى وضعا واستعمالا ، ولا ينافى ذلك العلم العارض الاشتراك : كعمرو مسمى به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين ، أوأوضاع متعدّدة ، وكذا ماصار علما بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ، فهو كالموضوع لتعيين مسماه فى اختصاصه به (كزيد) ، وشبهه من أعلام الذكور العقلاء (وفاطمة) ، وشبهها من أعلام الاناث العقلاء (ومكة) ، ونحوها من أعلام البلدان ، فان مكة علم على بلد الله الحرام المشهور بين الخاصّ والعام ، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين الى ألف اسم ، وكذلك المدينة الشريفة (وشذقم) ، ونحوه من أعلام الدوابّ ، فان شذقم علم على فحل من الابل كان للنعمان بن المنذر ، واليه تنسب الابل الشذقية ، وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره فى مادّة الشين مع الدال فى حرف الميم . وقال ابن عقاء فى تشنيف السمع : وشذقم باعجام الذال كالشين علم لجمل لهم ، وأما شدقم باهمال الدال ، فمن أسمائه ﷺ ، وعلم لكثير من الاشراف ، وهو كالأشدق بمعنى الخطيب البليغ ، وأصله الواسع الفم ، وهو من لوازمه البلاغة ، والميم فيه زائدة ووزنه فعلم لافعلل اهـ ، وقال الحصرى فى حواشى ابن عقيل : وشذقم قيل بالذال المعجمة ، وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر اهـ (وقرن) بفتح القاف والراء ، ونحوه من أعلام القبائل ، فان قرن اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قرن بن رومان بن ناجية بن مراد ، واليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه (و) الثانى علم (جنسى) نسبة الى الجنس بكسر الجيم أعمّ من النوع ، وهو كل ضرب من الشئ ، فالابل جنس من البهائم . كذا فى القاموس (وهو) : أى العلم الجنسى (ما) : أى اسم (وضع لجنس من الأجناس) : أى لحقيقة من الحقائق من حيث هى هى (كأسامة) ، فانه علم جنس وضع (للأسد) : أى لحقيقته الذهنية أى الأسدية المعقولة ذهنا فقط ، ولا يعقل لها وجود فى الخارج عن الذهن فعال (و) كذا يقال فى (ثعالة) علم جنس

لِلثَّعْلَبِ ، وَذُؤَالَةَ لِلذِّئْبِ وَأُمّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَهُوَ فِى الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ لِأَنَّهُ شَائِعٌ فِى جِنْسِهِ فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ هٰذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا * وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضًا

(للثعلب) : أى لحقيقته المتعقلة فى الذهن فقط التى بوجودها فيه صار ثعالة ، ويكنى بأبى الحصين (وذؤالة) بالذال المعجمة ، ثم همزة علم جنس (للذئب) : أى لحقيقته الموجودة ذهنا لا خارجا ، ويكنى بأبى جعدة ، وفى القاموس : الذئب بالكسر ، ويترك همزه : كلب البر اهـ (وأم عريط) بكسر العين (للعقرب) ، وأم عامر للضبع ، وسائر كنى الحيوانات ، فإنها كلها من مسمى علم الجنس ، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بإزائها أسماء كيسار مثل حذام علما للميسرة بمعنى اليسر ، وفجار كذلك للفجرة بفاء فجيم ساكنة بمعنى الفجور ، وبرة للمبرة بمعنى البر ، وكشعوب للمنية (وهو) : أى علم الجنس (فى المعنى كالنكرة) : أى من حيث ان كلا منهما يصدق على متعدد (لأنه شائع فى جنسه) : أى فى جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر : كما أن النكرة نحو : رجل كذلك ، فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة ، وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة ، وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية فى ضمن أفرادها ، واستعمال علم الجنس فى الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة ، وانما سمى علما لجريانه مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال فيمتنع دخول أل عليه ، ولا يضاف ولا ينصرف اذا انضمت اليه علة من العلل التسع : كالتأنيث فى أسامة وثعالة ، ويأتى منه الحال (فتقول) أنت (لكل أسد رأيته هذا أسامة مقبلا) ، فهذا مبتدأ ، وأسامة خبره ، ومقبلا حال من أسامة ، فالعلم الجنسى لما شارك العلم الشخصى فى أحكامه ألحق به فى الأحكام اللفظية ، فهو معرفة لفظا نكرة معنى لأنه شائع فى جنسه كالنكرة . قال فى حواشى البهجة المرضية : والحق أنه ليس كالنكرة فى الشيوع ، وان كان فيه نوع عموم باعتبار ما ، فاسم الجنس النكرة ما وضع لمطلق الماهية : أى لما يعم الذهنى والخارجى ، فهو أعم مطلقا ، ثم ان اعتبر فيه دلالته عليها لا مع قيد أصلا ، فهو اسم الجنس المطلق ، ومدلوله الماهية من حيث هى ، وعمومه شمولى : كعموم كل ، أو مع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ، ومدلوله الوحدة فقط ، وعمومه بدلى : كعموم أى ، وعلم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة فى الذهن فقط : أى التى لم يعقل لها وجود فى الخارج ، فهو أخص مطلقا من اسم الجنس ، وعمومه بالنسبة الى الافراد الخارجية بدلى ، وبالنظر لها يثنى ويجمع ، وعمومه بالنسبة الى ما فى الذهن شمولى ، وبالنظر له لا يثنى ولا يجمع ، وحاصل هذا يرجع الى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو ما وضع لفرد معين من الافراد الخارجية ، بحيث لا يتناول غيره الا بوضع آخر ، وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والاصول فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، ولم يبرح لهم فى ميدانها راكض ، ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض ، وما ذكرناه كاف فى تحقيق الفرق بينهما ان شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو ، وأيضا كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق فى المعنى ، ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر ، وهى منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، والتقدير

إِلَى اسْمٍ ، وَكُنْيَةٍ ، وَلَقَبٍ . فَالاسْمُ كَمَا مَثَّلْنَا : كَزَيْدٍ ، وَأُسَامَةَ ، وَالْكُنْيَةُ مَا صُدِّرَتْ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ كَأَبِي بَكْرٍ ، وَأُمِّ كُلْثُومٍ ، وَأَبِي الْحَرْثِ لِلأَسَدِ ، وَأُمِّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ، وَاللَّقَبُ مَا أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ مُسَمَّاهُ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ أَوْ ضَعَتِهِ كَبَطَّةَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ ،

ارجع الى تقسيم العلم رجوعا ، والى ذكره ثانيا ، وتوقف ابن هشام فى عربيتها . قال السيوطى : وكأنه ظنها مولدة فى لسان الفقهاء ، وليس كذلك ؛ فقد ثبتت فى الكلام الفصيح (الى اسم وكنية ولقب ؛ فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الغالب ، وقد يقابله العلم : كما فى قولهم : اسم الجنس وعلم الجنس ، وقد تقابله الكنية واللقب ، وهو المراد هنا ، ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب بما سيأتى أن الاسم هنا ما وضع للذات بخصوصها من غير اشعار بمدح ولا ذم وان تضمنهما ، وذلك كالحسن والحسين ، و (كما) : أى كالذى (مثلنا) : أى فيما مرّ (كزيد) علم شخصى (وأسامة) علم جنسى ، فكل منهما يقال له اسم (والكنية) هى (ما) : أى التى (صدّرت بأب أو أمّ) ؛ وعبارة ابن هشام فى الأوضح : فالكنية كل مركب اضافى صدره أب أو أمّ : كأبى بكر ، وأمّ كلثوم اهـ ، ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضايفين ، لا ما بعد الأمّ والأب ، ثم لا فرق بين كون المكنى بها علما شخصيا (كأبى بكر) بن أبى قحافة رضى الله عنه (وأمّ كلثوم) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكلثمة ، وهى اجتماع لحم الوجه ، أو جنسيا كأبى الحصين للثعلب (وأبى الحرث للاسد وأمّ عريط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (للعقرب) وأبو جعير للسحر لحمرته ، ويقال له أبو خالد لطول مكثه ، وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للبغل وأبو صفوان للجمل ، وأم جابر للهريسة ، وغير ذلك من الكنى . والمقتضى للتكنية أمور : الاول الاخبار عن نفس كأبى طالب كنى بابنه طالب ، وهذا هو الأغلب ، الثانى التفاؤل والرجاء كأبى الفضل لمن يرجو ولدا جامعا للفضائل ، والثالث الايماء الى الضد كأبى يحيى لملك الموت ، الرابع اشتهار الشخص بخصلة فيكنى بها اما بسبب اتصافه بها أو انتسابه اليها بوجه قريب أو بعيد كأبى الوفاء لمن اسمه ابراهيم ، وأبى الذبيح لمن اسمه اسمعيل أو اسحق ، ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان ، وهى أعلام جنس ، ومن الكنية أيضا كما قال الرضى والفخر الرازى ما صدّر بابن أو ابنة كابن داية للغراب ، وابن جلا لمن كان أمره منكشفا ، وابن لبون وابن آوى وابن عرس وبنت الأرض للحصاة وابنة الجبل للصخرة وبنت مخاض . قال الفخر الرازى : والمصدّر بابن أو ابنة يختص بعلم الجنس كالامثلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك فمنها ابن عمر وابن عباس ، وقيل ليس بكنية أصلا قال الرضى : والكنية لا يعظم المكنى بها : وردّه الدمامينى (واللقب ما أشعر) أى أعلم (برفعة مسماه) أى بمدحه (كزين العابدين) لقب السيد على بن الحسين بن علىّ بن أبى طالب رضى الله عنهم (أو) أشعر (ضعته) بفتح الضاد وكسرها أى ذمه ، والضعة خلاف الرفعة فى القدر (كبطة) بفتح الباء ، وفى القاموس البطة واحد البط للأوز ، وقيل بطة لقب اهـ (وأنف الناقة) لقب جعفر بن قريع ✲ وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه فلم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده فى أنف الناقة وجعل يجرّه فلقب به

[تنبيه] إنما قال كغيره : أشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبرا معنى المدح

وَإِذَا أُجْتَمَعَ ٱلِٱسْمُ وَٱللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ ٱللَّقَبِ فِي ٱلْأَفْصَحِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ ، وَيَكُونُ ٱللَّقَبُ تَابِعاً لِلِٱسْمِ فِي ٱلْإِعْرَابِ إِلاَّ إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ إِضَافَةُ ٱلِٱسْمِ إِلَى ٱللَّقَبِ نَحْوُ : سَعِيدُ كُرْزٍ ، وَلاَ تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَٱلِٱسْمِ

أو الذم لا المعنى المذكور فقط ، وفى حواشى القصد للأبهرى . الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة اه (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (فى الافصح) لأنه غالبا منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الاصلى ، ولأنه لاشعاره بالمدح أو الذم كان فى معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أوّلا لأغنى عن الاسم ، وهذا كله فى اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) واعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف اليه ، وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ، ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلىّ الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلىّ المرتضى . أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد ، وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله ، وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقا لا للمسمى ، بخلاف الخاص فانه إنما وضع للمسمى لا للاسم فافترقا ، وأما اللقب بصورة الكنية كأبى الزناد لقب أبى عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان ، وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيره مطلقا لدفع توهم أنه كنية على أصله ، وقوله فى الأفصح أشار به الى أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالبا لا واجبا ، وهو ما تقتضيه التعليلات المذكورة لأن النعت قد يتقدم فيبدل منه منعوته ، ولأن الأبلغ أيضا قد يتقدم كما فى الرحمن الرحيم ، ولأن السماع قد ورد به لكن فى الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون اللقب) اذا أخر (تابعا للاسم فى الاعراب) بدلا منه أو عطف بيان عليه ، ويجوز أيضا قطعه عن التبعية اما برفعه خبر مبتدإ محذوف أو بنصبه مفعولا لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين ، أو الاول مفرد والثانى مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة ، أو عكسه كعبد الله بطة ، وتمتنع اضافة الأوّل الى الثانى لتعذرها (الا اذا كانا مفردين فيجب) أى عند جمهور البصريين (اضافة الاسم الى اللقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز ، وكان القياس امتناع الاضافة لان المسمى الاوّل والثانى واحد فلو أضيف الاوّل الى الثانى لزم من ذلك اضافة الشىء الى نفسه الا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم . وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة ، وفى آخره زاى وهو فى الأصل خرج الراعى قاله فى التصريح ، فان منع من الاضافة مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحارث كرز أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بأل كابراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد ومحمد المهدى وكالصادق والباقر فلا تضاف الأوّل الى الثانى . نص على ذلك ابن خروف ، وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا فى المفردين والقطع كما فى غيرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا

ولا

وَلَا بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ ، وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضاً إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ فَالْمُفْرَدُ كَزَيْدٍ ، وَهِنْدٍ ، وَالْمُرَكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ كَعَبْدِ اللهِ ، وَعَبْدِ الرَّحْمٰنِ ، وَجَمِيعِ الْكُنَى وَمُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ . كَبَعْلَبَكَّ ، وَحَضْرَمَوْتَ ، وَسِيبَوَيْهِ ،

فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو : قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو : قال سعيد أبو بكر قال ابن عقاه : والأصح أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح ان لم يجب ولاسيما اذا أشعرت بمدح أوذم لئلا يتوهم أنها لقب فان قصد الاشعار ابتداء تعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شيء فيها من معنى النعت فاذا صدّرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لا لقب (ولا بين الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه . قال ابن هشام فى الأوضح : وفى نسخة من الخلاصة مايقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبدالله أنف الناقة وليس كذلك اهـ . قال الأزهرى فى التصريح : بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما تقدّم اهـ . وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة ، فقال : اذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب وقدّم الاسم والكنية ووافقه ابن الصائغ واختاره بعض المتأخرين ، وقال ابن عقاه تعليلات تأخير اللقب عن الاسم تقتضى تأخيره عن الكنية ، نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية اهـ . قال الفاكهى : واذا اجتمعت الثلاثة قدّمت الكنية على الاسم ثم جىء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اهـ . قال ابن عقاه : ويجوز الاتباع والقطع فيما تأخر من اسم أوكنية أولقب ، هذا هو التحقيق اهـ والله التوفيق (وينقسم العلم أيضا الى مفرد) عن التركيب (و) الى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) الأوّل (مركب اضافى) ، وهو الغالب فى الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى ، وهى مضافة . وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبدالله وعبدالرحمن ، وجميع الكنى) بضم الكاف جمع كنية ، وهى كل ما صدّر بأب أو أم فانها كلها مضافة كأبى قحافة وأم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرا ويخفض الجزء الثانى بالاضافة دائما (ومركب مزجى) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى أن ماقبله مفتوح الآخر كما يفتح ماقبل تاء التأنيث ، وينتقل الاعراب الى الجزء الثانى فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب المزجى اذا لم يكن مختوما بويه ، فان كان مختوما بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مرّ . ثم مثل المصنف لذلك بقوله (كبعلبك وحضرموت) علم على بلدين : الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت ، فامتزجا ، وصارا كالكلمة الواحدة . قال الشامى بعلبك اسم بلد مركب من بعل وهو اسم صنم ، وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا . وقال أبو السعود فى تفسيره بعل اسم صنم لأهل بك من الشام ، وهو البلد المعروف الآن ببعلبك . قيل كان من ذهب طوله عشرون ذراعا وله أربعة أوجه فتنوا به وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياء فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلالة ، والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس ، وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن اهـ وفى القاموس وحضرموت وتضم الميم بلد وقبيلة ، ويقال هذا حضرموت بضم الراء ، وان شئت لاتنوّن الثانى (وسيبويه) لقب الامام المشهور فى النحو رئيس

وَمُرَكَّبٌ إِسْنَادِيٌّ كَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وَشَابَ قَرْنَاهَا

(فَصْلٌ) اسْمُ الْإِشَارَةِ مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ

البصرة من رئيس البلدين : البصرة والكوفة لأنه قيل أن الله تعالى أحوج الكسائي رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي مولاهم ، وكنيته أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح . قال الطيبي في شرح المصابيح : الإضافة في لغة العجم مقلوبة ، والسيب التفاح . ويه الرائحة والتثنية [illegible] رائحة التفاح ، وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه ، وقيل لأنه كان أبيض مشربًا بحمرة كأن خديه لون التفاح ، أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم التي استفادها منه في كتابه الذي إذا أطلق في العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا إليه وكتابه أحسن من كل كتاب صنف في النحو ، وإلى الآن لم يوضع نظيره . والخليل بن أحمد أخذ النحو عن شيخه أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبي الأسود الدؤلي ، وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العدواني وغيرهم ، وقد تطابقت الروايات أن أبا الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم زاد فيه بعد ذلك أبوابًا أخر (ومركب إسنادي) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (كبرق) بفتح الراء (نحره) لقب رجل قاله في القاموس . وفي شرح قطيل للفصل كان نحر برق نحره له [illegible] برق نحره (وشاب قرناها) أي ذؤابتا شعرها لقبت به امرأة كقول الشاعر فيها :

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتحلب

أي بني التي شاب قرنا رأسها في الصر والحلب ، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءني برق نحره وجاءتني شاب قرناها ، وإعراب الأول [illegible] فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكي على ما هو عليه ، وإعراب الثاني جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكي على ما هو عليه . ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها .

[تتمة] [illegible] يستعمل الا علما ، وهو نادر [illegible] كعصر وحسن وزيد ونور [illegible] كون الاسم عاما في نفسه ثم [illegible] فيشتهر به اشتهارا تاما [illegible] التركة [illegible] للثريا .

[illegible] ونحوها وصلاحيتها للإشارة إلى كل [illegible] وهذا [illegible] (اسم الإشارة) [illegible] ([illegible]) أي [illegible] مع الإشارة [illegible]

رهو

وَهُوَ ذَا لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ ، وَذِي ، وَذِهِ ، وَتِي ، وَتِهِ ، وَتَا لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ، وَذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَذَيْنِ فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ، وَتَيْنِ فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَلِلْجَمْعِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا أُولَاءِ بِالْمَدِّ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَبِالْقَصْرِ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ

كقولك هذا مشيرا الى زيد مثلا فهذا لفظة دالة على ذات زيد ، وعلى الاشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) من أي جنس كان ، وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكثير بدليل سقوطها فى التثنية نحو ذان . ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هى صيغة وضعت للتثنية كأنتما وهما (وذى وذه) باسكان الهاء وكسرها بغير اشباع ، وهو معنى قول الفاكهى و بالاختلاس (وتى وته) باسكان الهاء وبكسرها بالاشباع وتركه (وتا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (للمفردة المؤنثة) ولا يثنى من لغات المفردة المؤنثة الا تا وحدها لأنه لا يلزم معها كبير تغيير ، وقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى — فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى — وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول قوم ، ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاشارة [illegible] لا يفرق بينهما فى ذلك الترك والفرس ، بل المذكر والمؤنث عندهم فى ذلك على السواء قاله أبو حيان (وذان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها (للمثنى المذكر) يشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءنى ذان (وذين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت ذين ومررت بذين (وتان) بتخفيف النون وتشديدها (للمثنى المؤنث) يشار به اليه (فى حالة الرفع) نحو جاءتنى تان (وتين) يشار به اليه (فى حالتى النصب والجر) نحو رأيت تين ومررت بتين . وظاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان ، والذى ذهب اليه المحققون أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ، وانما جاآ على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور فى حالة النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقى فيقول فى اعراب نحو جاءنى ذان جاء فعل ماض ، وذان اسم اشارة مبنى على الألف فى محل رفع فاعل ، ومثله تان ، وتقول فى حالتى النصب والجر ذين اسم اشارة فى محل نصب مفعول به ان كان منصوبا ، وان كان مجرورا نحو مررت بذين الباء حرف جر وذين اسم اشارة مبنى فى محل جر بالباء (وللجمع [illegible] مذكرا كان أو مؤنثا عاقلا كان أو غير عاقل (أولاء بالمد) [illegible] أولاء [illegible] للحجازيين ([illegible]) [illegible] سكان بلاد [illegible] الهمزة وفتح اللام [illegible] كان مقصورا كتب بالياء [illegible] وان كان ممدودا كتب [illegible] ها [illegible] المواكد [illegible]

نحوُ : هٰذَا ، وَهٰذِهِ ، وَهٰذَانِ ، وَهٰذَيْنَ ، وَهَاتَانِ ، وَهَاتَيْنِ ، وَهٰؤُلَاءِ ، وَ اذَا كَانَ ٱلْمُشَارُ إِلَيْهِ بَعِيدًا أَلْحِقَتْ أَسْمَ ٱلْإِشَارَةِ كَافًا حَرْفِيَّةً تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ ٱلْكَافِ ٱلْإِسْمِيَّةِ بِحَسَبِ ٱلْمُخَاطَبِ نحوُ : ذَاكَ ، وَذَاكِ ، وَذَاكُمَا ، وَذَاكُمْ وَذَاكُنَّ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَزِيدَ قَبْلَهَا لَامًا نَحوُ ذٰلِكَ ، ذٰلِكِ ، ذٰلِكُمَا ، ذٰلِكُمْ ، ذٰلِكُنَّ ، وَلَا تَدْخُلُ ٱللَّامُ فِى ٱلْمُثَنَّى وَلَا فِى ٱلْجَمْعِ فِى لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ

على ما بقى فيه وازالة لغفلته (نحو هذا) فى الاشارة للمذكر (وهذه) فى الاشارة للمؤنث (وهذان) للمثنى المذكر فى حالة الرفع (وهذين) له فى حالتى النصب والجر (وهاتان) للمثنى المؤنث فى حالة الرفع (وهاتين) له فى حالتى النصب والجر (وهؤلاء) للجمع مطلقا ، وهذه أمثلة المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا ألحقت) وجوبا آخر (اسم الاشارة كافا حرفية) : أى لاموضع لها من الاعراب لأن اسم الاشارة لايضاف ، بل هى حرف خطاب جىء به للدلالة على بعد المشار اليه عن أبيها (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا فتكون (بحسب المخاطب) لتدل على حالة من يخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث (نحو ذاك) بفتح الكاف اذا كانت الاشارة الى مفرد مذكر والخطاب لمفرد مذكر أيضا (وذاك) بكسر الكاف اذا كانت الاشارة الى مفرد والخطاب لمؤنثة (وذاكما) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لمثنى (وذاكم) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وذاكن) اذا كانت الاشارة لمفرد والخطاب لجمع الاناث ، ومن غير الغالب أن يفتح فى التذكير وكسر فى التأنيث ولايلحقها دليل تثنية ولاجمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقا ولاتلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملهما قوله تعالى ــ ذلك يوعظ به ــ فى البقرة وقوله تعالى ــ ذلكم خير لكم ــ فى المجادلة :

[فائدة] قد تتصل هذه الكاف بأرأيت بمعنى أخبرنى لأن أرأيت تكون تارة بمعنى أبصرت أوعلمت فيفيد الاستفهام وتسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولا به فتقول فيها أرأيتك قائما أى أعلمت نفسك قائما ، وتارة بمعنى أخبرنى فلاتفيد استفهاما ولاتسند الى غير تاء المخاطب نحو أرأيت زيدا ماصنع : أى أخبرنى عن زيد ، فاذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الافراد والتذكير استغناء بلحوق العلامات للكاف فتقول : أرأيتك أرأيتكما أرأيتكم أرأيتكن زيدا ماصنع ، أى أخبرنى عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب ، وقال الفراء بالعكس ، وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول وزيدا منصوب بنزع الخافض ، وجملة ماصنع بدل اشتمال من زيد أو مستأنفة (ويجوز) : أى مع الحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة فى الدلالة على البعد (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسرها (ذلكما ذلكم ذلكن) بحذف العاطف وتقول فى اعرابه : ذا اسم اشارة واللام للبعد والكاف حرف خطاب لامحل له من الاعراب (ولا تدخل اللام فى) اسم الاشارة اذا كان على صورة (المثنى) مطلقا فلا يقال ذانلكما ولاتانلكما (ولا) اذا كان على صيغة (فى) صورة (الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولالك ، وأما من قصره فمنهم من لايأتى باللام أيضا ، ومنهم من يأتى بها (وانما تدخل

فِيهِمَا حَالَةَ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ : ذَانِكُمَا ، وَتَانِكُمَا ، وَأُولَٰئِكَ ، وَكَذَٰلِكَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ إِذَا تَقَدَّمَتْهُ هَا التَّنْبِيهِ نَحْوُ هَٰذَا فَيُقَالُ فِيهِ حَالَةَ الْبُعْدِ هَٰذَاكَ ، وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ بِهُنَا أَوْ هَٰهُنَا نَحْوُ : إِنَّا هَٰهُنَا قَاعِدُونَ ، وَإِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِهُنَاكَ ، أَوْ هَاهُنَاكَ أَوْ هُنَالِكَ ، أَوْ هَنَّا ، أَوْ هِنَّا ، أَوْ ثَمَّ نحو : وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ

فيهما) : أى فى المثنى والجمع فى لغة من مدّه (حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك) : أى كما لا تدخل اللام على المثنى والمجموع (لاتدخل على المفرد) المذكر أوالمؤنث (اذاتقدمته ها) بالقصر (التنبيه) والى هذا أشار ابن مالك فى الألفية بقوله :

* واللام ان قدّمت ها ممتنعه * (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هذاك) ولا يقال فيه هذا لك وكلام المصنف يفيد أنه ليس لاسم الاشارة الا مرتبتان : قربى و بعدى وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربى وهى المجردة عن الكاف واللام نحو ذا ، و بعدى وهى المقرونة بهما نحو ذلك ، ووسطى وهى التى بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة (ويشار الى المكان القريب) بلفظين لا يشار بهما الى غيره ، بخلاف جميع ماتقدّم من أسماء الاشارة فانه يشار به الى المكان وغيره (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أوههنا) بتقديم ها التنبيه عليها (نحو انا ههنا قاعدون) واعرابه انّ حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، ههنا الهاء للتنبيه ، هنا اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون ، قاعدون خبران وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره نحن (و) يشار (الى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها (أوها هناك) بالكاف مع ها التنبيه (أوهنالك) بالكاف واللام (أوهنّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أوهنّا) بكسر الهاء وتشديد النون (أوثمّ) بفتح المثلثة وتشديد الميم ، ولا تلحقها كاف ولا لام ، وهناك وما بعده الى قوله أوثمّ كلها يقال فى اعرابها اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لامحل لها من الاعراب ، واللام للدلالة على البعد (نحو واذا رأيت ثمّ) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ــ اذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا ــ اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، رأيت فعل وفاعل ، ثم اسم اشارة فى محل نصب على الظرفية لأنها لازمة لها متعلقة برأيت وفى أجوبة ابن هشام مسئلة : أين مفعول رأيت من قوله تعالى ــ واذا رأيت ثمّ رأيت نعيما وملكا كبيرا ــ الجواب قال المحققون لامفعول لها وقال قوم لها مفعول ، واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف وبقيت صلته ، والتقدير اذا رأيت ماثم ، قيل ومثله ــ لقد تقطع بينكم ــ أى ما بينكم ، وهذا فراق بينى و بينك ــ أى ما بينى و بينك ، وقيل مذكور وهو نفس ثمّ ، ويردّ الأوّل أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر ، والثانى أن ثمّ لاتخرج عن الظرفية الا الى شبهها كقوله ــ وأزلفنا ثمّ الآخرين ــ أومجرورة بمن أوالى اهـ وجواب اذا قوله ــ رأيت نعيما ــ ووقف بعض القراء على ثمّ ، والابتداء بقوله ــ رأيت نعيما ــ غير حسن لما فيه من الفصل بين اذا وجوابها

﴿فصلٌ﴾ الاسْمُ الموْصُولُ مَا افْتَقَرَ إلى صِلَةٍ وَعائِدٍ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: نَصٌّ، وَمُشْتَرَكٌ: فَالنَّصُّ ثَمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ: الَّذِي لِلمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ، وَالَّتِي لِلمُفْرَدةِ المُؤَنَّثَةِ، وَاللَّذَانِ لِلمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ، وَاللَّتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ فِي حَالَتَي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَالأُلَى وَالَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقًا لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ

﴿فصل﴾ فى بيان الاسم الموصول وصلته. قال العلاوى فى شرح الجامع والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة، واختلفوا فيما تعرّف به الموصول؟ فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على مايعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم لحصوله، وقيل بأل فى نحو الذى والتى وبنيتها فى نحو من وما، وقيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وأل فى نحو الذى زائدة لازمة غالبا، وهذا ماعليه الجمهور وهو الصحيح (الاسم الموصول) هو (ما) أى اسم (افتقر) أى احتاج فى بيان مسماه (الى صلة) تتصل به لتكمل معناه اما جملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح (و) الى (عائد) تشتمل عليه تلك الصلة، والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به، وقد قيل: ان شرف الدين محمد بن عيسى مرض فكتب الى الملك المعظم:

انظر الىّ بعين مولى لم يزل ✵ يولى الندى وتلاف قبل تلاقى
أنا كالذى أحتاج مايحتاجه ✵ فاغنم دعائى والثناء الوافى

فجاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار، وقال له: أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة، واحترز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفى فانه وان افتقر الى صلة لايحتاج الى عائد. قال ابن هشام: والموصول الحرفى كل حرف أوّل مع صلته بالمصدر. قال عبد الرءوف المناوى: والأصح أنها خمسة قد نظمتها بقولى

موصولنا الحرفىّ خمسة أحرف ✵ هى أن وأنّ وكى وما فاحفظ ولو

فان المفتوحة المشددة ومثلها المخففة من الثقيلة تؤوّل مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا من اسم أو فعل منصرف فالمصدر المؤوّل من لفظه وان كان جامدا اسما أو فعلا أوّل بالكون كبلغنى أن زيدا أخوك: أى كونه أخاك وان كان ظرفا أو مجرورا أوّل بالاستقرار ونحوه (وهو): أى الاسم الموصول (ضربان نص) فى معناه لايتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهى (الذى للمفرد المذكر) العاقل وغيره (والتى للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها، ولك فى ياء الذى والتى وجهان الاثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف، واما ساكنا (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع. واللذين) للمثنى المذكر (واللتين) للمثنى المؤنث (فى حالتى النصب والجر) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وانما جىء بهما على صورة المثنى المرفوع فى حالة الرفع، وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب فى حالتى الجر والنصب كما تقدّم فى ذان وتان. والأصل فيهما اثبات النون مخففة ويجوز حذفها واثباتها مشدّدة (والالى) مقصور ويكتب بغير واو، وقد يمدّ (والذين) حال كونه (بالياء مطلقا). أى فى حالة الرفع والنصب والجرّ كل منهما يستعمل (لجمع المذكر) العاقل غالبا وقد

وقد

وَقَدْ يُقَالُ ٱللَّذُونَ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ ٱلرَّفْعِ ، وَٱللَّاءِ وَٱللَّائِي ، وَيُقَالُ ٱللَّوَاتِي لِجَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ، وَقَدْ تُحْذَفُ يَاؤُهَا نَحْوُ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ، قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ، وَٱللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ، رَبَّنَا أَرِنَا ٱللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ،

يستعمل الألى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى :

محا حبها حب الالى كنّ قبلها * وحلت مكانا لم يكن حلّ من قبل

(وقد يقال اللذون بالواو فى حالة الرفع) والذين بالياء فى حالتى النصب والجرّ وهى لغة عقيل بضم العين . قال الشاعر :

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه فى لغة من ألزمه الياء مطلقا فانه يكتب بلام واحدة ، واعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام ، وغارة مفعول لأجله ، وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة ، والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره . قال فى التصريح (واللائى واللاتى ، و يقال) أيضا (اللواتى) بكل منهما (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) واعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله فى محل رفع خبره ، الذى اسم موصول فى محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعده مفعول ثان والهاء فى محل جر بالاضافة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر فى صدقنا وقال فى المجيد فى قوله تعالى ـ صدقناهم الوعد ـ من باب اختار يتعدى الفعل فيه الى واحد بنفسه والى الآخر بحرف جرّ ويجوز حذف الحرف : أى فى الوعد ولا يقاس عند الجمهور اه وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض : أى فى وعده . قال الخطيب فى تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة ـ فى قوله ـ تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقيا ـ (قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) واعرابه قد حرف تحقيق سمع فعل ماض ، الله فاعل ، قول مفعول به التى اسم موصول فى محل جر بالاضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى وجملة فى زوجها متعلقة بتجادل ، وجملة الفعل والفاعل ومتعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال فى تفسير الجلالين تجادلك تراجعك يأيها النبيّ فى زوجها المظاهر منها . وهى خولة بنت ثعلبة زوج أوس بن الصامت (واللذان يأتيانها منكم) واعرابه اللذان اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، منكم جار ومجرور فى محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد ألف التثنية (ربنا أرنا الذين أضلانا) واعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتحة آخره وهو مضاف [illegible]

وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ، وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ، وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ ، وَالْمُشْتَرَكُ سِتَّةُ أَلْفَاظٍ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا . فَهٰذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ الْمُذَكَّرِ مِنْ ذٰلِكَ كُلِّهِ ، وَالْمُؤَنَّثِ ، وَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِلْعَاقِلِ ، وَمَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ ، تَقُولُ فِي مَنْ : يُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ وَمَنْ جَاءَتْكَ وَمَنْ جَاآكَ وَيُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَتَاكَ

آخره وهو الياء ، ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصرية ، ونقلت بالهمزة من المتعدى الى واحد فعدّيت الى اثنين ، ويحتمل أن تكون قلبية قاله فى المجيد ، ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأوّل ، اللذين اسم موصول فى محل نصب مفعول ثان ، أضلانا فعل وفاعل ومفعول ، أضل فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (والذين جاءوا من بعدهم) الواو حرف عطف الذين اسم موصول فى محل رفع مبتدأ وجملة جاءوا من بعدهم صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الواو (واللائى يئسن من المحيض) واعرابه الواو حرف عطف اللائى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئس فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد نون النسوة . قال فى المجيد يئسن قال الجمهور ماضيا ، وقرئ ييئسن مضارعا اهـ (واللاتى يأتين الفاحشة) الواو حرف عطف اللاتى اسم موصول فى محل رفع مبتدأ يأتين فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد نون النسوة (والمشترك) أى من الاسم الموصول وهو ضدّ النص السابق (ستة ألفاظ) وهى (من) بفتح الميم (وما ، وأىّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل ، وذو) بمعنى الذى لابمعنى صاحب (وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) أى للعالم بكسر اللام : أى من قام به العلم لكان أولى ، لأنه يستعمل لله سبحانه ، وهو يطلق عليه عالم ولايطلق عليه عاقل اما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرد الأذن باطلاقه عليه ، أو لما فيه من ايهام النقص ، بخلاف عالم فى الأصل (وما) فى أصل وضعها (لغير العاقل تقول فى من) اذا استعملتها بمعنى الجميع فى المفرد المذكر (يعجبنى من جاءك) أى الذى جاءك ، واعرابه يعجبنى فعل ومفعول ومن اسم موصول فى محل رفع فاعل ، جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) فى المفردة المؤنثة يعجبنى (من جاءتك) أى التى جاءتك فمن اسم موصول بمعنى التى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هى (و) فى المثنى المذكر يعجبنى (من جاآك) أى اللذان جاآك فمن اسم موصول بمعنى اللذان ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (و) فى المثنى المؤنث (يعجبنى من جاءتاك) أى اللتان جاءتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل

وَمَنْ جَاءُوكَ وَمَنْ جِئْنَكَ ، وَتَقُولُ فِي مَا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ اشْتَرَيْتَ حِمَارًا ، أَوْ أَتَانًا ، أَوْ حِمَارَيْنِ ، أَوْ أَتَانَيْنِ ، أَوْ حُمُرًا ، أَوْ أُتُنًا : يُعْجِبُنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا اشْتَرَيْتَهَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ وَقَدْ يُعْكَسُ ذَلِكَ فَتُسْتَعْمَلُ مَنْ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ،

والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية ، وأما التاء فهي علامة التأنيث (و) في الجموع المذكر يعجبني (من جاءوك) أي الذين جاءوك فمن اسم موصول بمعنى الذين ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (و) في الجموع المؤنث يعجبني (من جئنك) أي اللاتي جئنك فمن اسم موصول بمعنى اللاتي وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وتقول في ما) الموصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمارا أو أتانا) وهي أنثى الحمر (أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق ، فتقول في المفرد المذكر من ذلك (يعجبني ما اشتريته) أي الذي اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) في المفردة المؤنثة يعجبني (ما اشتريتها) أي التي اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) في المثنى المذكر والمؤنث يعجبني (ما اشتريتهما) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) في الجموع المذكر يعجبني (ما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع ، وفيه استعمال هم لغير العاقل (و) في الجموع المؤنث يعجبني (ما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتي ، والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الاناث (وقد يعكس ذلك) الأصل في من وما (فتستعمل من لغير العاقل) في ثلاث مسائل : الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى ـ ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له ـ وقول الشاعر

أسرب القطا هل من يعير جناحه ✲ لعلي الى من قد هويت أطير

فدعاء الاصنام ونداء القطا سوّغ وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعى ولا ينادى إلا العاقل . الثانية أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو ـ ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض ـ فانه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال . الثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة (نحو فمنهم من يمشي على بطنه) ومنهم من يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى ـ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع ـ فعبر بمن على غير العاقل لما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره ، واعرابه الفاء تفصيلية ، منهم جار ومجرور خبر مقدم ، ومن اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر ، يمشي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، [illegible]

وَتُسْتَعْمَلُ مَا لِلْعَاقِلِ نحوُ : أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ تَقُولُ فِي أَيٍّ يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَامَ ، وَأَيٌّ قَامَتْ ، وَأَيٌّ قَامَا ، وَأَيٌّ قَامَتَا ، وَأَيٌّ قَامُوا ، وَأَيٌّ قُمْنَ سَوَاءٌ كَانَ الْقَائِمُ عَاقِلاً أَوْ حَيَوَاناً

مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وجملة على بطنه متعلقة بيمشى ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . قال الأزهرى ويحتمل عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير فنهم نوع يمشى على بطنه الخ (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السهيلى ولاتقع للعاقل الا بقرينة التعظيم والابهام : كقولهم سبحان مايسبح الرعد بحمده ، و (نحو) قوله تعالى ــ ما منعك (أن تسجد لما خلقت بيدىّ) أى لمن خلقته ، واعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ فى محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أوّل أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والمصدر المنسبك من أن ومابعدها مفعول ثان لمنع والتقدير أىّ شىء منعك السجود ، لما خلقت اللام حرف جر وماأسم موصول بمعنى الذى فى محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير خلقته ، ويحتمل كما قاله ابن عقاء كون مامصدرية مؤوّلة مع صلتها بمصدر مؤوّل باسم المفعول أى بمخلوقى على حدّ ــ وما كان هذا القرآن أن يفترى ــ : أى افتراء أى مفترى ، بيدىّ جار ومجرور الباء حرف جر ويدىّ مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء المدغمة فى ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه . قال أبو السعود : والتثنية لابراز كمال الاعتناء بخلقه عليه السلام المستدعى لاجلاله وتعظيمه اه . وقد تستعمل ما لأنوع من يعقل نحو ــ فانكحوا ماطاب لكم من النساء ــ أى أىّ نوع من أنواعهنّ أردتم لأن النوع لايعقل . وقال بعضهم انها فى هذه الآية لصفات من يعقل أى الطيبة منهن ، وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو ــ سبح لله مافى السموات ومافى الأرض ــ فانه يشمل العاقل وغيره (والأربعة الباقية) وهى أى وأل وذو وذا (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك (تقول فى أىّ) اذا استعملتها للمفرد المذكر (يعجبنى أىّ قام) أى الذى قام ، واعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأى اسم موصول بمعنى الذى مرفوع على أنه فاعل يعجب مبنى على الضم فى محل رفع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للمفردة المؤنثة (أى قامت) أى التى قامت (و) للمثنى المذكر (أىّ قاما) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أىّ قامتا) أى اللتان قامتا (و) للمجموع المذكر (أىّ قاموا) أى الذين قاموا (و) للمجموع المؤنث (أىّ قمن) أى اللاتى قمن (سواء كان القائم عاقلا أو حيوانا) لايعقل ، نعم أىّ قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل ، وأما جمع المؤنث من غير العاقل فقال فى الهمع . الأحسن فيه ان كان للكثرة أن يؤتى بالهاء فى الرفع والهاء فى غيره ، وان كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها والأجذاع انكسرن وكسرتهنّ ، والأجذاع العكس لأن الأجذاع جمع قلة بخلاف الجذوع فانه جمع كثرة ، وقد جاء ــ منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلاتظلموا فيهنّ أنفسكم ــ أى

وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّهَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولاً إِذا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ : أَيِ الَّذِي ضَرَبَ وَالَّذِي ضُرِبَ ، وَنَحوُهُ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ

فى الأربعة فأتى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة ، والأحسن فى جمع المؤنث العاقل النون مطلقا فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها . قال تعالى ـ والمطلقات يتربصن ـ والوالدات يرضعن ـ ومن الوجه الآخر قوله ـ وأزواج مطهرة ـ فهى على طهرت ، ولوكان على طهرن لقيل مطهرات . وقال الشاعر : * وإذا العذارى بالدخان تلفعت * (وأما أل فانها تكون اسما موصولا) مشتركا بين المفرد والمثنى ، والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ، ولا تكون كذلك الا (اذا دخلت على اسم الفاعل أوعلى اسم المفعول) مرادا به الحدوث ، وليست موصولا حرفيا لأن الضمير يعود اليها ، وهو لايعود الاالى الاسماء ، ولاحرف تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديرا لأن المشتق فى تقدير الفعل ، ولذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو ـ فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ـ أى فاللاتى أغرن فأثرن ، وانما نقل الاعراب الى مابعدها لكونها على صورة الحرف . ويدل على كونها اسما أمران : الأول أن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولوكانت حرفا لكانت مبعدة عن شبه الفعل فلايكون الوصف معها عاملا ، والثانى أن لايتقدم عليها معمول مدخولها ، لايقال جاء زيدالضارب ، وأماقوله تعالى ـ وكانوا فيه من الزاهدين ـ فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعنى أو زاهدين محذوفا دل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كالضارب و) اسم المفعول المراد بهذلك نحو (المضروب) واختصت بذلك لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة وأل الموصولة تشبه فى الصورة أل المعرّفة الداخلة على المفرد فسكوا من الجملة مفردا يكون فى معنى الجملة لتدخل عليه أل ، وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه فى المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب اذافسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) بفتح الضاد والراء (و) المضروب اذافسرته تقول فيه (أى الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء ، وخرج بقولنا مرادا به الحدوث الصفة المشبهة فأل الداخلة عليها كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلاتؤوّل بالفعل ، ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل : ليست موصولة باتفاق ، وخرج بقولنا ، ولم يقصد بهاعهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه . فانها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عقيل ، كرأيت رجلا يضرب زيدا ، فأكرمت الضارب ، ولهذا كانت أل فى الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره : فالعالم والخالق والمصوّر والرزاق معناه الكامل فى معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (ونحوه) : أى نحو ماذكر من الضارب المضروب مما جاء على وزنهما : فنحو الضارب (ان المصدّقين والمصدّقات) . واعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، المصدقين اسمها منصوب بها وهو معرب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، وهو العائد على أل الموصولة ، والمصدقات معطوف على ماقبله ، وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هنّ ، وهو العائد على أل الموصولة والتقدير ان الذين تصدقوا واللاتى تصدّ ، ونحو

وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ، وَأَمَّا ذُو فَخَاصَّةٌ بِلُغَةِ طَيِّءٍ تَقُولُ جَاءَنِي ذُو قَامَ ، وَذُوقَامَتْ ، وَذُو قَامَا ، وَذُو قَامَتَا ، وَذُو قَامُوا ، وَذُو قُمْنَ . وَأَمَّا ذَا فَشَرْطُ كَوْنِهَا مَوْصُولاً أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ نَحْوَ : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا

المضروب قوله تعالى (والسقف المرفوع والبحر المسجور) واعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى ـ والطور ـ والسقف معطوف على ماقبله مجرور ، وعلامة جره كسر آخره ، المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل ، وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستترفيه جوازا تقديره هو ، والضمير المذكور هو العائد على أل الموصولة ، ومثله والبحر المسجور . قال فى تفسير الجلالين : والسقف المرفوع أى السماء ، والبحر المسجور أى المملوء اهـ قال الجمل فى حواشيه أى المملوء ماء ، وفى تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنور المسجور ، وذلك ماروى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها فى نار جهنم اهـ (وأماذو) الموصولة التى تطلق على المفرد المذكر وفرعه (فخاصة بلغة طيء) وهم قبيلة من العرب تنسب الى طيء رجل من حمير . وقال فى شفاء الصدور طيء على مثال سيد أبو قبيلة من اليمن ، وهو طيء بن داود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير كذا فى الصحاح . وفى شرح مسلم للامام النووى نقلا عن التحرير وأقره أن طيء يهمز ولايهمز : لغتان ، والظاهر أن المراد بطيء هنا الجمع على سبيل التغليب اهـ (تقول) فيها اذا استعملتها للمفرد المذكر (جاءنى ذوقام) أى الذى قام واعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذواسم موصول فى محل رفع فاعل ، قام فعل ماض وفاعله مستترفيه جواز تقديره هو ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) اذا استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءتنى (ذوقامت) أى التى قامت والعائد تقديره هى (و) للمثنى المذكر جاءنى (ذوقاما) أى اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث جاءتنى (ذوقامتا) أى اللتان قامتا ، والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية (و) للجمع المذكر جاءنى (ذوقاموا) أى الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع المؤنث جاءتنى (ذوقمن) أى اللاتى قمن ، والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلا أوغيره ، والمشهور من لغة طيء افراد ذو وتذكيرها وبناؤها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الفاكهى فى شرح القطر . وقال فى الفواكه : وقد تعرب اعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها الصورى لذو بمعنى صاحب . قال الشاعر :

فاما كرام موسرون لقيتهم * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث فيقال جاءتنى ذات أكرمتك أى التى أكرمتك بضم تاء ذات ، وقد تثنى وتجمع ، فيقال فى تثنية المذكر جاءنى ذواقاما ورأيت ذوى قاما ومررت بذوى قاما ، وفى تثنية المؤنث ذواتا قامتا وتقول فى الجمع المذكر جاءنى ذووقاموا ، ورأيت ذوى قاموا ومررت بذوى قاموا ، وفى الجمع المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم : جاءتنى ذات مال أى صاحبة مال (وأماذا) . فالأصل فيها أن تكون اسم اشارة ، وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع ، واذا خرجت عن معنى الاشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران فى قول المصنف (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) وهذا باتفاق من البصريين (نحو يسألونك ماذا

يُنْفِقُونَ ، أَوْ مَنْ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ نَحوُ : مَنْ ذَا جَاءَكَ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ ذَا مُلْغَاةً بِأَنْ يُقَدَّرَ تَرْكِيبُهَا مَعَ مَا نَحوُ : مَاذَا صَنَعْتَ إِذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْمًا وَاحِدًا مُرَكَّبًا . وَتَفْتَقِرُ الْمَوْصُولَاتُ كُلُّهَا إِلَى صِلَةٍ

ينفقون) أي ما الذي ينفقونه ، واعرابه يسألون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ، ويسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ، وما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ، ينفقون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أي ما الذي ينفقونه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لسأل . قال في المجيد جملة ماذا ينفقون في موضع المفعول الثاني ليسألونك ، وهو معلق في اللفظ عامل في المعنى . ونظيرها في السؤال والتعليق :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(أومن الاستفهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك ، واعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ، جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . فان لم يتقدمها استفهام بما أومن لم تكن موصولة بل هي حينئذ اسم اشارة (وأن لا تكون ذا ملغاة) ثم فسر الالغاء بقوله (بان يقدر تركيبها) أي تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (اذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى أي شيء صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام في محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه ، والتقدير أي شيء صنعت فان لم تقدر الغاء ذا بان قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد المتكلم الالغاء أوعدمه بالبدل من اسم الاستفهام ، وبجواب السائل ، فعلى الالغاء ، وهو كون ماذا كلمة واحدة في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ، فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الالغاء ، وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تأتي بالبدل مرفوعا فتقول ماذا صنعت خير أم شر بالرفع ، فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيميز أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره ، وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى ـ يسألونك ماذا ينفقون قل العفو ـ بنصب العفو على الالغاء : أي قل ينفقون العفو أي الفاضل عن الحاجة وبرفعه على عدم الالغاء فيكون العفو خبرا حذف مبتدؤه : أي المنفق العفو أوهو العفو ، وسكت المصنف عن الالغاء مع من فيحتمل الحاقه بماذا ، وهو ظاهر عبارة الالفية ومشى عليه جمع ، ويحتمل خلافه (وتفتقر) أي تحتاج (الموصولات) أي الاسمية لأن الكلام فيها (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة غالبا للمخاطب في اعتقاد المتكلم : أي بأن تكون مضمونها حكما معلوما عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب في اعتقاد المتكلم لأنك انما تأتي بالصلة لتعرف

مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا وَعَائِدٍ ، وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا : فَالْجُمْلَةُ مَا تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ، أَوْ مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ، وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : أَحَدُهَا الظَّرْفُ نَحْوُ جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ .

المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه فى اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها فالأول نحو ـ فغشيهم من اليم ماغشيهم ـ والثانى نحو ـ فأوحى الى عبده ماأوحى ـ وأما غير ذلك فلا يجوز ابهامها ولذا لايجوز أن تكون الصلة جملة انشائية لأن الانشاء لايعرف مضمونه الا بايراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ، ولهذا امتنع الوصل بالتعجبيه وان كانت خبرية لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فهى مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل بها مطلقا نحو ـ وإن منكم لمن ليبطئن ـ (متأخرة عنها) أى عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولاشيء منها عليه (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أوفعلية (أوشبهها) فى حصول الفائدة (فالجملة) شرطها أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر الى قائلها وهى (ما) أى قول (تركب من فعل وفاعل) أومن فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذى قام أبوه) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، والهاء مضاف اليه ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد الهاء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذى صدقنا وعده) وقدمر اعرابه فى أوّل الموصولات حيث سبق التمثيل به للمفرد المذكر ، وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ماتركب (من مبتدا وخبر) أومن مبتدا وساد مسد الخبر (نحو جاء الذى أبوه قائم) جملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول ، والعائد الهاء (وقوله تعالى الذى هم فيه مختلفون) واعرابه الذى اسم موصول فى محل جر صفة للنبأ العظيم من قوله تعالى ـ عمّ يتساءلون عن النبأ العظيم ـ وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، فيه جار ومجرور متعلق بما بعده ، مختلفون خبر المبتدا ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة أشياء أحدها الظرف) المكانى وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره مايتعلق هو به (نحو جاءنى الذى عندك) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وماأضيف اليه شبه جملة صلة الموصول لامحل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر فى الظرف تقديره هو أى استقر عندك (وقوله تعالى ماعندكم ينفد) وماعند الله باق ، واعرابه ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره

وَالثَّانِي الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ، وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ ، وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ،

والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والظرف وماأضيف اليه شبه جملة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هو ويعد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ ، وعند الله ظرف ومضاف اليه صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر تقديره هو ، وباق خبرماوهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وخرج بالظرف المكانى الظرف الزمانى نحو جاء الذى اليوم فلايصلح جعله صلة لعدم حصول الفائدة به وبالتام الظرف الناقص وهو الذى لا يكون فى الوصل به فائدة نحو جاء الذى مكانا : أى يسكن مكانا فلايصح الوصل به لأنه لايفهم بمجرد ذكره مايتعلق به (والثانى الجار والمجرور) وهو كالظرف فى اشتراط كونه تاما (نحو جاء الذى فى الدار) واعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل فى الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هو (وقوله تعالى وألقت مافيها) واعرابه ألقى فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستترجوازا تقديره هى عائد على الأرض من قوله تعالى ــ واذا الأرض مدّت ــ وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هو فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أوعنك فلايوصل به لنقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبها الجملة (تقديره استقر) أى أونحوه من كل فعل عام كحصل فلايجوز تقديره وصفا كمستقر وكائن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة الا اذا كان صلة لأل أو قسيما ثانيا من المبتدا (والثالث الصفة) وهى مادلت على ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصريحة) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل ، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن أل حرف تعريف فيهما اجماعا فى الأوّل وعلى الصحيح فى الثانى بل حكى فيه بعضهم الاجماع أيضا (وتختص) : أى الصفة الصريحة (بالالف واللام) ، فلايصح جعل الصفة صلة لغيرها ، وخرج بالصفة غير الصريحة : وهى ماصارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ، ولاتجرى صفة على موصوف ، ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا ، فأل فيها حرف تعريف لاموصولة لعدم مشابهتها الفعل ، وذلك كالصفات التى غلبت عليها الاسمية كالأبطح ، فهو فى الأصل المكان المنفسح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة ، والأجرع فهو فى الأصل المكان المستوى ثم غلب على الارض المستوية ذات الرمل التى لاتنبت شيئا ، والصاحب فهو فى الأصل ، والصحبة مطلقا ، ثم غلب على من بينهما

وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي ٱلْإِفْرَادِ وَٱلتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ وَٱلتَّذْكِيرِ وَٱلتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ٱلْأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ : لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ : أَيِ ٱلَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، يَعْلَمُ مَاتُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ : أَيِ ٱلَّذِي تُسِرُّونَهُ وَٱلَّذِي تُعْلِنُونَهُ

الثالث وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالبا وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسا : كقول على رضى الله عنه :

* أنا الذى سمتنى أمى حيدره * أو ضمير مخاطب قياسا أيضا : كقول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الجيول رءوسها * اليك (٧) والايتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير اليك حملا على المعنى ، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يارب ليلى أنت فى كل موطن * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمته (مطابق للموصول فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة) نعم ان كان الموصول من وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو ـ ومنهم من يستمعون اليك ـ ، وقول الشاعر :

* نكن مثل من ياذئب يصطحبان * ومراعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير نحو ـ ومنهم من يستمع اليك ـ ومنهم من ينظر اليك ـ وهو الأكثر فى كلامهم مالم يحصل لبس أو قبح فتتعين مراعاة المعنى ، ثم الأصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذا دل عليه دليل ، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد ـ نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ـ واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر ننزعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، من كل جار ومجرور وهوموصاف ، وشيعة مضاف اليه : أى اسم موصول بمعنى الذى مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، وأشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره : كما قال المصنف (أى الذى هو أشد) ، وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا ، وناصبه فعل تام ، أو وصف غير صلة أل ، فالفعل نحو (يعلم ماتسرون وما تعلنون) واعرابه يعلم فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به ، تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف الواو حرف عطف ، وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب معطوف على ماقبله ، تعلنون فعل مضارع ، وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) ويحتمل مافى الآيه أن تكون مصدرية والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم ، وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولاضرر

ونحو

وَنَحْوُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ .

(فَصْلٌ) وَأَمَّا الْمُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَهِيَ قِسْمَانِ : عَهْدِيَّةٌ وَجِنْسِيَّةٌ وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ نَحْوُ : فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ نَحْوُ : إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ، أَوْ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ نَحْوُ : الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ، وَالْجِنْسِيَّةُ إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَّةِ

أى الذى الله موليكه فصل ، وشرط حـذف العائد المجرور بالحرف أن يجرّ بمثل ماجرّ به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذى مررت : أى به (ونحو يشرب مما تشربون) واعرابه يشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، مما جار ومجرور ، من حرف جرّ وماسم موصول بمعنى الذى فى محل جرّ بمن ، تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواوالجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ماجرّ به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير : أى الذى تشربون منـه وشذ حذفه مجرورا بمالم يجرّ به الموصول :

﴿ فصـل ﴾ فى بيان المعرف بآلة التعريف * (وأما المعرّف بالأداة) المفيـدة للتعريف (فهو المعرف بالألف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنـده أصلية وهى همزة قطع حذفت فى الوصل تخفيفا لـكثرة الاستعمال ولم تحذف فى الابتداء لأنه لا يبتدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضا الا أن الهمزة عنـده زائدة معتدّ بها فى الوضع كذا قال ابن مالك ، والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللام وحدها والهمزة وصلية جىء بها للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا لـكثرة الاستعمال ، نقل أبوحيان هذا المذهب عن جميع النحويين الا ابن كيسان ، وعزاه صاحب البسيط الى المحققين ، وذهب المبرد الى أن المعرف الهمزة وحـدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهى) أى الأداة قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (والعهدية اما للعهد الذكرى) بان يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها ول ش المعنى وغيره وهذه يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها (نحو فى زجاجة الزجاجة) اشارة الى الزجاجة المذكورة أوّلا ، واعرابه فى زجاجة جار ومجرور فى محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر ، الزجاجة مبتدأ وخبره جملة كأنها كوكب (أوللعهد الذهنى) بان عهد مصحوبها ذهنا (نحو اذ هما فى الغار) وهو ثقب فى جبل ثور وكان ذلك معلوما عندهم ، واعرابه اذ ظرف لما مضى من الزمن ، هما ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، فى الغار جار ومجرور متعلق بكائن فى محل رفع خبر (أوللعهد الحضورى) بان يكون مصحوبها حاضرا حال الخطاب (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه ، واعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكملت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكملت ، دينكم مفعول به والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع (والجنسية اما لتعريف الماهية) من حيث هى : أى مع قطع النظر عن الافراد ، وهى التى لم يخلفها كل لا حقيقة

نحوُ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ، وَإِمَّا لِاسْتِغْرَاقِ الْأَفْرَادِ نحوُ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا أَوِ اسْتِغْرَاقِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ نحوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا ، وَتُبْدَلُ لامُ أَلْ مِيمًا فِي لُغَةِ حِمْيَرَ

(فَصْلٌ) وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هٰذِهِ الْخَمْسَةِ نحوُ : غُلَامِي

ولا مجازا وهى الدالة على مجرد الجنس ، ويعبر عنها بالتى لبيان الحقيقة وبالتى لبيان الطبيعة وذلك (نحو وجعلنا من الماء كل شئ حيّ) : أى وجعلناه من حقيقة الماء المعروف لا من كل شئ اسمه ماء وقيل من المنى ، واعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد ، من الماء جار ومجرور ، كل مفعول به وشئ مضاف اليه ، حيّ نعت لشئ ، وقال أبو البقاء جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنين ومفعوله الأوّل كل شئ والثانى من الماء انتهى (واما الاستغراق الافراد) : أى أفراد الجنس بان خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو ـ ان الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ـ أو استثار معناه فباله من نعت نحو ـ أو الطفل الذين لم يظهروا ـ ومثل لها المصنف بقوله (نحو وخلق الانسان ضعيفا) : أى خلق كل واحد من جنسه ضعيفا ، واعرابه خلق فعل ماض مغير الصيغة الانسان نائب الفاعل ضعيفا حال (أو استغراق خصائص الافراد) : أى صفات أفراد الجنس مبالغة بان خلفتها كل مجازا ، ومنه التى فى أسمائه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر ابن قاضى شهبة وغيره ، وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله (نحو أنت الرجل علما) : أى أنت كل رجل علما ، بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ، واعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره ، وعلما تمييز ، وانظر لم يمثل بشئ من الآيات مع أن دأبه التزام كون أمثلته من القرآن المجيد ما أمكنه ، وقد مثل بعضهم بقوله تعالى ـ ذلك الكتاب : أى كتاب مبالغة فى مدحه لكونه حاويا لجميع خصائص الكتب الممدوحة ومن ذلك الحديث الذى أخرجه الرامهرمزى وسنده جيد إلا أنه مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال لأبى سفيان : كل الصيد فى جوف الفرا : أى حمار الوحش ، قال له ذلك يتألفه على الاسلام . يعنى أنت فى الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه ، وقد تأتى أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كاللات والعزى واليسع أو غلبت على بعض أفراده كالبلد لمكة ، والنجم للثريا وكالتى فى الآن على الصحيح : وفى الذى وفروعه على الأصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس ، ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الاحد والسبت فلولا هى أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أل وقيل انها نكرات دخلتها أل للتعريف (وتبدل لام أل) المعرفة (ميما فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبىّ صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام فى امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه :

﴿ فصل وأما المضاف الى واحد من هذه ﴾ المعارف (الخمسة) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة خرج المضاف اضافة لفظية كاضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوغلة فى الابهام كغير مثل والواقع موقع النكرة كواحدة فان اضافة كل واحد من هذه لا تفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نحو غلامى) مثال للمضاف إلى ضمير

وعلامك

وَغُلاَمِكَ ، وَغُلاَمِهِ ، وَغُلاَمِ زَيْدٍ ، وَغُلاَمِ هذَا ، وَغُلاَمِ ٱلَّذِى قَامَ أَبُوهُ ، وَغُلاَمِ ٱلرَّجُلِ .

باب المرفوعات من الأسماء

المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ ، وَهِىَ : الفَاعِلُ وَالمَفْعُولُ ٱلَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ ، وَٱسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَٱسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ ، وَٱسْمُ ٱلحُرُوفِ المُشَبَّهَةِ بِلَيْسَ ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لاَ ٱلَّتِى لِنَفْيِ ٱلجِنْسِ ، وَٱلتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : ٱلنَّعْتُ ، وَالعَطْفُ ، وَٱلتَّوْكِيدُ ، وَٱلبَدَلُ .

المتكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وغلام زيد) مثال للمضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الاشارة (وغلام الذى قام أبوه) مثال للمضاف إلى الموصول (وغلام الرجل) مثال للمضاف إلى المعرف بأل وقد تقدّم فى أوّل المعارف أن المضاف فى رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فانه فى رتبة العلم :

باب المرفوعات من الأسماء

والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل وهو الاسم (المرفوعات) : أى من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهى : ولعله يرى أن ما زاد عليها يرجع اليها وهو كذلك وبدأبها لأنها عمدة ، والمنصوبات فضلة ، وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهى دون المنصوبات لفظا (وهى الفاعل) نحو يهدى الله لنوره من يشاء (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو ـ اذا زلزلت الأرض زلزالها ـ (و) الثالث والرابع (المبتدا وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو ـ وما كان الله ليظلمهم ـ (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد زيتها يضيء ، فعسى الله أن يأتى بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) فى أنها تعمل عملها فى رفع الاسم ونصب الخبر ، وهى ما النافية الحجازية وأخواتها نحو ما زيد قائما ونحو * تعز فلا شئ على الأرض باقيا * ونحو ـ ولات حين مناص ـ ونحو ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية (و) الثامن (خبر ان) و (أخواتها) نحو ـ ان الله غفور رحيم ـ (و) التاسع (خبر لا التى لنفى الجنس) على سبيل الاستغراق ، وهى تعمل عمل ان نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه الا البدل فعامله مقدر من جنس عامل . قوله (وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك :

باب الفاعل

الْفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ أَوْ مَاهُوَ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ : فَالظَّاهِرُ نَحْوُ : قَالَ اللهُ ، قَالَ رَجُلَانِ ، وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ، يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ، قَالَ أَبُوهُمْ :

باب الفاعل

قدّمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحا (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أوالمؤوّل من حرف مصدرىّ وصلته نحو ـ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم ـ أى خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى ـ أولم يكفهم أنا أنزلنا ـ أى إنزالنا (المرفوع) لفظا أوتقديرا أومحلا بفعله التامّ الباقى على صيغته الأصلية أوشبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (المذكور قبله) وجوبا (فعله) الرافع له (أوماهو فى تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل، ولابدّ من اسناد الفعل أوماهو فى تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو خرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلا ، وأمانحوقوله تعالى ـ ثم بدالهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه ـ وقوله تعالى ـ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ـ فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما : أى بدا هو: أى البداء ، وتبين هو : أى التبيين الجملة من قوله ليسجننه ـ وقوله ـ كيف فعلنا ـ ليست فاعلا بل هى مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها ، لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقى على صيغته الأصلية المبنى للمفعول (وهو) : أى الفاعل (على قسمين) لاثالث لهما (ظاهر) وهو ماعدا المضمر نحو وجاء المعذورن ، ومنه المؤوّل نحوما كان ضرّك لومننت : أى منك (ومضمر) وهو ماكنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مرّ بيان كلّ منهما (فالظاهر) ويكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا اذا أسند إلى غائب ، ولا يرفعه الأمر (نحو قال الله) واعرابه قال فعل ماض ، الله فاعل (قال رجلان) واعرابه قال فعل ماض ، رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذورن) واعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والمعذورن قراءه الجمهور بفتح العين وتشديد الدال ، وهو يحتمل وجهين : الأوّل أن تكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه التكلف : أى المتكلفون للعذر . الثانى أن يكون وزنه افعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء فى الدال بأن قلبت تاء الافتعال دالا ، ويدل على هذا قراءة سعيد ابن جبير المعتذرون على الأصل (يوم يقوم الناس) واعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله ، يقوم فعل مضارع ، الناس فاعل (يومئذ يفرح المؤمنون) واعرابه يوم ظرف زمان . قال أبو البقاء متعلق بيفرح ، وهو مضاف واذظرف لما مضى من الزمان فى محل جر بالاضافة ، يفرح فعل مضارع . المؤمنون فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قال أبوهم) واعرابه قال فعل

وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ ضَرَبْتُ وَضَرَبْنَا إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ ، وَالَّذِي فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ نَحْوُ : أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ

ماض ، أبوفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (والمضمر) الذى يأتى فاعلا اما متصل (نحو قولك ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده ، واعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربنا) بسكون الباء للمتكلم ومعه أوالمعظم نفسه نحو ـ إنا أنزلناه ـ واعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وكذا حيث سكن ماقبلها ، وكان غير ألف فهى فاعلة ، وان انفتح ماقبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا ان سكن ماقبلها من آخر الفعل ، وكان ألفا نحو ـ واذا مس الانسان ضر دعانا ـ نحو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا ، وهذا كله مع الماضى ، أما مع المضارع والأمر فهى مفعولة مطلقا نحو يضربنا زيد ونحو ـ ربنا لاتؤاخذنا ـ ونحو ـ وارحمنا أنت مولانا ـ .

[تنبيه] قال ابن عنقاء : نا فى نحو قمنا ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أوالمعظم نفسه ، وقد قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فقالوا فى خطاب المعظم أنتم فعلتم كذا ، وفى الاخبار عنه هم فعلوا كذا ، وكأنه لكماله قام مقام جماعة أوكأنه لجلالته يتبع فكان المخبر عنه مع من يتبعه ، والظاهر امتناعه فى حقه تعالى لأنه لم يرد فى توقيف ، نعم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحمونى ياإله محمد * فان لم أكن أهلا فأنتم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده فى الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اه * قلت ولم أقف على كلام فى ذلك لغيره ، وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لاتتوقف صحة اطلاقه على البارى سبحانه على توقيف ، وليس فيه مايشعر بالاخلال بالأدب ، بل فى اطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل لقدره العلىّ فالظاهر جوازه والله أعلم (الى آخره كما تقدم فى فصل المضمر) أى فلاحاجة الى اعادته ، فتقول فى المخاطب : ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكر ، وبكسرها فى المخاطب المؤنث الى آخر ماتقدم ، واذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربتما أى أنت وزيد ، وضربتم أى أنت وزيد وعمرو . قال أبو على الفارسى ، وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لامحل لها من الاعراب ، وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولايقع مع الفعل فى الاختيار الامحصورا بالا أوانما ، ولايرفعه الأمر ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ماعدا ذلك كالفعل الماضى نحو ماقام الا أنا ، واعرابه مانافية قام فعل ماض الا أداة حصر ، أنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يقم الا أنا ، واعرابه لم حرف نفى وجزم ، يقم فعل مضارع مجزوم بلم والا أداة حصر وأنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ومثلهما الاسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (والذى فى تأويل الفعل) وهو مايعمل عمله (نحو أقائم الزيدان) فانه فى تأويل يقوم الزيدان ، واعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ ، وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسدّ الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ . وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ : مِنْهَا أَنَّهُ لَايَجُوزُ حَذْفُهُ لِأَنَّهُ عُمْدَةٌ فَإِنْ ظَهَرَ فِى اللَّفْظِ نَحْوُ : قَامَ الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدَانِ قَامَا فَذَاكَ ، وَإِلا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ لَايَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ وُجِدَ مَاظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا

مثنى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فانه فى تأويل يختلف ألوانه ، واعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله ـ ومن الناس ـ جار ومجرور خبر مقدّم ، والدواب والانعام عطف عليه ، ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وذلك لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير ، ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ، ألوانه فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره والهاء فى محل جر بالاضافة (وللفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لايجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لايجوز حذفها ، ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فان ظهر فى اللفظ) سواء كان اسما ظاهرا (نحو قام الزيدان) واعرابه ظاهر ، أواسما مضمرا كقوله (والزيدان قاما) واعرابه الزيدان مبتدأ ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (فذاك) واضح (والا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر) فى فعله لأن الفعل لايجوز خلوه من الفاعل ، ثم اما أن يعود ذلك الضمير على مذكور (نحو زيد قام) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله ، واما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن : أى ولا يشرب الشارب ، وحسن ذلك تقديم نظيره فى قوله ولا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو ـ كلا اذا بلغت التراقى ـ ففى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى ـ كبرت كلمة ـ فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب ، وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه : الأولى الاستثناء المفرّغ نحو ماقام الا هند اذ أصله ماقام أحد الا هند لان الاستثناء لايتصوّر الا من مستثنى منه . الثانية أفعل فى التعجب اذا دل عليه مقدّم مثله نحو ـ أسمع بهم وأبصر ـ أى بهم حذف بهم من الثانى لدلالة الأوّل عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل والميم علامة الجمع . الثالثة فاعل المصدر اذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو ـ أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ـ أى أو اطعامه ، ونحو ـ لايسأم الانسان من دعاء الخير ـ أى من دعائه بالخير حذف فاعل المصدر فيهما ، ولايقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعله مستتر فيه وجوبا نحو سقيالك . الرابعة نائب الفاعل نحو ـ قضى الأمر ـ أى وقضى الله أمر . الخامسة اذا حذف عامله فيحذف معه ، وهو كثير جدا نحو قولك اياك لمن قال هل أكرمت أحدا : أى أكرمت اياك (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أنه لايجوز تقديمه على الفعل) أو ما فى تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلا كان أوغيره (فان وجد) فى اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدّم) على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير الفاعل ضميرا مستترا) فى الفعل

ويكون

وَيَكُونُ الْمُقَدَّمُ إِمَّا مُبْتَدَأً نحو زَيْدٌ قَامَ ، وَإِمَّا فَاعِلاً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ نحوُ ، وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، لِأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ ، وَمِنْهَا أَنَّ فِعْلَهُ يُوَحَّدُ مَعَ تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ كَمَا يُوَحَّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُونَ كَمَا تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ قَالَ اللهُ تَعَالَى ـ قَالَ رَجُلَانِ ، وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ، وَقَالَ الظَّالِمُونَ ، وَقَالَ نِسْوَةٌ ـ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُثَنًّى أَوْ جَمْعًا فَتَقُولُ : قَامَا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ ، وَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ

عائدا على المقدم (ويكون المقدم اما مبتدأ نحو زيد قام) ففى قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (واما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك ،) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ، ومن المشركين متعلق به ، وجملة استجارك بعده لا محل لها من الاعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره فى بقية الآية ، وانما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه ، وانما لم يجعل أحد مبتدأ ، وجملة استجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط لاتدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهى مختصة بالجملة الفعلية على الأصح (ومنها أن فعله) أى فعل الفاعل ومثل الفعل مافى تأويله ، وانما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يوحد) أى لاتلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح (مع تثنيته) أى الفاعل (وجمعه كما يوحد مع افراده) اتفاقا (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما تقول) فى حال اسناده الى المفرد (قام زيد) بتوحيده ، وانما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما ، بخلاف تأنيثه فقد لا يعلم من لفظه ولأن فى الحاق علامتى التثنية والجمع زيادة ثقل فى بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) واعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) واعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر (وقال الظالمون) واعرابه قال فعل ماض الظالمون فاعل ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال للجمع أيضا أتى به بعد الذى قبله اشارة الى أنه لافرق بين جمع المذكر والمؤنث ، والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير لفظها فالفعل فى هذه الامثلة مجرد من علامة التثنية والجمع (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية) وهى الألف (و) علامة (الجمع) وهى الواو ان كان مذكرا والنون ان كان مؤنثا . قال أبو حيان فى الارتشاف حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيئ يلتزمون العلامة مطلقا أبدا ولا يفارقونها (اذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أوجمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا (فتقول) يحتمل انه بالتاء الفوقية أى أنت أيها المعرب ، ويحتمل انه بالمثناة التحتية أى يقول البعض المذكور من العرب اذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات)

وَتُسَمَّى لُغَةَ أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ لِأَنَّ هٰذَا اللَّفْظَ سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »

فقام فى الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف فى الأول حرف دال على التثنية والواو فى الثانى حرف دال على جمع الذكور والنون فى الثالث حرف دال على جمع الاناث والزيدان فى الاول والزيدون فى الثانى والهندات فى الثالث هى الفاعل ، وقد جاء نظير هذا فى أشعار العرب كقوله :

نتج الربيع محاسنا ✲ ألقحنها غرّ السحائب

وقوله : يلوموننى فى اشتراء النخيـــل أهلى وكلهم ألوم

(وتسمى) هذه اللغة فى اصطلاح علماء العربية (لغة أكلونى البراغيث) جمع برغوث بضم أوله ، واعرابه أكل فعل ماض ، والواو علامة الجمع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به والبراغيث فاعل ، وفى القاموس البرغوث معروف اه ، ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أى لفظ أكلونى البراغيث (سمع من بعضهم) أى العرب . قال ابن عنقاء : وهى لغة قليلة لطيء وأزد شنوءة وبنى الحرث اه . وقال الفاكهى . وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما إلحاق الفعل العلامة . والثانى استعمال الواو لما لا يعقل اه . قال فى العباب : كان حقه أن يقول أكلتنى البراغيث لأن البراغيث ليس ممن يعقل ، لكن فى المعنى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم . قال أبو سعيد نحو : أكلونى البراغيث اذا وصفت بالأكل لا بالقرص . وهذا سهو منه ، فان الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن الشجرى : ان الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى ✲ وجدت مرارة الكلا الوبيل

أى ظلمتهم فشبه الأكل المعنوى بالحقيقى اه (ومنه) : أى من إلحاق الفعل العلامة (الحديث) الصحيح (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار) فالملائكة فاعل يتعاقبون ، وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند الى الظاهر ، وكان القياس يتعاقب بالافراد : كقام الزيدون . قال ابن عنقاء فى غرر الدرر : والأوجه فى الحديث أن الملائكة بدل من واو يتعاقبون ، ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون : كما فى ــ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ــ فالذين بدل من واو أسرّوا على الأرجح ، أو مبتدأ خبره جملة أسرّوا لأنها ليست من لغة قريش ، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطبه ﷺ بلغته ، ولأنها لكثرتها نسوا على ضعفها ، ولا يخرّج عليها القرآن والحديث ما أمكن اه . قال ابن هشام : وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم : منها قوله تعالى ــ وأسرّوا النجوى الذين ظلموا ــ والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ ، وماقبله خبره ، وأما قوله ﷺ « أومخرجىّ هم » فليس مما نحن فيه لأن مخرجىّ خبر مقدم ، وعلامة رفعه الواو المقلبة ياء مدغمة وهو مضاف ، وياء النفس مضاف اليه ، ومخرجىّ اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم ، وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، وأما المفردات والمفردات المتعاطفات كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه ✲ وقد أسلماه مبعد وحميم

والصحيح

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلِفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ أَحْرُفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ مَا بَعْدَهَا .
وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي وَبِتَاءٍ لِلْمُضَارِعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا نَحْوُ : قَامَتْ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ هِنْدٌ ، وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ نَحْوُ : طَلَعَ الشَّمْسُ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً

فالصحيح أن هذه اللغة لاتمتنع معهما (والصحيح أن الالف والواو والنون) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث : كما أن التاء فى نحو : قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (مابعدها) من المثنى والمجموع ، وقيل ان هذه اللواحق ضمائر : وأنها الفاعل ، وأن المرفوع بعدها : اما مبتدأ مؤخر ، أو بدل منها ، ورد ذلك بأن أئمة اللغة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب ، وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع ، وان أدّى الى الاضمار قبل الذكر (ومنها) : أى ومن أحكام الفاعل (أنه يجب) تذكير الفعل وما فى تأويله اذا كان الفاعل مذكرا حقيقيا مفردا : أومثنى ، أوجمعا سالما بزعيه صحح مفرده : كقام زيد ، أو طلحة ، أوالزيدان ، أوالطلحتان ، أوالزيدون ، أوالطلحات ، ولا نظر لتغييره بتحريك اللام ، فان كان المذكر مجازيا ، وهو مالا يقابله أنثى : كالقمر والفلك والكوكب ، والملك عليه السلام جار فيه التذكير والتأنيث ، ويجب (تأنيث الفعل) : أى وما فى تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ، ويكون تأنيثه (بتاء ساكنة فى آخر الماضى ، وبتاء المضارع فى أوّل المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا) حقيقيا ، وهو ماله فرج متصلا بفعله ، ولم يكن فعله نعم ولا بئس (نحو : قامت هند) هذا مثال الماضى (وتقوم هند) هذا مثال المضارع ، وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب حقيقيا كان نحو : هند قامت ، أو مجازيا كالشمس طلعت ، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقى : كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة (ويجوز ترك التاء) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (ان كان الفاعل) الظاهر حقيقى التأنيث منفصلا عن فعله بغير إلا نحو : حضر القاضى امرأة ، أو متصلا به فى باب نعم وبئس نحو : نعم المرأة هند وبئس المرأة هند ، أو كان الفاعل (مجازى التأنيث) وهو مالا فرج له ، فلا يقابله ذكر كالسماء والأرض والشمس ، فلا يجب تأنيث الفعل معه انفصل بفعله أم لا (نحو طلع الشمس) بتذكير الفعل (وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) ، وإعرابه الواو حرف عطف [illegible] عن المسجد الحرام ، ويجوز أن تكون استئنافية قاله فى المجيد ، ومانافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة [illegible] ظرف مكان ، [illegible] مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه فى محل نصب على الحال إلا أداة حصر ، مكاء خبر كان ، وعلامة نصبه فتح آخره . وقرأ عاصم بخلاف عنه : صلاتهم بالنصب على الخبر ، ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم ، وخطأ أبو على الفارسى هذه القراءة : لأن [illegible] اسما ، والمعرفة خبرا ، ولا يجوز مثل ذلك الا فى ضرورة الشعر كقوله : [illegible]

وَحُكْمُ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ الْمُفْرَدِ ، فَتَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ وَقَامَتِ الْمُسْلِمَتَانِ ، وَقَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ ، وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ ، تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ . وَمِنْهَا أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ ثُمَّ تَذْكُرُ الْمَفْعُولَ نَحْوُ : وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ

وخرّجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس ، واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، والمكاء الصفير ، والتصدية التصفيق : أى جعلوا الصفير والتصفيق موضع صلاتهم التى أمروا بها ، فى ذلك أعظم ذمّ لهم (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع تصحيح) لمذكر أو مؤنث اذا أسند اليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول) فى الفعل الذى فاعله مثنى مذكر (قام الزيدان، و) فى الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط : كما يذكر فى قام زيد (و) تقول فيهما للمؤنث المثنى (قامت المسلمتان ، و) للمؤنث المجموع (قامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا : كما يجب ذلك فى نحو : قامت مسلمة ، واذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما : كما يؤخذ من كلامهم لأن الثانى تابع للأوّل فى الحكم ، فتقول قام زيد وهند بترك التاء ، وقامت هند وزيد بالتاء ، نعم ان كان المؤنث السابق مجازىّ التأنيث ، فالأحسن ترك التاء نحو ـ وجمع الشمس والقمر ـ (وأما جمع التكسير) اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث المجموع مجازىّ يجوز اخلاء فعله من العلامة ، ولم يعتبر ذلك فى الجمع الصحيح لسلامة نظمه ، ومن ثم جاز التأنيث فى جاء البنون ، والتذكير فى نحو : جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت الرجال) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ، ويجوز ترك التاء واثباتها (وقام الهنود ، وقامت الهنود) أيضا فيما اذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء ، أو اسم جنس كاللبن تقول : قام النساء ، وقامت النساء ، وجاءت اللبن ، وجاء اللبن (ومنها) : أى ومن أحكام الفاعل (أن الاصل) : أى الغالب (فيه) : أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بأن يتصل به نحو : ضرب زيد عمرا لأنه كالجزء منه بدليل اسكان آخر الفعل اذا كان الفاعل ضميرا نحو : ضربت لكراهة توالى أربع متحركات . وانما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة ، فدلّ ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول ، فان الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، ويتأخر عن الفاعل كما قال (ثم تذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل : أى لأنه فضلة حقه التأخير (نحو وورث سليمان داود) واعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماض سليمان فاعل ، وعلامة رفعه ضم آخره ، داود مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، والمفعول الثانى محذوف ، والموروث هو العلم والنبوّة ، والذى دلّ على ذلك قوله تعالى قبله ـ ولقد آتينا داود وسليمان علما ـ وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز ، وقد يكون واجبا كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب ، وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو اسمى اشارة أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى عيسى أو هذا ذلك ، أو من فى الدار من على

وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ جَوَازًا نَحْوُ : وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ، وَوُجُوبًا نَحْوُ : شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا ، وَنَحْوُ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ جَوَازًا نَحْوُ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ، وَوُجُوبًا نَحْوُ : فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ . لِأَنَّ اسْمَ الِاسْتِفْهَامِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ .

باب المفعول الذى لم يسمّ فاعله

الباب ، أوغلامى صديقى أوضربتك ، فيتعين فى مثل هذا كون الأوّل فاعلا ، والثانى مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بأن الاجمال من مقاصد العقلاء (وقد يتأخر الفاعل ، ويتقدّم المفعول) عليه على خلاف الأصل (جوازا) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر تقديره والله ، قد حرف تحقيق ، جاء فعل ماض ، آل فرعون مفعول مقدّم ، والنذر فاعل مؤخر (ووجوبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلتنا أموالنا) واعرابه شغل فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث وناضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدّم ، أموال فاعل مؤخر ، وعلامة رفعه ضم آخره ، وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وانما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لوقدّم الفاعل ، والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله ، أوكان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه) أى واذا اختبر ابراهيم ربه بكلمات ، وهى أوامر ونواه كلفه بها ، قيل هى مناسك الحج ، وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة ، واعرابه اذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره اذكر ، ابتلى فعل ماض ، ابراهيم مفعول مقدم ، رب فاعل مؤخر وجوبا اذ لوأخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز (وقد يتقدّم المفعول على الفعل والفاعل) معا (جوازا) لعدم مقتض للوجوب (نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون) واعرابه فريقا مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل ، وفريقا مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل (ووجوبا) كان يكون المفعول متضمنا لماله صدر الكلام (نحو فأىّ آيات الله تنكرون) واعرابه الفاء فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم ، وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف اليه ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل ، وانما وجب تقديم المفعول فى نحو المثال المذكور كقوله تعالى – أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى – (لأن اسم) الشرط و (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا ينافى الصدارة ، وليس تقديم المفعول على الفعل مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه فلايجوز تقديمه ، وذلك لمراعاة أصل الواو إذهى فى الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى .

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هومقامه ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر المصريين والجرجانى والزمخشرى الى

وَهُوَ ٱلِاسْمُ ٱلْمَرْفُوعُ ٱلَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، وَعُمْدَةً بَعْدَ إِنْ كَانَ فَضْلَةً، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَيَجِبُ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا نَحْوُ ضُرِبَتْ هِنْدٌ، وَنَحْوُ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ، وَيَجِبُ أَنْ لَايَلْحَقَ ٱلْفِعْلَ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ أَوْجَمْعٍ إِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوُ ضُرِبَ ٱلزَّيْدَانِ، وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ

أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أوالمؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أوتقديرا نحو ضرب موسى أومحلا نحو ضرب هذا (الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عامله من الفعل أوشبهه واضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به، والمراد بفاعله فاعله فى اصطلاح النحاة، فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فان البقل اسم حذف فاعله الحقيقى: أى أنبت الله البقل فى وقت الربيع (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) بضم الميم اسم مكان، من أقام: أى مقام الفاعل فى أحكامه كلها كما أشار الى ذلك المصنف بقوله: فصار مرفوعا الى آخره. ثم اعلم ان حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه انما يكون لغرض من الأغراض المذكورة فى قول بعضهم:

وحذفك الفاعل للنظام * والسجع والتحقير والاعظام
والخوف والابهام والايثار * والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واختبار * تفطن السامع أومقدار
ذكاء او تحصيلك العدولا * منك الى أقواهما دليلا
ولاحتراز ظاهر عن العبث * وللوفاق فاشكرن من نفث
ولاتظن الحصر فى المذكور * بل ذا هو المعروف فى المشهور

(فصار) بسبب اقامته مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث انه صار (مرفوعا بعد أن كان منصوبا و) صار (عمدة) لايتم الكلام بدونه (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولاتقديمه على الفعل) لقيامه مقام الفاعل، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أوماهو فى تأويله (ان كان) نائب الفاعل (مؤنثا) حقيقيا (نحو ضربت هند) واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة، والتاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل، والأصل ضرب زيد هندا حذف الفاعل اما للجهل به أولغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه فى الاسناد اليه فصار مرفوعا، وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) واعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماض مغير الصيغة، التاء علامة التأنيث، الأرض نائب الفاعل، وعلامة رفعه ضم آخره والتأنيث فى هذا جائز لا واجب لأن الأرض من مجازى التأنيث (ويجب أن لايلحق الفعل) المبنى للمفعول (علامة تثنية أوجمع ان كان) المفعول الذى لم يسم فاعله (مثنى أومجموعا) أوماقى معناهما نحو اثنان وعشرين كما يجب ذلك فى الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتى التثنية والجمع، ولايقال ضربا الزيدان ولاضربوا الزيدون، ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله:

ويسمى

وَيُسَمَّى أَيْضًا النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَهٰذِهِ الْعِبَارَةُ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَخْصَرُ ، وَيُسَمَّى فِعْلُهُ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ ، وَالْفِعْلَ الْمَجْهُولَ وَالْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَاقَبْلَ آخِرِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَاقَبْلَ آخِرِهِ نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مَبْدُوءًا بِتَاءٍ زَائِدَةٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ نَحْوُ تُعُلِّمَ

ألفيتا عيناك عند القفا ✽ أولى فأولى لك ذا واقيه

(ويسمى أيضا) المفعول الذي لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال أبو حيان ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى : أي والمعرب ينبغي له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المغني فالتعبير بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال الفاكهي : وتوسع فيه بأن الأولى يعني مفعول مالم يسم فاعله صارت علما بالغلبة في عرفهم على مايقوم مقام الفاعل من مفعول أوغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعله) الذي بني له ، وشرطه أن يكون متصرفا تاما فالجامد لايبنى له بالاتفاق ، وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل المبني للمفعول) أي المبني على صيغة من حقها الاسناد الى المفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) أي المجهول فاعله ، ويسمى أيضا الفعل المبني للمجهول ، والفعل المغير الصيغة (والفعل الذي لم يسم فاعله) ثم أشار المصنف الى مالاتتأتى الانابة بدونه ، وهو تغير الفعل المبنيّ للمفعول عن صيغته الأصلية فقال (فان كان الفعل ماضيا) مجردا كان أومزيدا فيه (ضم) عند ارادة اسناده الى المفعول (أوّله وكسر ماقبل آخره) تحقيقا كضرب أوتقديرا كقيل وبيع لينفصل بذلك من المبني للفاعل فان أصل صيغته فعل بفتح الفاء فغيروها الى فعل بضم الأوّل وكسر الثاني (وان كان مضارعا ضم أيضا عند إرادة إسناده للمفعول (أوّله) الذي هو حرف المضارعة (وفتح ماقبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أوتقديرا نحو يباع ويقال ، وانما فتح ماقبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي فان كان ماقبل الآخر في الأصل مفتوحا بقي عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيته للمجهول يسمع الكلام بابقاء فتح ماقبل الآخر ، وكذا إذا كان أوّله مضموما في الأصل فانه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم بابقاء ضمة الأصل في أوّله (نحو ضرب زيد) مثال للماضي المبني للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول ، وسكت عن فعل الأمر لأنه لايبنى للمفعول ، وقد يسند للمفعول لاقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته الى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن بعينه ان كان اسم فاعله من الثلاثي المجرد كمضروب نحو زيد مضروب غلامه أوالى زنة المضارع المبني للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة ان كان اسم فاعله من غير الثلاثي كمكرم فتقول زيد مكرم غلامه (فان كان الماضي مبدوءا بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة أولا (ضم أوله وثانيه) تبعا للأوّل (نحو تعلم) بضم التاء والعين ، وهذا مثال تاء المطاوعة ، ومعنى المطاوعة قبول الاثر ، فتقول تعلم العلم ، واعرابه تعلم فعل ماض مغيرة الصيغة ، والعلم نائب الفاعل

وَتُضُورِبَ ، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَةِ وَصْلٍ ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ نَحْوُ : اُنْطُلِقَ ، وَاُسْتُخْرِجَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الْعَيْنِ فَلَكَ كَسْرُ فَائِهِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحْوُ : قِيلَ وَبِيعَ ، وَلَكَ إِشْمَامُ الْكَسْرَةِ الضَّمَّةَ وَهُوَ خَلْطُ الْكَسْرَةِ بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ ، وَلَكَ ضَمُّ الْفَاءِ فَتَصِيرُ عَيْنُهُ وَاوًا سَاكِنَةً نَحْوُ ، قُولَ وَبُوعَ

(وتضورب) بضم التاء والصاد ، وهذا مثال الفعل الذى فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضورب فى الدار حملة فى الدار فى محل رفع نائب الفاعل وأصله تضارب فقلبت الألف فيه واوا لوقوعها بعد ضم ، وانما ضم ثانى ماابتدىء بتاء زائدة لأنه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وان كان) أى الماضى (مبدوءا بهمزة وصل) وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الدرج ولاتكون فى المضارع ، والأصل فيها الكسر ، وقد تفتح وقد تضم (ضم أوله وثالثه) تبعا لأوّله ولافرق بين كونه لازما (نحو انطلق) بزيد (و) متعديا نحو (استخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقى على فتحه لا لتبس فى الدرج بفعل الأمر فى مثل انطلق ، واستخرج . فان قلت قد ذكر الزجاجى فى الجمل أنه لايجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين . قلت خصه أبو البقاء بمالايتعدى بحرف جرّ ، ومثله بقام وجلس ، وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بدون مخبر عنه ، وذلك محال . وفى الايضاح للفارسى الفعل الذى لايتعدى لايبنى للمفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام اه . فان قلت لم كسروا ثالث انقيد واختير مع أنهما مبدوآن بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختير وانقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضى المعتل العين كقال وباع فاختير مثل سع ، وانقيد مثل قيل (وان كان الماضى معتل العين) بالياء ، وهو ثلاثى كقال وباع (فلك) فيه ثلاث لغات (كسر فائه) كسرا خالصا ، وهذه هى اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم (فتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو ، واعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو الى القاف بعد اسكانه ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط : لأن أصله بيع نقلت حركة الياء الى الباء بعد اسكانه ، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك اشمام الكسرة الضمة) وهى لغة كثير من قيس وأكثر بنى سعد وبها قرأ ابن عامر والكسائى فى قيل وغيض ثم فسر المصنف الاشمام بقوله (وهو خلط الكسرة) أى كسرة فاء الفعل (بشىء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الاشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتى الضمة والكسرة ، هذا هو المعروف والمشهور المقروء به ، وينبغى أن يسمى روما . وقال المرادى [illegible] أى الاشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم ، وهو الأقل يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن ثم تمحضت الياء اه . (ولك ضم الفاء) بخلاص (فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول ، و بيع حذفت حركة العين [illegible] وقلبت الياء واوا فى الثانى لسكونها وانضمام ماقبلها ، وهذه اللغة : وهى الضم الخالص لغة [illegible] [illegible] كلام هذيل و [illegible] من قوم من ضبة وتميم وبنى أسد ، ومن ذلك

وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ ، وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ، وَضُرِبَ مَثَلٌ ، وَقُضِيَ الْأَمْرُ ، وَقُتِلَ الْخَرَّاصُونَ ، وَيُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ . وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ : ضُرِبْتُ ، وَضُرِبْنَا ، وَضُرِبْتَ

قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت * ليت شباباً بوع فاشتريت

فبوع مبني للمفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة الفعل ونائب الفاعل خبر ليت الأولى ، وشباباً اسمها ، وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر ، وليت الوسطى فاعل ينفع ، وشيئاً مفعول مطلق : أي نفعاً ، قاله ابن هشام . وقال العيني شيئاً مفعول به (والنائب عن الفاعل على قسمين : ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) ويرفعه الماضي والمضارع اما بالضمة نحو (واذا قرئ القرآن) واعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان ، قرئ فعل ماض مغير الصيغة ، القرآن نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى ــ يأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ــ واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة مثل نائب الفاعل ، وضرب المثل جعله ووضعه ، وأصله وضع شيء على آخر . قال السيوطي في حواشي البيضاوي : ضرب المثل هو ذكر لشيء أثره يظهر في غيره ، وهو من ضرب الدرهم لتأثير السكة فيه اهـ (وقضي الأمر) واعرابه قضي فعل ماض مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل ، أصله والله أعلم ، وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به ، وناب عنه المفعول (و) اما بالواو نحو (قتل الخراصون) أي لعن الكذابون ، واعرابه قتل فعل ماض مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) نحو (يعرف المجرمون) واعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة المجرمون نائب الفاعل ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم ، وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم أي الاثم أو الاثم العظيم . والمراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسيماهم ، وهي زرقة العيون وسواد الوجوه (و) النائب (المضمر) اما منفصل مرفوع نحو ما ضرب الا أنا أو نحن أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن أو هو أو هي أو هما أو هم أو هن ، ولم يذكره المصنف اكتفاء منه بالمتصل ، واما متصل مرفوع أو مجرور ، ولم يذكر المصنف المجرور ، وذلك نحو سير بي أو يسار بي أو بنا أو بك أو بكما أو بكم أو بكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن ، فسير فعل ماض مغير الصيغة ، ويسار فعل مضارع مغير الصيغة وبي جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل ، والمرفوع المتصل اثنا عشر كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء ، واعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء ضمير في محل رفع نائب الفاعل . وأصل ذلك ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو ياء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئته الاتصال فعدل الى مرادفه ، وهو تاء المتكلم ، وغيرت صيغة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء

إِلَى آخِرِ مَاتَقَدَّمَ ، لَكِنْ يُبْنَى الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ وَيَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ . الْأَوَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، الثَّانِي الظَّرْفُ نَحْوُ جُلِسَ أَمَامُكَ وَصِيمَ رَمَضَانُ ، الثَّالِثُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ

وفتح التاء للمخاطب فهي ضمير متصل بارز في محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحا لأنها أعرف الضمائر ، وأشار الى البقية بقوله (الى آخر ماتقدم) في فصل المضمر ، وهي ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت ، وضربا وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله ، وجميع ماتقدم من الضمائر يرفعه الماضي والمضارع واسم المفعول (لكن) هذا استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه لاينوب عن الفاعل الا المفعول فقط فبين هنا أنه قد ينوب عنه غير المفعول فقد (يبنى الفعل للمفعول) بأن يضم أوله ماضيا كان أومضارعا ويكسر ماقبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة) أمور بل خمسة : الأربعة المذكورة ، والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لاتقع فاعلا على الصحيح الا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مارادفه كالوحي والالهام ، وذلك نحو ـ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم ـ فجملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل ونحو ـ قيل يانوح اهبط ـ الى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول ولعل المصنف لم ينبه عليه لأنه في معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به (الأول المفعول به كما تقدم) وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ، ولهذا قدمه . نعم لايجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ، ولا الثالث من باب أعلم ، ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني) مما ينوب عن الفاعل (الظرف) زمانيا كان أومكانيا بشرط أن يكون كل منهما متصرفا : أي يستعمل ظرفا تارة ، وغير ظرف أخرى فخرج نحو إذا وعند وهنا وثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلايجوز نيابته ، وأن يكون مختصا : أي دالا على معين ، فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية وجانب فلايجوز نيابته (نحو جلس أمامك) واعرابه جلس فعل ماض مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وصيم رمضان) أي شهر رمضان ، وحذف لفظ شهر جائز ، والذي مشى عليه أكثر النحويين جواز اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور الا أنه كثر ذلك في ثلاثة منها ، وهي رمضان وربيع الاول وربيع الآخر حتى قال بعضهم : لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا اليه لفظ شهر الا هذه الثلاثة . وقال السعد التفتازاني أطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف ، والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر اهـ لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وانما اسمه رمضان أي بحذف لفظ شهر ، واعرابه صيم فعل ماض مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ، ومختصان بالاضافة في الأول والعلمية في الثاني (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن لا يلزم وجها واحدا في الاستعمال كمذ فانها تختص بالزمان ، ورب فانها تختص بالنكرة فمجرورهما لا يصلح للنيابة

نحو

نحوُ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ، الرَّابِعُ الْمَصْدَرُ نحوُ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلَا يَنُوبُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ غَالِبًا ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ

عن الفاعل (نحو ولما سقط فى أيديهم) أى ندموا على عبادة العجل ، وكل من ندم فقد سقط فى يده ، واعرابه لما رابطة لوجود شىء بوجود غيره ، وقول بعضهم لما طرف زمان بمعنى الحين مبنىّ على أنها اسم بمعنى الحين ، وهو ماذهب اليه بعض النحويين ، وذهب الجمهور الى أنها حرف رابط بوجود غيره ، سقط فعل ماض مغير الصيغة ، فى أيدى جار ومجرور فى حرف جر أيدى مجرور بفى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى — غير المغضوب عليهم — فمغضوب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، عليهم جار ومجرور فى محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهى وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو اختيار ابن مالك ، والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة ، والجار انما جىء به لايصال معنى الفعل الى الاسم اﻫ . وقال ابن عقيل : والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لايتبع على محله خلافا للبديع ، والنهاية . وقال ابن مالك طمامعا اﻫ وعلى الصحيح تقول فى اعراب الجار والمجرور اذا وقع فى محل نائب الفاعل فى نحو سقط فى أيديهم فى حرف جر أيدى مجرور بفى فى محل رفع نائب الفاعل ، وتقول فى نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر والهاء ضمير متصل مجرور بعلى فى محل رفع نائب الفاعل ، وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو المجرور ، لا الجملة بأسرها (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (المصدر) : أى المفعول المطلق فانه يسمى بذلك : وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفا : أى غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة معاذ الله وسبحان الله ، مختصا : أى مفيدا زيادة على معنى عامله اما بتحديد كضرب ضربتان أو باضافة كضرب ضرب الامير أو بأل كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) واعرابه الفاء عاطفة اذا ظرف لما استقبل من الزمان نفخ فعل ماض مغير الصيغة فى الصور جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة ، أو بوصف مقدر نحو — فمن عفى له من أخيه شىء — أى عفو ما من جهة أخيه ، خرج غير المختص ، وهو مالا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد : فلا يجوز نيابته نحو ضرب (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فى توقف فهم معنى الفعل عليه ، بخلاف سائر المفاعيل . فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا فى داره تعين فى هذا المثال زيد للنيابة ، ومع عدم المفعول فالجميع سواه فى جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الاصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة (غالبا) أتى به اشارة الى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبى جعفر — ليجزى قوما بما كانوا يكسبون — وقول الشاعر .

أتيح لى من العدا نذيرا ＊ به وقيت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (واذا كان الفعل) المبنى للمفعول (متعديا لاثنين)

جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِباً عَنِ الفَاعِلِ وَيُنْصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا نحوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا

باب المبتدإ والخبر

المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَهُوَ قِسْمَانِ : ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ ،

أصلهما المبتدا والخبر تعين نيابة الأوّل على الأصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائما، ولايجوز ظن زيدا قائم ، أوليس أصلهما ذلك وذلك فى باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائبا عن الفاعل) والأولى نيابة المفعول الأوّل (وينصب الثانى منهما) : أى الذى لم يجعل نائبا سواء الأوّل أوالثانى (نحو أعطى زيد درهما) واعرابه أعطى فعل ماض مغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأوّل لأعطى ودرهما مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوبا، وقد تقدّم أن الثانى من باب أعطى تمنع اقامته ان أوقع فى لبس كأعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه اذا بنى للمفعول نيابة الأوّل فتقول أعطى زيد عمرا ولايجوز نيابة الثانى سواء تقدّم أوتأخر للالباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولايتبين المأخوذ من الآخذ الابالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أوأعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والغرض العكس قاله فى التصريح .

باب المبتدا والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات ، وجمعهما فى باب واحد لتلازمهما غالبا ، والتسمية بالمبتدا والخبر هى التسمية الشهيرة ، وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه ، والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى والبيان يقولون المسند والمسند اليه ، وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوى وعامل الفاعل لفظى ، وما كان عامله لفظيا أقوى مما عامله معنوى (المبتدأ هو الاسم) الصريح نحو زيد قائم ، أوالمؤوّل به كالمصدر المؤوّل من أن والفعل الآتى فى كلامه (المرفوع) لفظا أوتقديرا أومحلا (العارى) : أى المجرد (عن العوامل اللفظية) وهى كان وأخواتها وان أخواتها وظن وأخواتها ، خرج بالاسم الفعل والحرف والجملة ، وأما قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فالحق أنه مؤوّل بالمصدر : أى سماعك ، وكذا قوله تعالى ـ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ـ فانه فى تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه ، وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد ، وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر ، وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبر ان وأخواتها لكون عاملها لفظيا وهو الفعل ، واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرّد الاسم للاسناد فان الصحيح أنه العامل فى المبتدا (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) وقد تقدّم بيان المراد بكل منهما ، ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه ، بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له افرادا ، وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا غالبا ، ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو ، وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم وأنتن أفضل رجال ونساء

وَهُوَ أَنَا وَأَخَوَاتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ . وَالظَّاهِرُ قِسْمَانِ : مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ ، وَمُبْتَدَأٌ لَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ . فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : اللَّهُ رَبُّنَا ، وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَالثَّانِي وَهُوَ

وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن فعولا يستعمل للمذكر والمؤنث ، فالمضمر اثنا عشر ضميرا ، منفصل (وهو أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان نحو أنا قائم أو مؤنثا نحو أنا قائمة (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر) وهي نحن للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مذكرا كان نحو نحن قائمون ، أو مؤنثا نحو نحن قائمات ، وأنت بفتح التاء للمخاطب نحو : أنت قائم ، وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو : أنت قائمة ، وأنتما للمثنى المخاطب مذكرا نحو : أنتما قائمان ، أو مؤنثا نحو : أنتما قائمتان ، وأنتم لجمع المذكر المخاطب نحو : أنتم قائمون ، وأنتنّ لجمع المؤنث المخاطب نحو : أنتنّ قائمات ، وهو للمذكر الغائب نحو : هو قائم ، وهي للمؤنثة الغائبة نحو : هي قائمة . قال الرضيّ : والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة ، وعند الكوفيين للاشباع ، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما : والأول هو الوجه ، وهما للمثنى الغائب مذكرا نحو : هما قائمان ، أو مؤنثا نحو : هما قائمتان ، وهم لجمع المذكر الغائب نحو : هم قائمون ، وهنّ لجمع المؤنث الغائب نحو : هنّ قائمات ، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبنيّ لا يدخله اعراب ، فتقول في نحو : أنا قائم أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ قائم خبر ، وهكذا تقول فيما بعده (و) المبتدا (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكورا أم محذوفا (ومبتدأ) لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سدّ مسدّ الخبر) : أي استغنى به عن ذكر الخبر ، لا بمعنى أن الخبر حذف فسدّ هذا مسدّه ، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا كالأمثلة الآتية ، أو ضميرا منفصلا نحو :

* خليلي ما واف بعهدي أنتما *

(فالأول) : أي المبتدأ الذي له خبر (نحو الله ربنا) واعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء . قال الأزهري : والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أوّلا لثان بحيث يكون الثاني خبرا عن الأوّل . وقال ابن هشام : الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد ، ربنا خبر مرفوع بالمبتدا على الأصح (ومحمد رسول الله) واعرابه محمد مبتدأ رسول خبر ، ولفظ الجلالة مضاف اليه . ثم اعلم أنه تعين في المثالين المذكورين أن يعرب : الأوّل منهما مبتدأ والثاني خبرا ، ولا يجوز العكس : كما يفيده قول ابن الحاجب ، واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من أبوك ، أو كانا معرفتين أو متساويين نحو : أفضل منك أفضل مني ، أو كان الخبر فعلا له وجب تقديمه اه . وعلة منع اعراب الأوّل خبرا والثاني مبتدأ في نحو المثالين الالتباس . وقال السماميي في المنهل الصافي : والأصل تقديم المبتدا على الخبر ، واحتمل الخبر سببا تعريفا اتفقت رتبتهما فيه نحو الله ربنا ، أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد لأن في جعل الأوّل خبرا مع صحوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذي هو تقديم المبتدا من غير [illegible] هذا هو المشهور . وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وهو قول أبي عليّ . وقيل ان اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ : والا فالسابق ، وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر ، وهو اختيار ابن هشام اه (والثاني) وهو المبتدأ الذي لا خبر له (وهو) ما كان

اَسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ نَحْوُ أَقَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَهَلْ مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ ، وَمَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ

رافعا لمكتف به عن الخبر وصفا كان وهو (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتى أمثلتهما فى المتن والصفة المشبهة نحو: ما أحسن وجهه ، واسم التفضيل فى لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو : ما أجمل منك أخوك ، وما أحسن منه أنت ، أوجامدا مؤولا بالمشتق كالمنسوب نحو : ماقرشيّ أنت وغير مكيّ زيد وما مدنيّ عمروأى غيرمنسوب لقريش ومكة والمدينة ، ومثله نحو : مارجل أبوك : أى غير كامل فى الرجولية ، وهل أسد أخوك : أى شجاع (اذا تقدم عليهما نفي) : أى لايرفعان مكتفى به الا اذا تقدمهما نفي بحرف كما سيأتى فى أمثلة المتن أو نفي بفعل نحو : ليس قائم العمران ، فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهواسم فاعل يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سدّ مسدّ خبر ليس ، أوباسم نحو: غير قائم الزيدان ، فغيرمبتدا وقائم مضاف اليه ، والزيدان فاعل بقائم سدّ مسدّ الخبر لأن المعنى ماقائم الزيدان (أو استفهام) بحرف كما سيأتى فى المتن ، أو اسم نحو : كيف جالس العمران ، واعرابه كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من العمران ، وقدّم لأن الاستفهام له صدر الكلام ، جالس مبتدأ وهواسم فاعل والعمران فاعل سدّ مسدّ الخبر (نحو أقائم زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام ، واعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سدّ مسدّ الخبر (وماقائم الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفى ، واعرابه مانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل ، الزيدان فاعل سدّ مسدّ خبرما الحجازية ، ويجوز أن تعرب مانافية تميمية فلا يكون لها اسم ولاخبر ، ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام ، واعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدا ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سدّ مسدّ الخبر ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفى ، واعرابه مانافية حجازية مضروب اسمها ، وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، العمران نائب الفاعل سدّ مسدّ خبرما ، وانما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه فى معنى الفعل بدليل أنه لايصغر ولايوصف والفعل لايخبر عنه فكذا ما فى معناه ، فلو كان المرفوع غير مكتفى به نحو : أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر ، وأقائم خبر مقدم وأبواه فاعل أقائم ، واذا لم يتقدم نفي أواستفهام نحو : قائم الزيدان ومضروب العمران ، فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ ، والبصريون يمنعون ذلك . قال فى المغنى : وهل تقدم النفى والاستفهام شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان أرجحهما الثانى ، وتمثيل المصنف يفيد أن الرافع لما لم يسدّ مسدّ الخبر لايرفع الا الاسم الظاهر ، وذكر فى الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو : ماقائم أنتما ، وما مضروب أنتما ، وأقائم أنتما ، وهل مضروب

ولا

وَلاَ يَكُونُ ٱلْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِلاَّ بِمُسَوِّغٍ ، وَٱلْمُسَوِّغَاتُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى ٱلنَّكِرَةِ نَفْيٌ أَوِ ٱسْتِفْهَامٌ نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَهَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى أَإِلٰهٌ مَعَ ٱللهِ ، وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ،

أيضا ، وفي ذلك خلاف ، وفي المنهل الصافي على قول الماتن رافع غير مستتر هذا يشمل الظاهر نحو : أقائم الزيدان ، وهذه لا خلاف فيها ، والضمير المنفصل نحو : أقائم أنت ، وهذه فيها خلاف ، فالبصريون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول ، وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه ، والكوفيون يوجبون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أماليه الاجماع على ذلك ونسب الى الوهم في نقله اهـ (ولا يكون المبتدا نكرة) لأن الغرض من الاخبار الافادة وهي منتفية اذا كان المبتدأ نكرة ، وعبارة الأزهري : ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لا تفيد غالبا : أي لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر ، والحكم على المجهول لا يصح . وقال الدماميني : القسم الأول من قسمي المبتدا وهو ما كان مسندا اليه ، وأما القسم الثاني ، وهو مارفع مكتفى به بعد نفي أو استفهام فذلك لازم التنكير لا يعرّف بوجه لشدّة شبهه بالفعل ، ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له اذا فيما نحن فيه اهـ (إلا) اذا أفادت تلك النكرة ، والغالب حصول الفائدة بها (بمسوّغ) : أي بسبب موجب للابتداء بها لقلة الابهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والمسوغات) لذلك (كثيرة) أنهاها عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية الى أربعة وعشرين ، وابن عصفور في كتابه المقرّب الى نيف وثلاثين ، وابن عقاء في الدرر البهية الى أربعة وعشرين . ثم قال : وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع في الشيء الواحد مسوّغات ، وأنت اذا بسطتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمّل ، وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادي : ان مرجع المسوغات الى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهي : تبعا لابن الحاجب مرجعها الى التخصيص بوجه ما اهـ (منها) : أي من المسوغات (أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الأفراد وشمولها فنفيت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام في معنى النفي . وقال ابن الحاجب : الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو : أرجل في الدار أم امرأة : كما مثل به في الكافية ، وليس كما قاله في المغني ، فمثال النفي (نحو ما رجل قائم) [illegible] نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتمال كون ما نافية عاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة في كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هل رجل [illegible]) هل [illegible] حرف استفهام رجل مبتدا جالس خبره (وقوله تعالى أإله مع الله) [illegible] الهمزة للاستفهام الانكاري ، إله مبتدأ مع ظرف مكان ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، والظرف وما أضيف اليه شبه جملة متعلق بواجب الحذف تقديره كائن في محل رفع [illegible] (ومنها) : أي من المسوّغات (أن تكون) : أي النكرة (موصوفة) بصفة لم يحصل بها التخصيص قبل كونها كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح [illegible] له مبتدأ ، واعرابه اللام [illegible] المبتدأ [illegible]

وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً نَحْوُ ، خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا مُقَدَّمَيْنِ عَلَى النَّكِرَةِ نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ ، وَفِي الدَّارِ امْرَأَةٌ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ

نحو : السمن منوان بدرهم ، واعرابه السمن مبتدأ ، منوان مبتدأ ثان ، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه ، وجملة بدرهم فى محل رفع خبر ، وفى معنى وصف النكرة تصغيرها نحو : رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك (ومنها أن تكون) : أى النكرة المبتدأ بها (مضافة) الى نكرة أخرى أو الى معرفة والمضاف مما لا يتعرّف بالاضافة ، فالأول (نحو خمس صلوات كتبهنّ الله) : أى فرضهنّ الله على المكلفين فى اليوم والليلة . قال أعرابى « هل علىّ غيرها يارسول الله ؟ قال لا الا أن تطوّع ، قال والله لا أزيد على هـذا ولا أنقص ، فقال النبىّ ﷺ أفلح ان صدق ، أو قال دخل الجنة ان صدق » واعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف اليه كتب فعل ماض ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والنون علامة جمع الأناث ، الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره : والثانى نحو مثلك لايبخل ، وغيرك لايجود ، فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن اضافته الى الضمير لا تفيده تعريفا لأنه عريق فى التنكير ، ولكنه تخصص بالاضافة ، ومما يتعرّف بالاضافة حسب نحو ـ حسبنا الله ـ وأىّ نحو ـ أيكم زادته هذه إيمانا ـ بخلاف نحو : غلام زيد فانه معرفة محضة لأن اضافته تفيد التعريف ، ثم ماذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة الى نكرة أخرى أو الى معرفة والمضاف مما لا يتعرّف بالاضافة محله فيما إذا ذكر المضاف اليه ، فان لم يذكر المضاف اليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد : أى سلام الله تعالى وصلاته ، أو سلامى وصلاتى ، وقوله تعالى ـ كلّ له قانتون ـ : أى الخلق ، وكلّ يموت : أى كل أحد . واختلف فى كل عند التجرد عن الاضافة ، فقال الأخفش والفارسى وابن درستويه : انها نكرة ، والذى عليه سيبويه والجمهور أنها حينئذ معرفة (ومنها) : أى ومن المسوغات (أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا) مما يصلح الاخبار به بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للاخبار حينئذ بخلاف نحو : عند رجل تمرة ، وفى دار رجل ، إذ لافائدة فى الاخبار بذلك (مقدّمين على النكرة) فان تأخرا عنها نحو : مال عندى ورجل فى الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن عقيل : والحق ماقاله ابن هشام من أنه لامدخل للتقديم فى التسويغ ، وانما اشترط توهم الصفة حيث الدس بالصفة وجب التقديم ، وحيث فهم المراد جاز التقدم . كما صرح به الجرمى والواحدى نحو : رجل بالباب اهـ (نحو عندك رجل) واعرابه عند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة والظرف ، وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفى الدار امرأة) واعرابه فى الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ، ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة فى الدار لالتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفى الدار حينئذ فى محل الخبر ، وكونه فى محل الصفة وبالتقديم يتعين كونه خبرا (نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) واعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه

وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا مُؤَوَّلاً مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ نَحْوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ، أَيْ صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَإٍ

مبنيّ على فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لأجل الاضافة ، وناضمير متصل فى محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدّم ، ومزيد مبتدأ مؤخر ، وفى القاموس ولدن بضمتين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند اه . وفى الخبيصى ما حاصله : ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى ، وقد جاء لده ولد ولدن وهى بمعنى عند الا أنها أخصّ إذ عندى يتناول ما كان فى ملكك حضرك أولم يحضرك ، ولدى لاتتناول الاماحضر ، وتقلب ألف لدى ياء مع المضمر كألف الى وعلى غالبا ، وقد يستغنى عنه كقوله :

ألاكم يا خفاعة لالانا * عز الناس الضراعة والهوانا

فلو برئت عقولكم بصرتم * بأن دواء دائكم لدانا

وذلكم إذا واقتموها * على قصر اعتمادكم علانا

أى اليكم لاالينا ولدينا وعلينا اه (وعلى أبصارهم غشاوة) واعرابه الواو ابتدائية على حرف جر ، أبصار مجرور بعلى ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدّم غشاوة مبتدأ مؤخر .

[تنبيه] نقل الفاكهى عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة ، فاذا حصلت فأخبر عن أىّ نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت إذ لاتخلو عن تكلف وضعف ، وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب ، وكوكب انقضّ الساعة اذا كان المخاطب لايعرف ذلك . قال ابن عقيل بعد نقله لذلك : وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لامحيد عنه وهو المنقول عن سيبويه ، فانه لم يشترط فى الابتداء بها سوى حصول الفائدة اه (وقد يكون المبتدأ مصدرا مؤوّلا) : أى بالاسم الصريح ، وتأويله (من أن والفعل) وان كان غير اسم فى الصورة الظاهرة (نحو وأن تصوموا خير لكم) واعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب ، تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدا والتقدير وصومكم ، وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور فى محل رفع نعت لخير ، قاله أبو البقاء (أى صومكم خير لكم) ومثله قوله تعالى — ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره — أى قيام السماء والارض بأمره ، وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ يكون اسما موصولا الامن موصول حرفىّ وصلته كما مثل . ولكن قال ابن عنقاء فى الدرر قوله المؤوّل شمل المؤوّل بدون سابك منه بجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظرا للمعنى نحو — سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون — فدعوتموهم مبتدا وأنتم صامتون معطوف عليه ، وسواء خبر مقدم : أى دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله — سواء علينا أجزعنا أم صبرنا — سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم — أى استغفارك وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء ، وقال الأخفش الجملة فاعل سواء . وقال الفارسى خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذى تتمّ به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا ومجرورا (مع مبتدا) غير

وَهُوَ قِسْمَانِ مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ : فَالْمُفْرَدُ نحوُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ، وَزَيْدٌ أَخُوكَ . وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ إِمَّا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نحوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ

الرافع المكتفى به عن الخبر ، خرج ماتمت به الفائدة مع غير المبتدا كالفاعل ونائبه لأنه وان تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدا ، وخرج مرفوع المكتفى بمايسد مسد الخبر نحو ماقائم الزيدان لأنه وان تمت به الفائدة لكن رافعه لاخبر له لأنه فى معنى الفعل والفعل لايخبر عنه (وهو) : أى الخبر (قسمان) : الأول (مفرد) وهو هنا مايقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور ، وفى باب الاعراب مايقابل المثنى والمجموع ، وفى باب النداء ولا التبرئة مايقابل المضاف وشبهه ، وفى باب العلم مايقابل المركب (و) الثانى (غير مفرد) وهو الجملة وشبهها من الظرف والمجرور (فالمفرد) ويجب مطابقته للمبتدا حيث أمكن افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا (نحو زيد قائم) واعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره ، قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (والزيدان قائمان) واعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وقائمان اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هما (والزيدون قائمون) واعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وزيد أخوك) واعرابه زيد مبتدا وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الاسماء الستة ، هذا كله فى المذكر ، ويقال فى المؤنث : هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند أختك ، واذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث ، فيقال زيد وهند قائمان ولايقال قائمتان ، ثم المفرد ان كان مشتقا تحمل ضميره مالم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أوقائم أنت اليه ، وان كان جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدا الا ان أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولابد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدا ، والا كانت أجنبية عنه فلايصح الاخبار بها عنه ، نعم ان كانت الجملة عين المبتدا جاز خلوها من الرابط وذلك بان تقع خبرا عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشان والكلام والقول واللفظ والامر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخير المضاف إلى مفرد كذلك كخير الكلام لاإله إلاالله . ثم الأصل فى الرابط كونه ضميرا مذكورا كان أومحذوفا نحو ـ وكلٌ وعد الله الحسنى ـ أى وعده على قراءة من رفع كل ، وهوابن عامر وقد يأتى الرابط غير ضمير كاسم الاشارة نحو ـ ولباس التقوى ذلك خير ـ واعادة المبتدا بلفظه نحو ـ القارعة ماالقارعة ـ أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأئمة وعمومه يشمل المبتدأ نحو ـ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا ـ فان من أحسن عملا يشمل الذين آمنوا ، وكذلك زيد نعم الرجل ان كانت أل لعموم الجنس وأل النائبة مناب الضمير نحو ـ فأمامن طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هى المأوى ـ : أى مأواه ثم الجملة اما (اسمية) وهى ماصدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) واعرابه زيد مبتدا أول وجاريته

وَقَولِهِ تعالى وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ . وَإِمَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نحو زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَوْلِهِ تعالى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَايَشَاءُ ، وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ ، اللهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ

مبتدأ ثان وذاهبة خبرالمبتدا الثانى ، وجملة المبتدا الثانى وخبره فى محل رفع خبرالمبتدا الأوّل والرابط بين المبتدا الأوّل وخبره الهاء من جاريته . واعلم أن النحويين قسموا الجملة الى صغرى وكبرى وشرح ذلك فى قواعد النحو لابن هشام وشرحها للازهرى وغيره (وقوله تعالى ــ ولباس التقوى ذلك خير) اذا قدّرت ذلك مبتدأ ثانيا فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور، وذلك مبتدأ ثان وخير خبرالمبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره خبرالمبتدا الأوّل والرابط اسم الاشارة ، وأما اذا قدّرت ذلك بدلا من لباس التقوى أوعطف بيان عليه فالآية حينئذ لاشاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفردا (وقل هو اللهأحد) واعرابه هوضميرمنفصل فى محل رفع مبتدأ أوّل ، الله مبتدأ ثان ، أحدخبرالمبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الأوّل ، وهى نفس المبتدا فى المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدا كما قال ابن مالك فى الخلاصة * وان تكن إياه معنى اكتفى * بها ، وذلك لأما اذا قدّرنا هو ضمير شأن فجملة الله أحد عينه فى المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر : أى الشأنالله أحد وأما اذاقدّرنا هوضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهوالله ، أحد خبر بعد خبر أو بدل . قال الأزهرى ومما الجملة فيه نفس المبتدا فى المعنى قولهم : هجيرى أبى بكر لاإله إلا الله : أى عادته ودأبه هذه الكلمات : أى الاكثار من ذكرها (واما جملة فعلية) وهى ماصدّرت بفعل (نحو زيد قام أبوه) واعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدا ، والرابط بينهما الهاء منأبوه (وقوله تعالى ، وربك يخلق مايشاء) واعرابه الواوحرف عطف ربّ مبتدأ والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ماسم موصول بمعنى الذى فى محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لامحل لها من الاعراب ، والعائد محذوف تقديره يشاؤه ، وجملة يخلق مايشاء فى محل رفع خبرالمبتدا ، والرابط بينهماالضميرالمستتر فى يخلق (والله يقبض ويبسط) واعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى اعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (الله يتوفى الأنفس) واعرابه اللهمبتدأ ، يتوفى فعل مضارع [illegible] مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، الأنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبرالمبتدا ، وتمثيله الجملة بالخبرية قد يوهم اشتراط كون الجملة [illegible] خبرية [illegible]

وَإِمَّا شِبْهُ ٱلْجُمْلَةِ : وَهُوَ شَيْئَانِ ، ٱلظَّرْفُ وَٱلْجَارُّ وَٱلْمَجْرُورُ : فَالظَّرْفُ نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَٱلسَّفَرُ غَدًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ، وَٱلْجَارُّ وَٱلْمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٌ فِي ٱلدَّارِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ

الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية نحو زيد اضرب به أولا تضربه ، والقسمية نحو زيد والله لتكرمنه والشرطية نحو زيد ان جاءك فأكرمه (واما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وهو شيآن) الأول (الظرف) الزمانى أوالمكانى بشرط أن لايكون من الغايات كقبل و بعد وفوق وتحت ، إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه فانها تبنى حينئذ على الضم فلاتقع خبرا ولاصفة ولاحالا ولاصلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة . قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى ـ كيف كان عاقبة الذين من قبل ـ اه فقد وقع صلة (و) الثانى (الجار والمجرور) ولوقال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح ، لالهما معا خلافا لابن مالك ، ثم شرط كلّ من الظرف والمجرور أن يكون تاما بأن تتم به الفائدة اذا قرن بالمبتدا نحو الحمد لله ، ولدينا مزيد ، بخلاف الناقص ، وهومالاتتم به الفائدة معه نحو بكرأمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فالظرف) التامّ الواقع خبرا عن المبتدا (نحو زيد عندك) واعرابه زيد مبتدا عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف فى محل جرّ بالاضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقرّ (و) نحو (السفر غدا) واعرابه السفر مبتدأ ، غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقرّ (وقوله تعالى ، والركب أسفل منكم) واعرابه الركب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر ، ومنكم جار ومجرور فى محل نصب صفة لأسفل ، وفى حواشي الجلالين للجمل : والركب أسفل منكم الواوعاطفة مابعدها على أنتم لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوّهم ، و يجوز أن تكون واوالحال وتكون الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى ـ بالعدوة القصوى والركب ـ كما فى القاموس ركبان الأبل وهو اسم جمع لراكب أوجمع له وهم العشرة فصاعدا ، وقديكون للخيل : أى والركب كائنون بمكان أسفل منكم ، فأسفل منصوب على الظرف وهو فى الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف : أى والركب فى مكان أسفل من مكانكم اه وفى الحميد أجاز الأخفش والكسائى والفرّاء أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أوّل الكلام : أى وموضع الركب أسفل اه وقدأفهم تمثيله بالظرف الزمانى والمكانى أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزمانى لايخبر به الاعن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ، ولايخبر به عن الذات كماسيأتى بخلاف المكانى فانه يخبر به عن الذوات نحو زيد خلفك ، والمعانى نحو الخير أمامك (والجار والمجرور) التامّ الذى يخبر به عن المبتدا (نحو زيد فى الدار) واعرابه زيد مبتدا وفى الدار جار ومجرور شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه

و يتعلق

وَيَتعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا خَبَرًا بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ ، وَلَا يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ ، وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَعَانِي نَحْوُ الصَّوْمُ الْيَوْمَ وَالسَّفَرُ غَدًا ، وَقَوْلُهُمْ : اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ مُؤَوَّلٌ

جملة فى محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أومستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا) أوصلة أوصفة أوحالا (بمحذوف) وجوبا فلايجوز اظهاره فى الكلام ولابدّ من تقديره كونا عاما كالحصول ، والاستقرار ، والكون ، والثبوت ، والوجود ، والوقوع ، فيتعين تقدير واحد من هذه ، ثم الذى ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق فى غير الصلة بصيغة الاسم ، فلذا قال المصنف (تقديره كائن أومستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف . وقيل هو مجموعهما ، أما فى الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق كونا خاصا كقائم وجالس الا لدليل يدل عليه ، وحينئذ يكون الحذف جائزا لاواجبا ، و إذا قدرنا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو : أى غير متحمل للضمير ولوجعلناه من كان الناقصة لكان الظرف فى موضع الخبر فتقدير كان أخرى ، وعند ذلك تتسلسل التقديرات اه فى الدرر البهية (ولايخبر ظرف الزمان عن الذات) والمراد به ماقام بنفسه و يقابلها العرض وهو مالا يقوم بنفسه و يقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) ولاعمرو غدا لعدم الفائدة إذلا تختص الذات بزمن دون زمن فاذا أفاد الاخبار به عن الذات بان كان المبتدا عاما والزمان خاصا كنحن فى شهر رمضان والناس فى زمان طيب جاز الأخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان. قال ابن عقيل : والحق جواز نحو زيد فى زمان طاب له ، وان كان المبتدا خاصا لوجود الفائدة فالمدار عليها اه (وإنما يخبر به) : أى بظرف الزمان (عن المعانى) جمع معنى ، وهو ماعدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلابدّ لكل حدث من زمان يختص به ففى الاخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فان نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) واعرابه الصوم مبتدا ، اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة فى محل رفع خبر المبتدا متعلق بواجب الحذف وكذا تقول فى قوله (والسفر غدا) وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذى يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فان الصوم [illegible] منهما غير دائم الوقوع ، فان كان الحدث مستمر الوقوع نحو طلع الشمس [illegible] لأن طلوعها مستمر (وقولهم) : أى العرب (الليلة الهلال) [illegible] على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ ، ونحو وقولهم اليوم خمر وغدا [illegible] ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات (مؤوّل) بتقدير مضاف إلى اسم الذات لكون الظرف خبرا عن معنى [illegible] المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر ، وماذهب إليه المصنف من كون [illegible] مؤوّلا بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان عن الذات مطلقا . وأما على قول من قال انه اذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى فى [illegible] وقت نحو الورد فى أيار [illegible]

وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَبَرِ نَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ ، وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُوالْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ جَوَازًا نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَوُجُوبًا نَحْوُ أَيْنَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ

والرطب شهري ربيع جاز الاخبار عنه بالزمان فانه لاحاجة الى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ، ويجوز رفع الليلة على أنه خبرمقدم والهلال مبتدأ مؤخر ، والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (ويجوز تعدد الخبر) مع كون المبتدا واحدا لأن الخبر كالنعت ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدا ولايمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر) : أي يسطر الكلام وينظمه فالكاتب هنا الساطر للكلام ، والشاعر هوالناظم له ، واعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر ، شاعر خبر ثان وقوله تعالى : (ـ وهو الغفور الودود ذوالعرش المجيد فعال لما يريد ـ) واعرابه هو ضميرمنفصل في محل رفع مبتدأ ، الغفورخبرأول ، الودود خبرثان ، ذوخبر ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، والعرش المضاف اليه ، المجيدخبررابع ، فعال خبرخامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستترفيه جوازا تقديره هو ، لما يريد جار ومجرور اللام حرف جرّ وما اسم موصول في محل جرّ باللام متعلق بفعال ، وجملة يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريده ، وقدأفهم تمثيله أن الخبرانما يتعدّد اذا استقل بالخبرية ، فان لم يستقل نحو هذا حلو حامض ولا تعدّد بل تقول هذا مبتدأ وحلو حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد : أي مزّ ليس بتامّ الحلاوة ولا بتامّ الحموضة ، ولايجوزأن يعرب الثاني منهما بدلا ولاصفة ولاخبرمبتدا محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فانه يجوز أن يعرب مابعد الخبر الأوّل خبر مبتدا محذوف والتقدير زيد كاتب هو شاعر ، هو الغفور ، هو الودود ، هو ذوالعرش الخ . ثم اعلم أن المجيد في الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجرّ على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان (وقد يتقدم) : أي الخبر (على المبتدا) تقدّما (جوازا) : أي جائزا والا فالأصل فيه أن يكون مؤخرا عن المبتدا لأنه انما يؤتى به لبيان حال المبتدا والدالّ على حال الذات متأخر عنها طبعا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدا وفي الدار جار ومجرور خبر مقدم وانما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص لان غرض المتكلم الاخبار بانه ليس في الدار غيره ولوقال زيد في الدار لما أفاد أنه ليس فيها غيره (و) تقدما (وجوبا) . أي واجبا وذلك في أربع مسائل ، الاولى أن يكون الخبرماله صدرالكلام كأسماء الاستفهام (نحوأين زيد) واعرابه زيد مبتدأ ، مؤخر وأين اسم استفهام في محل رفع خبرمقدم وجوبا لان الخبرالمفرد اذاتضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه ، بخلاف مااذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لان تأخيره لايخرجه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التي وقع فيها وظاهر أنه يتعين اعراب أين خبرا مقدما ، ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبر لان زيدا معرفة وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو (انما عندك زيد) واعرابه ان حرف توكيد ينصب الاسم وترفع الخبر ، وما كافة لانّ عن العمل ، عند ظرف مكان وعلامة

وَقَوْلِهِ تَعَالَى أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ، وَنَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ جَوَازًا ، نَحْوُ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ . أَيْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ

نصبه فتح آخره ، والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر ، وقدّم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا لان المعنى ماعندك الازيد ، ولو أخر لأوهم فيه ان المحصور هو الخبر (و) الثالثة أن يكون فى المبتدا ضمير منفصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى ، أم على قلوب أقفالها) واعرابه أم حرف عطف ، على قلوب جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، أقفال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وانما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لايجوز (و) الرابعة أن يوقع تأخير الخبر فى لبس ظاهر (نحو فى الدار رجل) واعرابه فى الدار جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وانما وجب تقديم الخبر لانه لو قيل رجل فى الدار لالتبس الخبر بالصفة اذ يحتمل حينئذ فى الجار والمجرور أن يكون خبرا وأن يكون صفة لرجل لان النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس (وقد يحذف كلّ من المبتدا والخبر) حذفا (جوازا) والاصل فيهما الثبوت لكن جوّزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف ، وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) واعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوّغ له الدعاء وخبره محذوف : أى عليكم ، وقوم خبر مبتدا محذوف : أى أنتم ، ومنكرون نعت لقوم ، واذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقيل الاولى أن يكون المحذوف هو المبتدا لان الخبر محط الفائدة ، وقيل الخبر لان التجوّز فى آخر الكلامة أسهل ، وقيل بالتخيير ، وقدر المصنف المبتدأ والخبر المحذوفين فى الآية بقوله (أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون) وقد يحذف كل منهما جوازا وذلك نحو قولك نعم : فى جواب أزيد قائم : أى نعم زيد قائم ، وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدا فى أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصارا : الاولى اذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدا محذوف وجوبا : أى هو الكريم ، أو لغرض الذم كمررت بعمرو اللئيم برفع اللئيم ، أو لغرض الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين . الثانية اذا أخبر عنه بمخصوص بمدح على أحد وجوه فى اعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبرا لمبتدا محذوف وجوبا : أى هو زيد ، أو بذم نحو بئس الرجل بكر برفع بكر خبر المبتدا محذوف : أى هو بكر ، والوجه الثانى يعرب كل من زيد وبكر مبتدا ، والجملة قبله خبره ، وعليه مشى ابن هشام فى شرح القطر فى باب نعم وبئس . الثالثة اذا أخبر عنه بصريح القسم نحو فى ذمتى لأفعلن ففى ذمتى خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسدّ جواب القسم مسدّه : أى فى ذمتى يمين أو ميثاق أو عهد لأفعلن . الرابعة اذا أخبر عنه بمصدر جىء به بدلا من اللفظ بفعله : أى بدلا من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جميل ، فصبر خبر لمبتدا محذوف وجوبا تقديره صبرى صبر جميل (ويجب حذف الخبر) فى أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة عليه مانع

بَعْدَ لَوْلَا نَحْوُ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ : أَيْ لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ ، وَبَعْدَ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ نَحْوُ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ :

لفظ يسدّ مسدّه : الاولى (بعدلولا) الدالة على امتناع الشئ لوجود غيره (نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) واعرابه لولا حرف امتناع لوجود ، أنتم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، اللام داخلة فى جواب لولا كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدا محذوف وجوبا أشار المصنف الى تقديره بقوله (أى لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهى كلمة لولا لدلالتها على الوجود ، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ما ذكره الفاكهى تبعا لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر اذا كان كونا مطلقا ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك : أى لولا زيد موجود لأكرمتك ، فالاكرام ممتنع لوجود زيد ، لالمعنى زائد على وجوده ، فان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد هلكت تريد لولا احسان زيد الىّ هلكت ، فالهلاك ممتنع لأحسان زيد فالخبر كون مقيد بالأحسان فهو شئ زائد على وجود زيد فان دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ونحو لولا أنصار زيد ماسلم : أى لولا أنصار زيد حموه ماسلم جاز حذفه ، وان فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم » فقومك مبتدأ ، وحديثو خبره ، وانما لم يحذف لكونه مقيدا بالحداثة . قال الفاكهى : والظاهر أن الآية التى مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل — أنحن صددناكم — نبه عليه ابن هشام وغيره اه . قلت لكن ابن هشام مثل فى قطر الندى بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا واعترضه الفاكهى فى شرحه ، وقال الاولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقا اه والاعتراض مبنىّ على ماذهب اليه ابن مالك والرمانى والشلوبين وغيرهم من التفصيل بين ما اذا كان الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه أو كونا مقيدا فيجب ذكره الا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازا والذى عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لايكون الا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن . وعلى هذا ماسلكه المصنف من تقدير موجودون لااعتراض عليه بل هو جرى على مذهب الجمهور . فان قلت اذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعد لولا دائما وأنه لايذكر أصلا فما يصنعون به عما جاء فيه الخبر مثبتا نحو لولا زيد سالمنا ماسلم . قلت : أوجبوا فى مثل هذا [illegible] فيقال لولا مسالمة زيد إيانا : أى موجودة ماسلم . وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية [illegible] من طريق صحيح . والروايات المشهورة « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر » و« لولا حدثان قومك » ، و« لولا حداثة قومك » وعلى هذه الرواية الصحيحة [illegible] لايذكر الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) وهو مايعلم بمجرد لفظه [illegible] لكون ذلك اللفظ لا يستعمل الا فى القسم (نحو لعمرك انهم)

أيْ لَعَمْرُكَ قَسَمِي وَبَعْدَ وَاوِ المَعِيَّةِ نحوُ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ : أيْ مَقْرُونَانِ ، وَقَبْلَ الحَالِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ أنْ تَكُونَ خَبَرًا نحوُ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا أيْ إذَا كَانَ قَائِمًا

بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى وحياتك يامحمد انهم : أى كفار قريش ـ لفى سكرتهم يعمهون ـ واعرابه اللام لام الابتداء ، عمر مبتدا وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة وهو صريح فى القسم وخبره محذوف قدّره المصنف بقوله (أى لعمرك قسمى) وانما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب لسدّ جواب القسم مسدّه ، ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلن : أى أيمن الله يمينى أوقسمى . خرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فانه لايجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الابذكر المقسم عليه (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو المعية) : أى العاطفة لاسم آخر على المبتدا (نحو كل صانع وماصنع) واعرابه كل مبتدا وصانع مضاف اليه والواو حرف عطف دال على المعية : وما مصدرية تسبك مابعدها مصدرا معطوفا على كل صانع . والتقدير كل صانع وصنعته ، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أى مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ماشابهه مما أضيف فيه كل الى نكرة معطوف عليه ماهو مقرون به كقولهم : كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وصنعته : أى تجارته وحرفته وقيل الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظا فقط : وتاليها معطوف لفظا خبر عن المبتدا معنى والتقدير فى المثال كل صانع بما صنع ، فان لم تكن الواو نصا فى المعية كما اذا قلت : زيد وعمرو وأردت الأخبار باقترانهما جاز حذفه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ، ويجوز ذكره لعدم التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعا (قبل الحال التى لاتصلح) أى لايصح كما عبر به غير واحد (أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها (نحو ضربى زيدا قائما) واعرابه ضربى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها ، وهو مضاف وياء النفس مضاف اليه ، وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وهو مضاف ، وفاعله مضاف اليه وزيدا مفعول به ، وقائما حال من ضمير عائد على زيد مستتر فى كان المحذوفة هى والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أى) حاصل (اذا كان قائما) فحاصل خبر المبتدا واذا ظرف متعلق [illegible] تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد ، وقائما حال من [illegible] كما [illegible] متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى [illegible] عليه حذف الظرف ، وهو اذا والتزمت الحال وسدت مسدّ الخبر ولم [illegible] لأن ضربى وصف [illegible] المعنى ، والضرب لايوصف بالقيام فلايقال ضربى [illegible] لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ، ويقع رفع الجملة [illegible] أو ما يكون العمل منزل به ، وهو ساحد ، ثم ما ذكر من حذف الخبر [illegible] كونها خبر ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يلحق به مافى معناه مما صدر بمصدر [illegible]

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وَتُسَمَّى النَّوَاسِخَ ، وَنَوَاسِخَ الْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ، وَالْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ وَأَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ، وَالثَّانِي مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا وَلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَالثَّالِثُ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعًا وَهُوَ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا .

أحدهما نحو : قيامك محسنا ، أومصدر مؤوّل بالمصدر من أفعل التفضيل مضاف الى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربي السويق ملتوتا ، وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد : أي أقرب كون العبد من ربه حاصل اذا كان ساجدا ، فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدا لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيدا شديد ، بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر .

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

هي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) أي هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالاضافة الى المبتدا للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه ، أخذا من النسخ ، وهو الرفع ، وانما نسخته لأنها عوامل لفظية ، والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ، وكما تنسخ حكم المبتدا تنسخ أيضا حكم الخبر لان نسختها للابتداء نسخ لحكمه ، وهو رفع المبتدا والخبر فقوله نواسخ الابتداء في قوّة قوله نواسخ المبتدا والخبر (وهي ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ، ولا ينافي ذلك عدّ بعضهم لها سبعة أنواع لان ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافي ما ذكره المصنف .

(الاوّل ما يرفع المبتدأ) غير الرفع الذي كان له (وينصب الخبر) الذي كان للمبتدا ، وهذا النوع صنفان صنف من الافعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الافعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها (و) صنف من الحروف ، وهو (الحروف المشبهة بليس) في النفي والجمود والعمل ، وعبر بالحروف هنا على سبيل المجاز لانها جمع كثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة ، وجمع القلة أحرف . ولذا قال الفاكهي : الاولى الأحرف (و) من الصنف الاول (أفعال المقاربة) سميت بذلك لانها تنبيء عن قرب حصول أمر لفاعلها . (و) النوع (الثاني ماينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعا غير الرفع الذي كان لخبر المبتدا (وهو إنّ) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التي تعمل عملها (ولا التي لنفي الجنس) على سبيل الشمول بخلاف المحتملة لنفي الجنس ، ونفي الوحدة . فانها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ماينصب المبتدا والخبر جميعا ، وهو ظن وأخواتها) مما يفهم معناها ، وتسمى أفعال الشك ، واليقين ، وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة

فصل

﴿ فَصْـلٌ ﴾ فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ تَشْبِيهاً بِالْفَاعِلِ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالْمَفْعُولِ ، وَيُسَمَّى خَـبَرَهَا ، وَهٰذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا مَايَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، وَهُوَ كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ،

﴿ فصل ﴾ فى النوع الأول : و بدأبه لأن النوع الثانى حروف والأصل فى العمل أن يكون للافعال ، والنوع الثالث ، وان كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل انه ليس أصلها المبتدا والخبر بل هما كمفعولى أعطى (فأما كان وأخواتها) أى مشابهاتها فى العمل وفى الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب اليه لايتم الفاعل الاباعتبارها ، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم ، والذى ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا وسأنبه على زيادة على ذلك ان شاء الله تعالى (فانها ترفع المبتدأ) مالم يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ، ولاالحذف كالمخبرعنه بنعت مقطوع كالحمد لله الحيد بالرفع على تقدير هوالحيد ، ولاعدم التصريف نحوطوبى للمؤمن ، ولاالابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك الازيدا ، أوبغيره كمصحوب اذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أى بفاعل الفعل المتعدى (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا فى حال كونها ناقصة . فاذا استعملت تامة نحو قدكان المطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتى (وتنصب الخبر) بشرط أن لايكون جملة طلبية ولا انشائية (تشبيها بالمفعول) فى توقف تمام فهم الفعل عليه لانها أشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ، ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعنى كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام : أحدها مايعمل هذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، صلة لما الظرفية أولا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها فى الزمن الماضى اما مع الاستمرار نحو ـ كان الله غفورا رحيما ـ أى مازال غفورا ولايزال كذلك ، أومع الانقطاع نحو ـ لم يكن شيئا مذكورا ـ ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مصرا (وأمسى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال الى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من نصف الليل الى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحى ، وهو من بعد ارتفاع الشمس كرمح الى الزوال (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا ، وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، وقيل يختص بالوقت الذى للشمس فيه ظل ، وذلك من طلوع الشمس الى غروبها ، [illegible] من الصباح الى الزوال ، وقد تأتى للدوام نحو طيالله عمره سفهاء ، [illegible] (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا ، ومضارعها يبيت [illegible] وقد تأتى بمعنى صار فلاتكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بوقتها بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولاالمساء ، وغيرها من أخواتها السابقة نحو ـ [illegible] ـ فأصبحتم بنعمته اخوانا ـ ، وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والدبور

وقوله تعالى ـ ظل وجهه مسودا ـ وقال الشاعر [illegible] أيت كأنى أكوى بجمر [illegible] أى [illegible]

وَصَارَ ، وَلَيْسَ نحوُ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيماً ، فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، لَيْسُو سَوَاء ، ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا . وَالثَّانِي مَايَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ دُعَاءٌ

شدّة الحرقة (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة الى صفة نحو صار زيد فقيها أومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ، وتدل على زمان الوجود لاعلى الماضى ، وفى معنى صار آص ورجع وعاد واستحال ، وقعـد وحار يحور بالحاء والراء المهملتين وارتدّ وتحوّل وبقى وآل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث «تغدوخماصاوتروح بطانا» وحديث « اغدعالما أومتعلما» (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالا فى الحال مطلقا ، وفى الماضى والمستقبل عنـد وجودالقرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى ـ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ـ فان ذلك لنفى صرف العـذاب عنهم فى المستقبل . ثم ذكر المصنف بعض أمثـلة الأفعال السابقة . فقال (نحو وكان الله غفورا رحيما) واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، الله اسمها مرفوع بها ، وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره ، غفوراخبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، رحيمانعت والنعت تابع للمنعوت فى اعرابه تبعه فى نصبه ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وكان فى هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدّم ، وهكذا فى جميع صفات الله تعالى نحو ـ وكان الله بما تعملون خبيرا ـ وكان الله سميعا بصيرا : أى كان كذلك ، وهو الآن على ماعليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصبحتم بنعمته اخوانا) واعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصـل فى محل رفع اسمها ، والميم علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والهاء مضاف اليـه والجار والمجرور متعلق بأصبح اخوانا خبر أصبح : أى صرتم اخوانا متلبسين بنعمته تعالى ، أو بسبب نعمته على الخلاف فى كون الباء فيـه للملابسة أوللسببية ، ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيها ، ومثال أضحى نحو أضحى محمد رسول الله ، وبات نحو بات زيد مصليا ، وصار نحو صار الطين ابريقا وليس نحو (ليسوا سواء) واعرابه ليسوا فعـل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والواوضمير متصل فى محل رفع اسمها سواء خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره (ظلّ وجهـه مسودّا) واعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهـاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة مسودّا خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهى فى هذه الآية بمعنى صار كما تقدّم (والثانى) من الأقسام الثلاثة (مايعمل هذا العمل) : أى رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدّم) عليه (نفى) بحرف أواسم أوفعل موضوع للنفى كقوله :

ليس ينفك ذاغنى واعتزاز * كل ذى عفة مقلّ قنوع

وقد يحذف حرف النفى لفظا ويراد معنى نحو ـ تالله تفتؤ تذكر يوسف ـ : أى لاتفتأ . قال هطيل فان تجردت كلها عن النفى أى ومافى معناه من النهى والاستفهام لم تكن الاتامة اهـ . (أونهى أو دعاء) لأشبهاه معنى النفى : من حيث ان المطلوب بهما ترك الفعل ، وتركه نفى ، وقيد فى الارتشاف الدعاء بلا خاصة . قال الصبان ، وهو مبنى على عـدم استعمال لن فى الدعاء والمختار

وهو

وَهُوَ زَالَ ، وَفَتِئَ ، وَبَرِحَ ، وَانْفَكَّ ، نحوُ وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ　　تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينٌ

خلافه اه . (وهو) أربعة (زال) ماضي يزال بمعنى يستمر ، أما زال ماضي يزول بمعنى يتحول فانه لا يعمل هذا العمل : بل هو فعل قاصر غير متعد كقوله :

أزف الترحل غير أن ركابنا ＊ لما تزل برحالنا وكأن قد

وقوله تعالى ـ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ـ أى تتحولا وتنتقلا ، وكذا زال ماضي يزيل بمعنى يميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزه : أى ميزه منه (وفتئ) بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وفتأ بفتحتين يفتأ فتأ وفتوءا فيهما ويقال فيه أفتأ كأخرج ، وهى لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهى كبرح وفتئ بمعنى زال باتفاق ويرادفها وفئ ورام ، وفى شرح الكافية لابن مالك أن ما كان من هذه الأفعال الأربعة بلفظ الماضي نفى بما أو لا أو إن ، وما كان بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى ليس اه (نحو ولا يزالون مختلفين) واعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها مختلفين خبرها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير فى يزالون يعود على الناس فى قوله قبله ـ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ـ أى لو شاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد ، وهو دين الاسلام : أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل ـ ولا يزالون مختلفين ـ أى فى الدين على أديان شتى فمنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرك والمسلم ، وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافا كثيرا (لن نبرح عليه عاكفين) واعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من اخوات كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن ، عليه جار ومجرور ، عاكفين خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهاهم عن عبادة العجل ، وقال لهم ـ إن ربكم الرحمن فاتبعونى وأطيعوا أمرى ـ فأجابوه بقولهم ـ لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ـ أى لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى ، فلم يرجع وسى غاية لعكوفهم على سبيل التعليل والتسويف (وقول الشاعر :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ＊ ت فنسيانه ضلال مبين)

هو من الخفيف ＊ اللغة صاح . قال الجوهرى : فى الصحاح قولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخما ، وشمر بكسر الميم المشددة أمر من التشمير ، والمراد به هنا الاستعداد للموت ولا تزل مضارع من زال يزال وذاكر من الذكر

وَقَوْلِهِ * وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ *

بضم الدال وكسرها ضد النسيان ، والموت أمر وجودى يخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض يضاد الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان الذهول عن الشيء بحيث يزول عن القوة الحافظة ، ويطلق على مجرد ترك الشيء ولو عمدا ، والضلال فى الأصل الغيبة ، يقال : ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به هنا الزوال عن طريق الحق ، وعدم الاهتداء اليها ، ومبين من أبان اللازم بمعنى تبين : أى انكشف وظهر * الاعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر ، وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والواو حرف عطف لا ناهية وتزل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، ذاكر خبرها ، وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف اليه والفاء تعليلية ، ونسيان مبتدأ والهاء مضاف اليه ، وضلال خبر ، مبين صفة ، والمعنى اجتهد ياصاحبي واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر ، والشاهد فى قوله ولا تزل حيث تقدم على تزل شبه النفى وهو النهى (وقوله * ولازال منهلا بجرعائك القطر *) هو من الطويل وصدره * ألا يا اسلمى يادارمىّ على البلى * وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكانتا * فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

اللغة اسلمى فعل أمر من السلامة ، وهى البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ، ومىّ اسم امرأة ، وليس ترخيم مية كما قيل ، وعلى للمصاحبة : أى اسلمى مع بلائك ، وقيل بمعنى من : أى سلمك الله من البلى بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كتعب ، ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس والمنهل بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المنسكب والسائل بشدة ، والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والقطر المطر * الاعراب ألا حرف استفتاح ، ويا حرف نداء والمنادى محذوف : أى ياهذه كما هو القاعدة أن يا اذا دخلت على شيء لا ينادى كالفعل نحو – ألا يا اسجدوا – والحرف نحو – ياليتنى كنت معهم – والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يالعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ ، كانت للنداء ، والمنادى محذوف قاله فى القاموس ، اسلمى فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، يا حرف نداء ، دار منادى مضاف ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ومىّ مضاف اليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعربه بعضهم بكسرة ظاهرة فى آخره على أنه منصرف ، وعلى البلى جار ومجرور ، وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، ولا دعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان ، منهلا خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله العيني ، وبجرعائك جار ومجرور متعلق بمنهلا والكاف مضاف اليه ، ومنهلا اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره

وَالثَّالِثُ مَايَعْمَلُ هٰذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ وَهُوَ دَامَ نَحْوُ مَا دُمْتُ حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ مَا هٰذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ الدَّوَامُ ، وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ . وَهُوَ الْمُدَّةُ ، وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ هٰذِهِ الْأَفْعَالِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا نَحْوُ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لداريّ بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت ، واذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التى تبليها ، ودعاء لها باستمرار المطر منسكبا فى جرعائها : أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة . والشاهد فى قوله ولازال حيث تقدّم على زال شبه النفى ، وهو الدعاء (والثالث) من الأقسام (مايعمل هـذا العمل) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية) وتكون صلة لها (وهو دام) وهى لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى ــ وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) ــ واعرابه مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا ، دمت دام فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها حيا خبرها (وسميت ماهذه مصدرية لأنها تقدّر) مع الفعل الذى بعدها ، ويقال له صلتها (بالمصدر) قال الشنوانى : وعندى أن الذى يقدّر بالمصدر انما هو الصلة اهـ وكذا قال السيد فى شرح الكافية ✲ قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر انما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير اليهما (وهو الدوام ، وسميت ظرفية) ويقال لها أيضا وقتية لدلالتها على الوقت ، وظرفية (لنيابتها) : أى مع صلتها (عن الظرف وهو المدّة) فأصل ــ مادمت حيا ــ مدّة مادمت حيا حذف المضاف وهو المدّة وناب المضاف اليه وهو ماوصلتها عنه فى الانتصاب على الظرفية ، ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف اليه المدّة فصار التقدير مدّة دوامى حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت الى عامل يتقدم عليها ، إما جملة اسمية نحو زيد قائم ، مادمت قائما أوفعلية كالآية التى مثل بها المصنف ، ويمتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقيما ، ولوفقدت ما ، نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا ، وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا (ويجوز فى خبر هـذه الأفعال) أن يكون مفردا ، وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدا وظرفا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ، وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على حكم ماسبق فى أحكام خبر المبتدا ، و (أن يتوسط بينها وبين اسمها) مالم يمنع من التوسط مانع أو تطرأ مايجب للتوسط وتقديم الاسم عليه وهو الأصل ، ولكن لقوّة عملها لكونها أفعالا جاز تقديم خبرها على اسمها ، فمثال مايجوز فيه التوسط (نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين) واعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، حقا خبرها مقدما ، علينا جار ومجرور فى محل نصب صفة لحقا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، نصر اسمها مؤخر ، المؤمنين مضاف اليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى . لأن ذلك واجب عليه ✲ وما على الاله شئ يجب ✲ (وقول الشاعر :

سلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءٌ عَالِمٌ وَجَهُولُ
وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ إلاَّ لَيْسَ

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول)
هو من قصيدة من الطويل للسموءل اليهودى ، وأوّلها :

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها * فليس الى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضا فخاطبها بهذه الأبيات * اللغة سلي خطاب لمؤنث من السؤال وهو الاستفهام ، والجهل خلاف العلم ، والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده انسان من غير لفظه ، ويطلق على الجن والانس ، لكن غلب استعماله فى الانس ، وسواء يكون مصدرا ووصفا بمعنى مستو * الاعراب سلي فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير متصل فى محل رفع فاعل متصرف من سأل تنصب مفعولين ، ان حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأوّل فعل الشرط والثانى جوابه ، جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ماقبله ، والتقدير ان جهلت فسلي عنا وعنهم ، الناس مفعول أوّل لسلي ومفعول جهلت محذوف : أى ان جهلت حالنا وحالهم فسلي عنا وعنهم ، وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور فى محل نصب مفعول ثان لسأل ، الفاء تعليلية ، ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدما عالم اسمها مؤخر * والمعنى ان جهلت أيتها المرأة حالنا وحالهم فسلي الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشئ والجاهل به سواء * والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها ، فان منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقى لم يجز أن يعرب الأوّل خبرا مقدّما للالتباس ولا قرينة تبين المراد فيتعين اعراب الأوّل اسمها والثانى خبرها ، وان طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجبا لاجائزا فيجب التقديم فى هذه الصورة ، فان كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو — ما كان حجتهم إلا أن قالوا — فالأحسن تقديمه ولكنه لايجب ، فحجتهم خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخر والتقدير وما كان حجتهم إلا قولهم كذا . قال ابن عقيل : وظاهر كلام الفاكهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقا ويؤيده قول الألفية

* وخبر المحصور قدّم أبدا * ومثله يحيى أن يكون فى الدار صاحبها (ويجوز أن تتقدم أخبارهنّ عليهنّ) لافرق فى ذلك بين ماشرط فى عمله تقدم نفى أولا ، وقد يكون تقدم أخبارهنّ عليهنّ واجبا بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك ، وقد يكون ممتنعا كخبر المنفى بما ان قدم عليها فيمتنع قائما ما كان زيد ، فان تقدم النفى على الخبر وكان جاز نحو ماقائما كان زيد ، ثم استثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهنّ قوله (الا) خبر (ليس) فانه يمتنع تقديمه على الأصح قياسا على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها النفى ومعمول النفى يمتنع تقديمه عليه . وعبارة العلوى فى حواشى الكشاف : اعلم أن ما النافية لايتقدم معمول مابعدها عليها وكذا إن : أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت

ودام

وَدَامَ كَقَوْلِكَ عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلِتَصَارِيفِ هٰذِهِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ مَا لِلْمَاضِي مِنَ الْعَمَلِ ، نَحْوُ : حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ، وَكُونُوا حِجَارَةً ،

وزيدا ان أمسك عمرو ، بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب : أى لأنها ليست كما وان فى استحقاقهما صدر الكلام ، فلذا تخطاها العامل دون ما وان النافيتين اهـ ونقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) الا خبر (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها اتفاقا فى نحو أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لايعمل مابعده فيما قبله ، وعلى الأصح فى نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته . قال الدمامينى . والقياس الجواز لأن ماحرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك الا أن يثبت أن دام لاتتصرف : أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كذا فى شرح ابن قاسم اهـ * قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام . وفى شرح القطر : قال الحريرى فى شرح الملحة ومثل مادام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما اهـ : أى فيمتنع يعجبنى عالما أن تكون أو يعجبنى أن عالما تكون لئلا يلزم عليه ماسبق فيما دام (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ ، واعرابه عالما خبر مقدم ، كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر) وسيمثل لهما المصنف (والمصدر) نحو أعجبنى كون زيد صديقك ، واعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو مضاف الى زيد وهو اسمه فمحله الرفع بكون وان كان لفظه مخفوضا بالاضافة ومثله فاطر الكونى صاحبا مصاحبا ، فان كون مضاف الى ياء المتكلم وهى اسمه ومحلها الرفع به وان كان لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن عنقاء (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك ، واعرابه زيد مبتدأ ، كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على زيد ، وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف فى محل جر بالاضافة ، وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ماتصرف من هذه الأفعال للمجهول ، ونسب لجمهور البصريين ، وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها قال ابن عنقاء : والأصح أنه لايجوز بناء شئ منها للمفعول اهـ فلا يقال فى كان زيد قائما كين ولا فى يكون زيد قائما يكان (ما) ثبت (للماضى) منها (من العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) واعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد (و) مثال الأمر قل (كونوا حجارة) واعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والواو

وَتُسْتَعْمَلُ هٰذِهِ ٱلْأَفْعَالُ تَامَّةً أَيْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ ٱلْخَبَرِ ، نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ، فَسُبْحَانَ ٱللّٰهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ : أَيْ حِينَ تَدْخُلُونَ فِي ٱلصَّبَاحِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي ٱلْمَسَاءِ

ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره * ثم اعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر المتأخرين ، وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة ، وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقى الأفعال . قاله الفاكهى وابن عنقاء (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكتفية عنه بمرفوعها فتكون مع مرفوعها كلاما تاما لدلالتها حينئذ على ثبوت الشئ فى نفسه من غير نظر لحال آخر بخلاف ما إذا كانت ناقصة فإنها مالم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاما لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فإذا قطعتها عن الصفة استعملتها فى غير موضوعها فلم يستقم الكلام ، وما فسر به المصنف التمام هو الأصح ، وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور فى حال نقصانها . قال الفاكهى وهذا ضعيف ، والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها فى حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور ، فإذا قلت كان زيد قائما دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ، ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيد بوقت ، ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر فى كل شئ ما يقتضيه المقام (نحو وإن كان ذو عسرة) وإعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، كان فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، والأظهر أنها تامة بمعنى حصل أو حضر أو حدث ، وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وعسرة مضاف إليه ، وجواب الشرط قوله ـ فنظرة إلى ميسرة ـ فالفاء رابطة لجواب الشرط ، ونظرة خبر مبتدإ محذوف : أى فالأمر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان فى الآية ناقصة وقدروا الخبر وإن كان ذو عسرة غريما ، أو وإن كان من غرمائكم ذو عسرة ، ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصارا ولا اختصارا (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما حينئذ بمعنى دخل فى الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون فى الصباح ، وحين تدخلون فى المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء ، وإعرابه الفاء حرف عطف ، سبحان . قال البيضاوى مصدر كغفران ، ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا بإضمار فعله كمعاذ الله اهـ . وفى التحفة سبحان مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء : أى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بجلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الإضافة ، وليس مصدرا لسبح بل سبح مشتق منه اهـ وفى حواشى الإقناع للبجيرمى نقلا عن غيره سبحان اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك : أى أنزهك عما لا يليق بك ، أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ، ولا يستعمل إلا فى الله ومضافا فيقصد تنكيره ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيره اهـ وفى شرح العصامى على

إِلَّا زَالَ وَفَتِئَ وَلَيْسَ فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّقْصِ، وَتَخْتَصُّ كَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي

شذور الذهب وشرح الدماميني على التسهيل وغيرهما أن سبحان اسم مصدر وهو الأصح ، وحينئذ فالأحسن أن يقال فى اعرابه سبحان اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، حين ظرف زمان وهومنصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، تمسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامّة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وحين تصبحون الواو حرف عطف ، وحين معطوف على ماقبله ، وتصبحون من أصبح التامّة ، والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل .

[تنبيه] واذا استعملت أضحى تامّة فهى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا : أى دخلنا فى الضحى ، وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه : أما رسول الله ﷺ فقد بات عنى : أى عرّس بها ، وقد تكون بمعنى نزل ، يقال بات بالقوم : أى نزل بهم ليلا ، وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك : أى انتقل ، وتأتى بمعنى رجع نحو ـ ألا إلى الله تصير الأمور ـ : أى ترجع ، وظلّ بالظاء المشالة بمعنى دام واستمرّ نحو ظلّ اليوم : أى دام ظله ، وبرح بمعنى ذهب نحو ـ وإذ قال موسى لفتاه لاأبرح ـ : أى لاأذهب ، وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك : أى انفصل ، ودام بمعنى بقى نحو ـ مادامت السموات والارض ـ : أى ما بقيت (الازال) ماضى يزال لاماضى يزيل ولاماضى يزول فانهما تامّان ، الأوّل منهما متعدّ لواحد ومصدره الزيل . والثانى قاصر ومصدره الزوال (وفتئ) بكسر التاء (وليس فانها ملازمة للنقص) فلا تستغنى عن خبر يتمّ به الكلام ، وذهب أبو حيان فى نكته الى أن فتئ تكون تامّة بمعنى سكن . قال الدماميني : اذا أريد بفتأ بفتح التاء ، وأما مكسور التاء فلا يكون الا ناقصا انتهى ، وذهب أبو على الفارسى فى الحلبيات الى أن زال تكون تامّة نحو : مازال زيد عن مكانه : أى لم ينتقل عنه . وفى شرح المرادى مايوهم أن زال وبرح وفتئ وانفك فى النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لاسبيل اليه لما قرّرناه من اختلاف معانيها ، وذهب الكوفيون الى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو : انما يجزى الفتى ليس الجمل ، وانما كانت عاطفة لأنها بمعنى لاالنافية التى يعطف بها بعد الاثبات (وتختصّ كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلاتفيد الدلالة على المضى ولايسند اليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على ... قبله . فى التأكيد . قال هطيل فى شرح المفصل : وهذا معنى الزائد فى كل موضع ... وقال أبو ... الحيصى ، وقد تكون ملغاة فى اللفظ دون المعنى : كقولك زيد كان ... كان على ... القيام كان فيما مضى اه وفى الرضى : اعلم أن كان تزاد غير مفيدة لشئ الا محض التأكيد كقوله تعالى ـ من كان فى المهد صبيا ـ ، وكذا اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا ، فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق ... كالظرف دالة على الزمن فقط اه وانما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضى) لخفته ولتعين الزمان فيه دون المضارع ، وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر .

وَأَنْ تَكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ ، نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ اسْمِهَا وَإِبْقَاءِ خَبَرِهَا ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ بَعْدَ لَوْ وَإِنِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ

أنت تكون ماجد نبيل ✲ اذا تهب شمأل بليل

بفتح الباء بوزن قبيل بمعنى مبلولة (وان تكون فى حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدا وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو ـ كيف نكلم من كان فى المهد صبيا ـ . قال أبو البقاء كان زائدة : أى من هو فى المهد ، وصبيا حال من الضمير فى الجار والمجرور . وقال الصفدى : وهذا أجود ما قيل فى اعرابه . قال الخبيصى ، وقوله تعالى ـ لمن كان له قلب ـ يتوجه على الجملة اهـ : أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة ، وقلب اسمها ، وله خبرها ، وأن تكون بمعنى صار ، وأن يكون فيها ضمير الشأن ، والجملة خبرها : أى كان الشأن له قلب ، وأن تكون تامة : أى حصل له قلب ، فقلب فاعل وله متعلق بكان ، وأن تكون زائدة : أى لمن له قلب ، وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ، ومنه قول الشاعر :

جياد بنى بكر تسامى ✲ على كان المسوّمة العراب

أى على المسومة ، وكان زائدة ، وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) واعرابه ما تعجبية بمعنى شئ مبتدا ، كان زائدة لافاعل لها ، أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، زيدا مفعول به ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر ، فكان زائدة بين المبتدا وخبره ، وقد أفهم كلامه أنها لاتزاد فى صدر الكلام ولا فى آخره ، وان غيرها من أخواتها لايزاد . قال ابن مالك : وربما زيد أصبح وأمسى : أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها بمعنى ما أبردها وما أدفأها . قال الدمامينى : وهذا عند البصريين نادر لايقاس عليه اهـ (وتختصّ) : أى كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال : أى أرجع عن الاختصاص الأوّل رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معوّضا عنها ما فى مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ✲ فان قومى لم تأكلهم الضبع

فابا منادى مضاف ، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف اليه ، واما مركبة من أن وما فأن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل فى محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب ، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ونفر مضاف اليه ، و بجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا (وابقاء خبرها) على حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) : أى جواز الحذف (كثير) فى كلامهم (بعد لو وان الشرطيتين) و بعد غيرهما قليل ، وانما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف ، وخصّ ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أمّ أدوات الشرط الجازمة ، ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهم يتوسعون فى الأمّهات ما لايتوسعون فى غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام : التمس ولو خاتما من حديد) : أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد ، فحذف كان مع اسمها ، واعرابه التمس فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

وقولهم

وَقَوْلِهِمْ : اَلنَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَتَخْتَصُّ بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِنْ لَمْ يَلِهَا

أنت ، والواو حرف عطف لوحرف شرط جيء بها لعقد السببية والمسببية بين جلتي الشرط والجزاء فى الزمن الماضى، بخلاف ان فانها لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ، ويقال فيها لوحرف امتناع لامتناع : أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وخاتما خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وجلة من حديد نعت لخاتما (وقولهم) : أى العرب . قال الفاكهى . ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث اه * قلت وهو حديث أخرجه [٢] (الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير ، وان شرا فشر) واعرابه الناس مبتدا مجزيون خبر ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ، ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى ان حرف شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثانى جوابه ، خيرا خبر كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وقوله فخير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط ، وخير خبر مبتدا محذوف والتقدير فجزاؤهم خير ، وجلة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وقوله وان شرا فشر ، اعرابه كاعراب ان خيرا فخير، والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ، وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هو أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ، والا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك فى حواشى شرح القطر (وتختص) : أى كان (بجواز حذف نون مضارعها) ويقال له لام الكلمة ، ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك فى الخلاصة وهو حذف ما التزم : أى ولكنه لمجرد التخفيف فى اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) : أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا ولم يكونوا ولم تكونى لانها محركة فتعاصت عن الحذف ، بخلاف الساكنة . قال العصامى فى شرح الشذور : ولا حاجة الى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقا على ما ذكراها * قلت ولعله لبيان الواقع : أى اذا لم يسمع الحذف الا فى المجزوم بالسكون ، واحترز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو — من تكون له عاقبة الدار — والمنصوب نحو — وتكون لكما الكبرياء فى الارض — فلا تحذف منهما النون لانتفاء الجزم فيهما ، وكذا لاتحذف فى الموقوف عليه ، فاذا قيل لك هل كان زيد قائما ؟ فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أوحرفين ، وجب الوقف عليه بهاء السكت : كقولك عه ولم يعه ثم يكن بمنزلة لم يع ، فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن . قاله ابن هشام فى شرح القطر لكنه قال فى التوضيح : قال ابن مالك تجب هاء السكت فى الفعل إذا بقى على حرفين أحدهما زائد نحو : لم يعه ، وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو — ولم أك — ومن يتق — بترك الهاء اه ومال اليه المصنف فى شرح الشذور (ان لم يلها) : أى كان أو النون

(٢) لم يذكر المخرج اه مصححه

سَاكِنٌ ، وَلاَ ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ بِهَا نَحْوُ ، وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ، وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ فَأَرْبَعَةٌ : مَا ، وَلاَ ، وَإِنْ ، وَلاَتَ . أَمَّا مَا

(ساكن) فلا يحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو ـ لم يكن الله ليغفر لهم ـ فالنون مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس محتجا بقول الشاعر :

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى * فليس بمغن عنه عقد التمائم

وهذا محمول عند المانع على الضرورة ، وقد وافق ابن مالك فى التسهيل يونس فقال . ولايمنع من ذلك ملاقاة ساكن وفاقا ليونس اهـ وكأنهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصالتها (ولا ضمير نصب متصل بها) : أى بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو ان يكنه فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها

وذلك لأن الضمائر تردّ الأشياء الى أصولها ، فاذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك بغيا) واعرابه لم حرف نفى وجزم ، أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا لأن أصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان الأوّلان واجبان والثالث جائز ، وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنا و بغيا خبرها (ولا تك فى ضيق) فى سورة النحل ، أما التى فى النمل فانها بإثبات النون ، واعرابه الواو حرف عطف على قوله ـ ولا تحزن عليهم ـ : أى على الكفار ان لم يؤمنوا ولا تهتمّ بمكرهم : أى فان الله ناصرك يا محمد عليهم ، ولا ناهية ، تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ، وجملة فى ضيق فى محل نصب خبرها (وان تك حسنة) واعرابه ان حرف شرط جازم ، تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفا وهو من كان التامّة ، وحسنة بالرفع فاعل : أى وان تحصل أو توجد حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر الى سبعمائة ضعف ، و يضاعفها جواب الشرط ، وفى قراءة عاصم حسنة بالنصب ، واسم تك حينئذ ضمير مستتر فيها جوازا يعود على الذرّة : أى وان تكن الذرّة حسنة يضاعفها حتى يوابها صاحبها يوم القيامة وهى كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية الى أنه لايختصّ الحذف بكان الناقصة بل التامّة كذلك ، و به صرح الفاكهى فى شرح قطر الندى لكنه فى التامّة قليل : كما قاله العصامى فى شرح الشذور ، وأفاد الأزهرى انه وقع حذف النون من مضارع كان فى القرآن العظيم فى ثمانية عشر موضعا .

﴿ فصل ﴾ فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها فى المعنى . (وأما الحروف المشبهة بليس) فى النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة ماولا وان ولات) النافيات وأكثرها عملا ما النافية وكان الاصل أن لاتعمل لأن قياس العوامل أن تختصّ بالقبيل الذى تعمل به من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوّة مشابهتها لليس لأن معنييهما فى الحقيقة سواء (أما ما) :

فتعمل

فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَقْتَرِنَ بِإِنْ ، وَأَنْ لَا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِإِلَّا ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا مَعْمُولُ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا ، فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى مَاهٰذَا بَشَرًا ، مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ . فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بِإِنْ بَطَلَ عَمَلُهَا نَحْوُ مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَذٰلِكَ

أى النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائى (بشرط) اجتماع أمور أربعة : الأوّل (أن لاتقترن) ما النافية (بإن) الزائدة الكافة المكسورة الهمزة (و) الثانى (أن لايقترن خبرها بالا) الحصرية المفيدة للاثبات المبطلة لمعنى ما (و) الثالث (أن لايتقدّم خبرها) ولو ظرفا على الأصح خلافا لابن عصفور (على اسمها) لضعفها فى العمل فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع . (و) الرابع أن (لا) يتقدّم (معمول خبرها على اسمها الا اذا كان المعمول) لخبرها (ظرفا أو جارا ومجرورا) فانه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدمه كما سيأتى ، فهذه الأربعة متى وجدت جاز اعمالها فى معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط) الأربعة المذكورة (نحو ما زيد ذاهبا) واعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، زيد اسمها ذاهبا خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ماهذا بشرا) واعرابه ما نافية حجازية ، والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل رفع اسمها و بشرا خبرها منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (ماهنّ أمّهاتهم) واعرابه ما نافية حجازية ، هن ضمير منفصل فى محل رفع اسمها، أمّهات خبرها وهو منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة . قال ابن هشام : ولم يقع اعمال ما فى القرآن صريحا فى غير هاتين الآيتين (فان اقترنت بان) : أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها و بين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث انّ ليس لاتليها إن فلا يقال ليس ان زيد قائما (نحو ما ان زيد قائم) واعرابه ما نافية حجازية بطل عملها ان زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر، وعلى ذلك قول الشاعر :

بنى غدانة ما ان أنتم ذهب ﷺ ولاصريف ولكن أنتم الخزف

قال الفاكهى : وقد روى ذهبا ، وأوّل على أن إن نافية مؤكدة لما ، لا زائدة . قال وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه . وقال الدماميني : قال ابن مالك: إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار ما . قال الراجز :

لا ينسك الاسى تأسيا فما ﷺ ما من حمام أحد معتصما

اه وقال العصامى فى شرح الشذور وحرج بان الزائدة ان النافيه فلا تبطل العمل كما فى البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهبا وصريفا بالنصب . وما الزائدة كان الزائدة فى بطلان عمل ما معها عند عامّة النحويين ، ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف : يعنى ابن هشام لأن المرضىّ عنده ماذهب اليه ابن مالك من انه لا أثر لها ، وقال انه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل

إِنِ أُقْتَرَنَ خَبَرُهَا بِإِلاَّ ، نحوُ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ ، وَكَذٰلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى أَسْمِهَا نحوُ مَا قَائِمٌ زَيْدٌ أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ نحوُ : مَاطَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ ، فَإِنْ كَانَ ظَرْفاً نحوُ : مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِساً ، أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا نحوُ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا

عملها (ان اقترن خبرها بالا) لأن عملها انما هو لأجل النفي الذى شابهت به ليس ، وبالا يبطل النفي ويصير الكلام اثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة . قال فى البهجة : فان انتقض بها وجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) واعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره والا أداة حصر ، فان انتقض بدون الا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصرى . قاله ابن عنقاء ، وقال الفاكهى بخلاف ما اذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها نحو : ما زيد غير قائم اه حكى ابن مالك عن يونس جواز اعمالها حال اقتران خبرها بالا ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما ، وانما هو مصدر على حذف مضاف والتقدير وما الدهر الايدور دوران منجنون ، وماصاحب الحاجات الا يعذب تعذيبا جزمه بالجواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وكذلك) يبطل عملها (ان تقدم خبرها على اسمها نحو ماقائم زيد) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فانها أصل فى العمل ، وعن يونس : جواز اعمالها عند تقدم خبرها مستشهدا عليه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف: أى فى الدنيا ، ومثلهم بالنصب على الحال واضافته لاتفيد تعريفا كما سيأتى ، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أو جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التفتازانى ، وفى حواشى البهجة للشريف ابن عنقاء ، والاظهر ما بحثه الشارح الاسيوطى ، وتبعه الفاكهى جواز إعمالها اذا كان الظرف المتقدم خبرها اه (أو تقدم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفا ولاجارا ومجرورا (نحو ماطعامك) بفتح ميمه على أنه معمول مقدم لآكل (زيد آكل) فانه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها فى العمل فلايتصرف فى خبرها ولامعمول خبرها بالتقدم . ولذا قال الشاعر :

وقالوا تعرّفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف

(فان كان) أى معمول الخبر (ظرفا نحو ماعندك زيد جالسا أو جارا ومجرورا نحو ما فى الدار زيد جالسا لم يبطل عملها) لتوسعهم فى الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا فى غيرهما ، فتقول فى اعراب المثال الأوّل ما نافية حجازية ، عند طرف مكان معمول لجالسا والكاف مضاف اليه ، زيد اسمها ، جالسا خبرها ، وتقول فى المثال الثانى ما نافية حجازية ، فى الدار جار ومجرور معمول لجالسا وزيد اسمها وجالسا خبرها . قال الفاكهى وأما تقديم المعمول على الخبر فجائز اه :

وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُعْمِلُونَهَا وَإِنِ اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ ، وَأَمَّا لَا فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ أَيْضاً عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ فَقَطْ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا ، وَتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ نَحْوُ لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْكَ ، وَأَكْثَرُ عَمَلِهَا فِي الشِّعْرِ

أي نحو ماريد عنـدك جالسا (و بنو تميم لايعملونها وان استوفت الشروط) المذكورة . قال الزمخشري فى المفصل : ويقرءون ماهـذا بشر الامن درى كيف هي فى المصحف اهـ وفى المغنى عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية اهـ (وأمالا) أي النافية ، وهى عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهورا والوحدة احتمالا ، وقد تـكون نصا فى الأوّل كقول الشاعر :

تعز فلاشئ على الأرض باقيا ✻ ولاوزر مما قضى الله واقيا

وفى الثانى كلا رجل عندى بل رجلان اذ عطف المثنى عليه يدل على أن المنفى رجل واحد لاجنس الرجال اذلوأراد نفى الجنس لعطف عليـه جنسا آخر بان يقول لارجل عندى بل امرأة (فتعمل عمل ليس أيضا) لـكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد ، الثانية ان ذكر خبرها قليل ، الثالثة أنها لاتعمل الا فى الـكرات كما سيأتى (عند الحجازيين فقط) : أي دون بنى تميم كما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما خـلافا لمن ظن اتفاق العرب على اعمـالهـا حص الخلاف بمـا النافية (بالشروط المتقدّمة فى ما) النافية ما عدا الشرط الأوّل لأن النافية لاتقترن بان الزائدة (وتزيد) يعنى على ما (بشرط آخر) وانمـا زيد فى شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما ، وانمـا كان شبهها أضعف لأن ليس لنفى الحال ولا لنفى المستقبل عند الأكثرين ، ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيبويه وان قال ابن مالك تبعا للاخفش انها قد تـكون لنفى الحال ، وأما ما فانها اذا دخلت المضارع فانها تخلصه للحال كما قال الجمهور وردّ عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى ـ قل مايكون لى أن أبدّله ـ وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نـكرتين) فلاتعمل فى معرفة فلايقال لازيد قائمـا ، وأما قول الشاعر :

أنـكرتها بعـد أعوام مضين لنا ✻ لاالدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر . قال ابن مالك : والقياس عندى على هذا شائع . قال وقد قاس عليه المتنبى قوله :

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ✻ فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

أي ان الاعطاء اذا لم يكن خالصا من اتباعه بالمكاره فلايفيد صاحبه اكتساب الثناء عليـه وماله غير باق ، وهذا منه اشارة لقوله تعالى ـ لاتبطلوا صدقاتـكم بالمنّ والأذى ـ وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبنيا للمجهول ، هـا ـ شرحى على شواهد شرح القطر بما قد يخالف هذا مخالف لما يفيده كلام شرح ديوان المتنبى (نحولارجل أفضل منك) واعرابه لانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها ، وعلامة رفعـه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها فى الشعر) بل قيل انه لايحفظ عملها فى النثر . قال الفاكهى : ولاتختص به ، وهـذا مخالف لما فى القطر والملحة اهـ . وقال ابن عقيل فى حواشى البهجة وعملها قليل جدّا وخصه أكثر المغاربة بالشعر اهـ

وَأَمَّا إِنِ النَّافِيَةُ فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَالِيَةِ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ . وَأَمَّا لَاتَ

وقال العصامى فى شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لاتعمل الا فى الشعر ، بل ظاهر عبارة الرضى أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك المصنف فى القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا ، يعنى فى الشذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها فى الشعر لاحتمال ذهابه الى التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما ان النافية) وهى بكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها أقل من عمل لا كما قاله ابن مالك ، وعكسه أبوحيان فقال عمل ان أكثر من عمل لا ، والصواب الأول (فى لغة) أهل (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهى مافوق نجد الى أرض تهامة ، والى ماوراء مكة وماوالاها ، والنسبة اليها عالى ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله فى الصحاح ، وأما غير أهل العالية فيهملها على الأصل ، والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين والفارسى وابن جنى وابن مالك ، وصححه أبوحيان ، ونقله ابن هشام عن الكسائى والمبرد ، ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ، ونقله ابن هشام عن سيبويه والفراء : أى (بالشروط المتقدمة فى ما) أى ماعدا الشرط الأول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول (نحو ان زيد قائما) واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها ، قائما خبرها ، ومما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى ـ ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ـ فى قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية ، وأمثالكم بالنصب أيضا نعت لعبادا ، وبسكون المثلثة المبنية فى هذه القراءة هى المماثلة فى الانسانية : أى ماالذين تدعون أيها المشركون من دون الله عبادا مماثلين ومشابهين لكم فى الانسانية بل هم أحجار منحوتة ، والمماثلة المثبتة فى القراءة المشهورة المماثلة فى العبودية : أى فهم وان شابهوكم فى العبودية لكنهم لايشابهونكم فى الانسانية بل هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم ، فلاتنافى بين القراءتين فى المعنى ، فكان الاولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته فى ايثار التمثيل بالآيات القرآنية (و) الثانى وهو ماإذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم) أى أهل العالية كما نقله الحريرى فى شرح مجيب النداء (ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) أى السلامة من المضار . وفى القاموس العافية دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاه ، والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك اهـ واعرابه ان نافية تعمل عمل ليس ، أحد اسمها ، خيرا خبرها ، ومن أحد متعلق بخيرا الا اداة حصر بالعافية جار ومجرور ، ومما أنشده الكسائى شاهدا على إعمال إن عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد ☆ الاعلى أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية ان ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات) وأصلها لا ، زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للمبالغة فى النفى كما فى علامه ونسابة ، أو لهما معا وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنها أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين

فتعمل

فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظَ الْحِينِ وَبِأَنْ يُحْذَفَ اسْمُهَا أَوْ خَبَرُهَا ، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الِاسْمِ نَحْوُ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ : أَيْ لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ وَقُرِئَ وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ أَيْ لَيْسَ حِينُ فِرَارٍ حِينًا لَهُمْ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

و بالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما و يوقف عليها بالهاء و بالتاء (فتعمل عمل ليس) باجماع العرب فهى أقوى الحروف الأربعة فى استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم اذلم يحفظ نفيها الفعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين) فلا تعمل فى غيره وان رادفه وذلك لقلتها فى الكلام ، وهذا ماعليه سيبويه والجمهور وتبعهم المصنف ، وقيل لاتختص بالحين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان ، وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفى الشذور ولا تعمل الافى الحين بكثرة ، وفى الساعة والأوان بقلة انتهى . وفى شرح العمريطية لابن عنقاء : لات بشرط كون اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهملة انتهى ، ومثال دخولها على غير الحين من أسماء الزمان قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم ✽ والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله : طلبوا صلحنا ولات أوان ✽ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح ، أوليس الأوان أوان صلح حذف اسمها وماأضيف اليه خبرها وقدر تنوينه فبناه كما يبنى قبل و بعد الاأن أوان يشبه نزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة (و) بشرط أن لايجمع بين اسمها وخبرها (بان يحذف اسمها) و يذكر خبرها (أو) بان يحذف (خبرها) : أى و يذكر اسمها فلايجتمعان لأنه لم يسمع (والغالب) : أى المسموع بكثرة فى كلامهم (حذف الاسم) لكونه فى موضع التاء المجهولة كالعوض عن أحد الجزءين أولان الخبر محط الفائدة فلايحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) واعرابه الفاء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، ومناص مضاف اليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أى ليس الحين حين فرار) فناص بمعنى فرار (وقرىء) : أى فى الشواذ ، وهى ماوراء السبع ، وقيل ماوراء العشر (ولات حين مناص) برفع حين (على) أنه اسمها وعلى (ان الخبر محذوف : أى ليس حين فرار حينا لهم) أى حينا موجودا لهم عند تنادیهم ونزول المهالك بهم .

﴿فصل﴾ فى بيان حكم أفعال المقاربة ✽ (وأما أفعال المقاربة) : أى القرب : أى الافعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه فالمقاربة بمعناه ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشىء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء و بعضها للشروع كما يفيده قول المصنف وهى ثلاثة أقسام الخ ، وقد حدها ابن الحاجب فى الكافية بما يفيد اشتراكها فى إفادة المقاربة . [illegible]

فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَاوُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ ٱلْخَبَرِ وَهُوَ كَادَ ، وَكَرَبَ بِفَتْحِ ٱلرَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَٱلْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَأَوْشَكَ. وَمَاوُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَاءِ ٱلْخَبَرِ وَهُوَ : عَسَى

المقاربة ماوضع لدنوّ الخبر رجاء أوحصولا أو أخذا فيه ، فالدّال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع فى حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجوّ من عند الله مطموع فيه ، والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله ، لاعلى رجائه نحوكادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل ، والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب اذا قلت ذلك فى حال أخذه فى السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلاحاجة حينئذ لجعل اطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ، ولامن باب تسمية الكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهى ثلاثة أقسام) لارابع لها. والمذكور هنا أحد عشر : الأوّل من الأقسام الثلاثة (ماوضع للدلالة) أى ليدل (على قرب الخبر) أى على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج ، وان لم يخرج فهو غير دالّ على نفى الخروج كما سيأتى تحقيقه فى آخر الباب ان شاء الله تعالى (وهو) : أى هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة . ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الدماميني ، وهى أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال ، فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح) كما قال الدماميني وغيره ، فيقال كرب كروبا فهو كارب (وأوشك) هو فى الأصل بمعنى أسرع ، وتستعمل كذلك : فيقال أوشك فلان فى السير أى أسرع فيه ، وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك ، وأوشك يار يد وهو أوشك منه . (و) الثانى (ماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أى على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كقصى ، وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم ، نحو عسيت وعسينا أوضمير مخاطب نحو فهل عسيتم والمشهور فى كتب العربية أنها فعل جامد فلايأتى منها إلا الماضى ، وعبارة التسهيل ، ويلازم يعنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضى الا كاد وأوشك وجعل اهـ . وعبارة الحاجبية فالأول عسى غير متصرف . قال الخبيصى أى لايجىء منه مضارع أواسم فاعل أوأمر أونهى لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اهـ . وعبارة الرضىّ عسى لا يأتى منه الا الماضى لتضمنه معنى الحرف : أى انشاء الطمع والرجاء كلعل ، والانشا آت فى الأغلب من معانى الحروف والحروف لايتصرف فيها اهـ قال الاندلسى ، وأماقولهم عسى يعسوعسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قول عدىّ :

لولا الحياء وان رأسى قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ، ولكن الرجاء هو الغالب ، وقد يأتى لغيره فى الرضى قال الجوهرى عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان فى المخلوق عليه تعالى الا فى قوله تعالى ـ عسى ربه ان طلقكنّ ـ * وأقول ان عسى فى الآية للتخويف

وَحَرَى ، وَاخْلَوْلَقَ . وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ نَحْوُ طَفِقَ ، وَعَلِقَ ، وَأَنْشَأَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَهٰذِهِ الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ إِلَّا أَنَّ

لاالمخوف والاشفاق اه وفى القاموس عسى فعل مطلقا أوحرف مطلقا أى على الخلاف فيها للترجى فى المحبوب والاشفاق فى المكروه واجتمعا فى قوله تعالى ـ وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ـ الآية ، وللشك واليقين ، وقدتشبه بكاد ، ومن الله للايجاب ، وبمنزلة كان فى المثل السائر عسى الغوير أبؤسا اه (وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا فى التصريح والفوائد وغيرهما من كتب المتأخرين . وفى الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ، ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا اه . قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورمى : أى بفتح الراء وكسرها ، وقدذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما نبه على ذلك الأزهرى والعصامى (واخلولق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع) أى شروع الاسم فى الخبر (وهو) أى هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها . قال فى التوضيح : حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم ، وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا اه والمشهور أنها لاتتصرف كعسى . قال الدمامينى : وحكى أيضا طبق بكسر الباء الموحدة (وعلق) بكسر اللام . قال الدمامينى : وهى غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك علقت تظلم من أجرنا ✱ وظلم الجار اذلال المجير

(وأنشأ) بالهمز أوّله وآخره أنشأ السائق يحدو الأبل ، وقول الشاعر :

✱ أنشأت أعرب عما كان مكتوما ✱ (وأخذ) كقوله :

فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى ✱ وبالاعتبار اجابة وسؤال

(وجعل) بفتح عينه ، وفى القاموس : وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ ، وتكون بمعنى سمى ، ومنه ـ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ـ وبمعنى التبيين نحو ـ اناجعلناه قرآنا عربيا ـ وجعلت زيدا أخاك نسبته اليك اه (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقاربة (تعمل عمل كان) وأخواتها ، وتسمى نواسخ ونواقص أيضا ، وانما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) على المشهور ، ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصوبا فى بعض الأحيان ، وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على اسقاط الخافض ، ويجعل الفعل بمعنى قرب ، فالتقدير عنده فى نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ؛ ومن أحكام هذه الأفعال أن خبرها لايتقدم عليها ، وقد يتوسط . وقد يحذف (الا أن) اسمها لايخلو غالبا من اختصاصه : اما بتعريف نحو ـ فعسى الله أن يأتى بالفتح ـ ، أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه ، وقد يأتى نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتى به الله انه ✱ له كل يوم فى خليقته أمر

خَبَرَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا رَافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِهَا ، وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِأَنْ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ نَحْوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ

والأن (خبرها) يختص بأمور . منها أنه قد يحذف كقول عنترة .

همت ولم أفعـل وكدت وليتنى * تركت على عثمان تبكى حلائله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال العصامى فى هذه العبارة مسامحة ، والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة وندر مجيئه مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وقولهم فى المثل : عسى الغوير أبؤسا : أى عسى الغوير يأتى بأبؤس : أى شدة وعذاب فأبؤسا خبر عسى وهو مفرد وليس من الاخبار عنها بالمفرد قوله تعالى ـ فطفق مسحا ـ بل هو من حذف الخبر ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحا فحذف الخبر وترك المصدر دالا عليه وشذ مجىء الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوص بنى سهيل * من الأكوار مرتعها قريب

فجملة مرتعها قريب خبر جعل ، ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرحل بأداته أوجمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الابل ، وشذ الاخبار بالماضى عن جعل نحو قول ابن عباس : فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فجملة أرسل خبر جعل وادا منصوبة بأرسل ، فأوّل الجملة أرسل لان التقدير جعل الرجل أرسل رسولا اذا لم يستطع أن يخرج . ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلامه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافى والفارسى وصححه ابن عصفور وجزم به فى المغنى والتسهيل . ومنها أنه يجب فى خبرها أن يكون (رافعا لضمير اسمها) : أى عاملا فيه الرفع على انه فاعله أونحوه وذلك أنها انما جىء بها لتدل على شروع اسمها فى الخبر أوقربه منه أوترجى حصوله كامر فلابد فيه من ضمير يعود عليه غالبا : أى ان وجوب رفع خبرها لضمير اسمها انما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب والافيجوز فى خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * اذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف الى الضمير العائد على اسم عسى قال الفاكهى : وعنه احترز المؤلف بقوله غالبا اه وقد يتوهم عود قوله غالبا للاحكام الأربعة الفعلية والمضارعية والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذا . (و) منها أنه (يجب اقترانه) : أى خبر أفعال هذا الباب (بأن) المصدرية (ان كان الفعل حرى واخلولق) لان الفعل المرجو وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يقوم) فلا يجوز حرى زيد يقوم واعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، زيد اسمها

واخلولقت

وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تَمْطُرَ ، وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ نَحْوُ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ الِاقْتِرَانُ بِأَنْ ، نَحْوُ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ

مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، يقوم فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر حرى ، والتقدير قارب زيد القيام (واخلولقت السماء أن تمطر) بفتح التاء وضمها لانه يقول مطرت وأمطرت ، وفي القاموس : مطرتهم السماء مطرا ويحرك ، أصابتهم المطر ، وأمطرهم الله ، لايقال الا في العذاب ، ولايجوز اخلولقت السماء تمطر بحذف أن ، واعرابه اخلولق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ، والتاء علامة التأنيث ، السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ، أن حرف مصدر ونصب ، تمطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر اخلولق ، والتقدير قاربت السماء المطر أو الأمطار ، وسيأتي ان شاء الله تعالى في اعراب مثال عسى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) : أي الخبر (من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال ، وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) : أي شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ، ليستترا به واعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها ، يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وعليهما متعلق بيخصفان ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين الى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية ، لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه ، والذي سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لاشتراكهما في أصل معنى المقاربة وان اختلفا في وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى . واما أوشك فانها تستعمل في اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقا بعسى ، وتحذف منه إلحاقا بكاد لمشاركتها لهما في أصل الداب ، والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لها في المعنى ، اذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء ، وكون الأكثر معها الاقتران بان انما يظهر حيث جعلت للترجي أختا لعسى لا اذا جعلت للمقاربة : أي فانه يغلب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) : أي بالنصر لنبيه باظهار دينه ، اعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها ، أن حرف مصدر ونصب ، يأتي فعل مضارع منصوب بأن ونصبه بفتحة مقدرة ، وفيه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وبالفتح متعلق به ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى ، والتقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ما تقتضيه عبارة الخبيصي فانه قال في اعراب عسى زيد أن يقوم ، فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبريتها وهي هنا بمعنى قارب : أي قارب زيد القيام اهـ ، وأحسن من قوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فان المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية فهي مستغنيا به عن الخبر لانها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد . قال الدماميني في عسى زيد أن يخرج عسى فعل ماض ناقص ، وزيد اسمه . وأن يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ، ولايخفى أن الحدث

وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ، وَالْأَكْثَرُ فِي خَبَرِ كَادَ ، وَكَرَبَ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ ، نَحْوُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

لا يكون خبرا عن الجثة فلابد حينئذ من تقدير مضاف امافي الاسم : أي عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر : أي عسى زيد صاحب أن يخرج ، وفيه تكلف اه . وعبارة التصريح نحوه الا أنه لم يذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) «من حام حول الحمى (يوشك أن يقع فيه) واعرابه من اسم شرط جازم ، حام فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره ، والحمى مضاف اليه ، ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، أن حرف مصدر ونصب ، يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المسبك من أن وما بعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر في خبر كاد وكرب تجرده من أن) لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالبا واقترانه بها قليل ، وليس بكثير ، فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو وما كادوا يفعلون) واعرابه الواو واو الحال ما نافية ، والجملة بعده في محل الحال ، كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها ، يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ، ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذي أمروا به وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد . واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعله المعري لغزا فقال :

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة ✲ جرت في لساني جرهم وثمود

اذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ✲ وان أثبتت قامت مقام جحود

قال الفاكهي وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي واثباتها اثبات وما في تعالى فذبحوها لا ينافي قوله وما كادوا يفعلون لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها بعد أن لم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اه مع بعض تصرف أي انتهاء مقاربتهم إلى الذبح انما كان قبل زمان الذبح فلما انقطعت تعلاتهم : وانتهت سؤالاتهم فعلوه كالمضطر الملجأ إلى الفعل . ومن فروع المسألة . لو قال لزوجته ما كدت ان أطلقك ، فهل يكون اقرارا بالطلاق . قال في التحفة قال الغزي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان اقرارا بالطلاق فكأنه انما لم ينظر للقول المرجح عند كثيرين أن نفي كاد ليس اثباتا لأنه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين ، أيضا أو رعاية للعرف فان أهله يفهمون منه الاثبات اه (و) مثال تجرد خبر كرب من أن (قول الشاعر .

كرب القلب من جواه يذوب ✲ حين قال الوشاة هند غضوب)

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَما إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ : إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَهُمَا لِتَوْكِيدِ النِّسْبَةِ وَنَفْيِ الشَّكِّ عَنْهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

قاله كلحبة اليربوعي ، وقيل رجل من طيء وهو من الخفيف ﴿ اللغة ﴾ الجوى الحرقة وشدّة الوجد من عشق أو حزن : يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جو ، والذوبان الاضمحلال ، والوشاة جمع واش من وشى به اذا نمّ عليه ، وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكر والمؤنث ﴿الاعراب﴾ كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ، القلب اسمها ، من جوى جار ومجرور وعلامة الجرّ فيه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والهاء في محل جرّ بالاضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كرب ، حين ظرف زمان في محل نصب على الظرفية متعلق بيذوب ، قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره ﴿والمعنى﴾ كاد القلب يذوب و يضمحل من شدّة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية :

﴿ فصل ﴾ في النوع الثاني من النواسخ * (وأما ان) بكسر الهمزة وفتح النون المشدّدة (وأخواتها) : أي مشابهاتها في العمل بالاصالة والتعبير بالأخوات دون الأخوة لملاحظتها عنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع فما كالفعل المتعدّى ولأن معانيها معاني الأفعال ، فان وأن معناهما أكدت ، ولكن معناها استدركت ، ولعل معناها ترجيت ، وليت معناها تمنيت ، وكأن معناها شبهت ، ولها صدر الكلام إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فتنصب المبتدأ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلبي ولم يلزم التصدير أو الابتدائية أو عدم التصرف كما مرّ في باب كان (ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) غير الرفع الأول (ويسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر المبتدا ، ولذا تسمى هذه الحروف أيضا بالنواسخ (وهي ستة أحرف) عملها متحدّ ومعانيها مختلفة (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح والتشديد ، ويقال فيهما عن بالعين المهملة بدل الهمزة وهي لغة بنى تميم (وهما) موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزءين اذا كان المخاطب [illegible] بها كقولك لمن هو عالم بقيام زيد إن زيدا قائم (و) لتوكيد (نفى الشك عنها) . أي [illegible] من الجزءين اذا كان المخاطب شاكا فيها ومترددا [illegible] [illegible] لا [illegible] بخبرك ان زيدا قائم [illegible] فذلك [illegible] وهي قيام زيد [illegible] ويؤتى بها أيضا لتوكيد نفي الانكار عن النسبة اذا كان المخاطب [illegible] كذلك [illegible] قيام زيد إن زيدا قائم ، والمثال [illegible] ذكره [illegible] لكل من توكيد [illegible] وذلك في حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة ، وتوكيد نفي الشك عنها ، وذلك في حق المتردد في ذلك وتوكيد نفي الانكار عنها ، وذلك في حق المنكر [illegible] (نحو قوله تعالى — فان الله غفور رحيم —) واعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى — [illegible] — إن حرف توكيد ونصب

وَقَوْلِهِ تَعَالَى. ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ . وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ ٱلْمُؤَكَّدِ نَحْوُ قَوْلِكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ .

تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، رحيم ـ نعت (وقوله تعالى ـ ذلك بان الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، والباء حرف جر ، أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب ، الحق خبرها والمصدر المسبك من أن ومابعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف فى محل رفع خبر المبتدا ، والتقدير ذلك كائن بحقة الله : أى وجوبه . ففي القاموس والأمر يحق ويحق حقة بالفتح وجب ، أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنقاء أن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر تؤول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر ان كان مشتقا ، ومن الاستقرار المحذوف ان كان ظرفا ، أو من السكون ان كان جامدا كعلمت أن هذا زيد : أى كونه زيدا فعلم انه لابد أن يتقدمها عامل يطلبها اهـ وفى الفواكه ان المكسورة لاتغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل اهـ (وكأن) بفتح الهمزة وتشديد النون ، وهى حرف بسيط على الأصح لامركب قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهى إنها حرف مركب من كاف التشبيه وأن المؤكدة وقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه وفتحت همزة أن لفظا : أى لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ولهذا لاتتعلق الكاف بشئ اهـ وقال العصامى هى حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الأجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثرون على أنه لاموضع لأن ومابعدها لأن الكاف وأن صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر لأن ذلك فى التركيب الوضعى لافى التركيب الطارئ ، فالمخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالاولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه ، وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح الباء لأمر وهو المشبه به فى معنى جامع بينهما (نحو قولك كأن زيدا أسد) واعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهرى وكأن ملازمة للتشبيه ولاتكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه ، فان الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ، ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها نحو كأن زيدا قام ، أو يقعد ، أو فى الدار ، أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبى الحسن الأنصارى ولا للنفى نحو كأنك دال علينا : أى ما أنت دال علينا خلافا للفارسى اهـ . وماجزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذى يفيده كلام الجمهور ، وهو الأصح ومال اليه ابن عنقاء فى شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وخالف العصامى فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن ، وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لاتكون للتشبيه الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد ، بخلاف كأن زيدا قائم ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم ، فانها فى ذلك كله للظن . وقال الرضى

ولكن

وَلَـكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ نحوُ زَيْدٌ شُجَاعٌ لَـكِنَّهُ بَخِيلٌ . وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي نحوُ لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ : وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي نحوُ لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ ، وَالتَّوَقُّعِ نحوُ لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ .

والأولى أن يقال فى ذلك للتشبيه أيضا . والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اه والوجه ماقاله ابن السيد ، وماذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اه * قلت . وقد ذكر ابن هشام فى شرح القطر مجيئها للظن نحو كأن زيدا كاتب : ولعله بناه على قول ابن السيد ، وهو ضعيف خلافا لما قاله العصامى ، وهى فى ذلك للتشبيه فاذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما ، قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادى (ولكنّ) بتشديد النون ، وهى حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وإنّ والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أونفيه ، فمثال الأول (نحو زيد شجاع) بضم الشين ، فهذا يوهم ثبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لكنه بخيل) واعرابه زيد مبتدأ ، شجاع خبره ، لكنّ حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ومثال الثانى ، وهوماتوهم نفيه قولك مازيد عالما لكنه صالح لأن قولك مازيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح . قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لايخلو إما أن يكون نقيضا لما بعدها ، نحو ماهذا متحركا لكنه ساكن ، أوضدا له نحو ماهذا أسود لكنه أبيض ، أوخلافا له نحو ماقام زيد لكن عمرا يشرب ، أومثلا له نحو مازيد قائما لكن عمرا قائم اذا كان بينهما ملابسة أومناسبة ، فقول أبى حيان [فى النكت الحسان] فى امتناع تقدم المثل محمول على مالامناسبة فيه ، وقد تأتى للتوكيد نحو لوجاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجىء فأكدت بلكن ماأفادته : لو الامتناعية من انتفاء المجىء لأن لو اذا دخلت على مثبت نفته ، وان دخلت على منفى أثبتته على تفصيل فيه مذكور فى محله (وليت) ويقال فيها لت بتشديد التاء لادغام الياء فيها (للتمنى) وهو طلب مالا مطمع فى حصوله اما لتعسره كقول الضعيف عن الكسب المنقطع الرجاء ليت لى مالا فأحج ، أولتعذره لعدم امكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة فلايطمع فى حصوله ، واعرابه ليت حرف تمنّ ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، الشباب اسمها عائد خبرها . قال الفاكهى ويمتنع ليت غدا يجىء فانه واجب المجىء (ولعل) ويقال فيها لعلّ قال العصامى فى لعل ست عشرة لغة ، وذكرها وهى (للترجى) وهو ارتقاب الشىء المحبوب (نحو لعل زيدا قادم) واعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها قادم خبرها ولم يمثل بقوله تعالى ـ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ـ لأنه قد قيل ان لعل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل أنها معلقة لتدرى قبلها عن عمل النصب ولكن الأصح كما [illegible] المصنف أنها فى الآية للترجى ولذا مثل بها فى الأوضح حيث قال الترجى فى المحبوب نحو ـ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ـ (والتوقع) أى الاشفاق والخوف ، وهو ارتقاب الشىء المكروه (نحو) ـ فلعلك باخع نفسك على آثارهم ـ ونحو (لعل عمرا هالك) واعرابه [illegible]

وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هٰذِهِ الْحُرُوفِ عَلَيْهَا وَلَا يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا ، نَحْوُ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ، إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً

ونصب لأن أصل معانيها الترجي ، وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفاكهي ولو عبر بالتوقع: أى بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر الترجي لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تعبيره بالترجي أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للترجي والاشفاق لكنه تبع عرف المغاربة فى مؤلفاتهم . قال الرضى وقد اضطربت أقوالهم فى لعل الواقعة فى كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو على معناها التعليل ، فمعنى افعلوا الخير لعلكم تفلحون : أى لتفلحوا ، ولا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ـ وما يدريك لعلّ الساعة قريب ـ إذ لا معنى فيه للتعليل : وقال بعضهم هى لتحقيق معنى الجملة التى بعدها ، ولا يطرد ذلك فى قوله تعالى ـ لعله يتذكر أو يخشى ـ إذ لم يحصل من فرعون التذكر . وأما قوله ـ آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل ـ فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لعل منه . والحق ماقال سيبويه ، وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطب . وانما نصرنا مذهبه لأن الأصل فى الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك ، تعالى الله عنه ، وقيل إن لعلّ تجيء للاستفهام تقول لعلّ زيدا منطلق : أى هل هو كذلك اه قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخى قوله تعالى ـ وجعلها كلمة باقية فى عقبه لعلهم يرجعون ـ قال ابن عصفور وقد تأتى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم « لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ماشئتم فقد غفرت لكم » . واعلم أنه لا يؤتى بلعلّ الا فى الشئ الممكن : أى الجائز وقوعه ، وقول فرعون ـ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات ـ الى آخره جهل منه أو مخرقة وإفك قاله ابن عنقاء (ولا يتقدّم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا ومجرورا فلا تقول قائم ان زيدا ، ولا عندك ان زيدا ، ولا فى الدار ان زيدا لضعفها فى العمل لعدم تصرفها ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا تقال اليوم انى ذاهب (ولا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا تقال ان قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إلا إذا كان) : أى الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) : أى فانه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعوا فى الظرف والمجرور مالم يتوسعوا فى غيرهما (نحو ـ ان لدينا أنكالا ـ) اعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، لدى ظرف مكان وهو مضاف ، ونا ضمير متصل فى محل جر بإضافته والظرف وما أضيف اليه فى محل رفع خبر مقدم ، أنكالا اسمها مؤخر (ان فى ذلك لعبرة) ان حرف توكيد ونصب ، فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء عبرة اسمها مؤخرا . قال العصامى وتسامح المصنف يعنى ابن هشام فى الشذور فى جعله الخبر الظرف والمجرور ، فان الخبر فى التحقيق انما هو متعلق الظرف ، والجار والمجرور دونهما كما ... فى المتن بالآيتين اشارة الى ان التوسط يكون جائزا كما فى الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كما فى الآية الثانية فلو اخر الخبر لزم ايلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع اه وقد يجب توسط

وتعين

وَتَتَعَيَّنُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ فِي الِابْتِدَاءِ نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبَعْدَ أَلَا الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلَامُ نَحْوُ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ، وَبَعْدَ حَيْثُ نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ

الخبر نحو ، إن في الدار صاحبها ، ولعلّ عند هند بعلها ، وليت عندى عبدا ، ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا ، وكذا خبرها للعلم به كان غيرها ابلا وشاء : أى ان لنا غيرها وابلا وشاء تمييز ، ومنه ليت شعرى ماصنعت فشعرى اسم ليت ، وهو قلبيّ معلق والجلة بعده فى محل المفعول به والخبر محذوف : أى ثابت ونحوه ، وقيل الجلة مفعول شعرى وسدّت مسدّ خبر ليت والرابط محذوف (وتتعين) : أى يجب (ان المكسورة) الهمزة (فى الابتداء) : أى اذا وقعت فى ابتداء الكلام هى ومعمولاها نحو ـ إنا أعطيناك الكوثر ، ألاانهم هم المفسدون ـ وسواء كانت فى أوّل كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم ، أوكانت فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا انه فاصل ، فقولك انه فاصل كلام مستأنف وقع علة لما تقدّم ، ثم مثل المصنف بمثالين الأوّل منهما لوقوع ان فى ابتداء الكلام حقيقة (نحو إنا أنزلناه) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، وجلة الفعل والفاعل فى محل رفع خبره . والثانى لوقوع ان فى ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التى يستفتح بها الكلام) وهى حرف بسيط على الأصح وقيل انها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية . قال السيوطى نقلا عن غيره هى حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح اه (نحو ـ ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم ـ) أى فى الآخرة ، واعرابه ألا حرف استفتاح وان شئت قلت حرف تنبيه ، ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، أولياء اسمها ، ولفظ الجلالة مضاف اليه ، لا نافية للجنس بطل عملها ، خوف مبتدأ وجلة عليهم فى محل رفع خبر المبتدا ، وجلة المبتدا والخبر فى محل رفع خبران (و) تتعين ان المكسورة أيضا فى أوّل الجلة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة الى الجلة كاذ باتفاق ، واذا عند الجمهور ، وبينا وبينما عند كثيرين (نحو جلست حيث ان زيدا جالس) واعرابه جلست فعل وفاعل ، جلس فعل ماض ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب ، ان حرف توكيد ونصب ، زيدا اسمها ، جالس خبرها ، والجلة فى محل جرّ بالاضافة وانما تعين الكسر بعد ماذكر لأن حيث لاتضاف إلا الى الجلة فلو فتحت ان بعدها لأدّى ذلك الى اضافتها الى المفرد ، لأن المفتوحة مع معموليها فى تأويل المفرد كما مرّ . قال ابن هشام [illegible] وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح أن بعد حيث ، وهو لحن [illegible] . [illegible] وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيته وجوب الفتح ، و[illegible] صاحب [illegible] ، وجوّز [illegible] العلماء الوجهين بعدها : الكسر باعتبار كون حيث مضافة الى جملة [illegible] والفتح باعتبار كونها فى المصدر ، ولزوم اضافتها الى الجلة لا ينافى وجوب الكسر لأن الأمر [illegible] أن [illegible] اضافتها للمفرد انما هو فى اللفظ دون المعنى [illegible] جوازهما أيضا بعد اذا اه . وقال الدمامينى : قال الشيخ [illegible] صحيح [illegible] حيث تضاف الى الجلة وتضاف الى المفرد كقوله :

وَبَعْدَ الْقَسَمِ ، نحوُ حَمٓ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَبعدَ الْقَوْلِ ، نحوُ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ، وَإِذَا دَخَلَتِ اللامُ فِي خَبَرِهَا نحوُ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم * ببيض المواضى حيث لىّ العمائم

بجرلىّ، وكقوله : * أماترى حيث سهيل طالعا * بجرسهيل فيجوزاذافى ان الواقعة بعدها الوجهان اهـ فالمانعون من اضافتها الى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير حيث سهيل موجود ، وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل (و بعد القسم) اذا وقعت فى أوّل جوابه لأن جواب القسم لا يكون الا جملة سواء أوجدت اللام فى خبرها نحو ـ والعصر إن الانسان لفى خسر ـ أولا (نحو ـ حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ـ) واعرابه حم الله أعلم بمراده به ، الواو حرف قسم وجر والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب ، ان حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلناه فعل وفاعل والجملة فى محل رفع خبر انّ ، فخرج ما اذا وقعت فى أثناء الجواب نحو والله اعتقادى أن زيدا فاضل فانها مفتوحة لأنها وقعت خبرا للمبتدا (و بعد القول) اذا وقعت فى أوّل الجملة المحكية به لأن المحكى بالقول لا يكون الا جملة أوما يؤدّى معناها (نحو قال إنى عبد الله) واعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ان حرف توكيد ونصب ، والياء ضمير متصل فى محل نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف اليه ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول ونحو ـ واذا قيل إنّ وعد الله حق ـ فقيل فعل ماض مغير الصيغة ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل رفع نائب الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن عنقاء بل هو أولى لأن الاعراب الأوّل مخرّج على رأى الكوفيين المجورين لمجىء الجملة فاعلا فخرج الواقعة فى أثناء الجملة المحكية بالقول فانها تفتح نحو قال زيد اعتقادى أن عمرا فاضل (واذا دخلت اللام) : أى لام الابتداء (فى خبرها) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لاتجتمع الا مع ان المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى (نحو ـ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون) واعرابه الواو واو الحال ، الله مبتدأ ، يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو، ان حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، ومثله ـ والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون ـ غير أن علامة النصب فى المنافقين الياء ، وعلامة الرفع فى الكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم ، وجملة ان مع اسمها وخبرها فى محل نصب سادّة مسدّ مفعولى علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل فى لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .

[تنبيه] بقى على المصنف مواضع يتعين فيها كسر انّ لم يذكرها : أن تقع بعد كلا نحو ـ كلا إنّ الانسان ليطغى ـ أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لايرجونه ، وفى أوّل الصلة نحو جاء الذى انه فاضل ، وقوله تعالى ـ وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ـ لأن الصلة لاتكون الا جملة ، أو فى أوّل الصفة نحو جاءنى رجل انه فاضل لأن الفتح يؤدّى الى

وَتَتَعَيَّنُ أَنَّ إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ نَحْوُ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ، أَوْ مَحَلَّ نَائِبِ الْفَاعِلِ نَحْوُ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ، أَوْ مَحَلَّ الْمَفْعُولِ نَحْوُ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ ،

وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع إنّ ، أو فى أوّل الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل ، أو فى أوّل الجملة الحالية نحو ـ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون ـ أو فى أوّل الجملة المستأنفة نحو ـ ولا يحزنك قولهم انّ العزة لله ـ أو فى أوّل الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وانه فاضل اذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة لشئ مما تقدّم نحو ـ وانى سميتها مريم ، وانى أعيذها بك ـ . قال العلامة ابن عنقاء بعد أن ذكر المواضع التى يجب فيها كسر انّ ، ثم تعين الكسر فيما ذكر انما هو على الراجح المقرر ، والافغالبها أوكلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدا أو الخبر (وتتعين أن) المفتوحة الهمزة (اذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية لأنه لا يكون بعدها الا الفعل نحو ـ ولو أنهم صبروا ـ : أى لو وجد صبرهم (نحو ـ أولم يكفهم أنا أنزلنا ـ) واعرابه الهمزة للاستفهام التوبيخى ، الواو حرف عطف ، لم حرف نفى وجزم ، يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، والميم علامة الجمع ، أنّ حرف توكيد ونصب ، ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماض ، ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أنّ والمصدر المنسبك من أن ومابعدها فاعل يكف والتقدير أولم يكفهم إنزالنا اليك الكتاب (أو) حلت (محل نائب الفاعل) لوجوب كون النائب مفردا ، وأما نحو ـ واذا قيل لهم لاتفسدوا ـ ، فالنائب ضمير مستتر فى قيل يعود على الفساد المفهوم من لاتفسدوا فجملة لاتفسدوا مفسرة له فلا موضع لها ، وقيل النائب جملة لاتفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظى : أى قيل هذا القول ، فالجملة حينئذ فى حكم المفرد ، وكان النائب مفردا لا جملة ، وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين (نحو ـ قل أوحى الىّ أنه استمع نفر من الجنّ) واعرابه قل فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أوحى فعل ماض مغير الصيغة ، الىّ جار ومجرور ، أنّ حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، استمع فعل ماض ، نفر فاعل وجملة من الجنّ صفة لنفر وجملة استمع نفر فى محل رفع خبر أنّ والمصدر المنسبك من أن ومابعدها نائب الفاعل والتقدير قل أوحى الىّ استماع نفر من الجنّ (أو) حلت (محل المفعول) غير محكية بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نحو ـ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ـ) واعرابه الواو واو الحال ، لا نافية ، تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعل ، أنّ حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها ، والميم علامة الجمع ، أشركتم فعل وفاعل ، والميم علامة الجمع ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أنّ والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير

أَوْ مَحَلَّ الْمُبْتَدَإِ نحو وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ نحو ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ نحو مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ إلى قوله فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ

ولا تخافون إشرا كـكم بالله (أو) حلت (محـل المبتدأ) لوجوب كون المبتـدا مفردا ، ولهـذا أوجبوا الفتح ، بعـد لولا الامتناعية لأنه لا يأتى بعـدها الا المبتدأ نحو ، لولا أنك منطلق ماخرج زيد ، ولافرق بين كونه مبتدأ فى الأصـل نحو كان عنـدى أنك فاضل أوفى الحال (نحو : ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) : أى من دلائل قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أى يابسة لا نبات فيها ، مستعار من الخشوع ، وهو التذلل . ـ فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت ـ : أى تحركت ـ وربت ـ : أى انتفخت وعلت ، والخطاب فى قوله : أنك لـكل عاقل كما قاله القرطبي ، واعرابه من حرف جر ، وآيات مجرور بمن ، والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والجار والمجرور شبه جملة فى محل رفع خبر مقدّم ، أن حرف توكيد ونصب ، والكاف اسمها ، ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، الأرض مفعول به ، خاشعة حال اذا جعلنا الرؤية بصرية ، وان جعلناها قلبية فخاشعة مفعول ثان ، وفى تفسير الخطيب أنك ترى الأرض : أى بعضها بحاسة البصر ، و بعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت اهـ ، وهو يفيد ماقلناه من جواز الوجهين فى الاعراب ، والمصدر المسبك من أنّ وما بعدها مبتدأ مؤخر والتقدير ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة (أو دخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجر لايدخل الا على مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) واعرابه ذلك اسم اشارة مبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ، ولفظ الجلالة اسمها ، والحق خبرها و هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب ، والمصدر المسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والتقدير ذلك بحقية الله أى بثبوته ووجوبه ، وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالاضافة نحو ـ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ـ فاصلة ، ومثل مضاف إلى أنكم تنطقون والتقدير مثل نطقكم . قاله الأزهرى ، أو وقعت بعد لا بدّ ، أو لا محالة نحو لا محالة أنك ذاهب ، أو لا بدّ أنك جالس : أى لا محالة فى ذهابك ولا بد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف ، أو وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعتقادى أنه فاضل : أى اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ، أو وقعت عطفا على شىء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو ـ اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم ـ والثانى نحو ـ واذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ـ (ويجوز الأمران) أى كسر همزة ان وفتحها والكسر أرجح ، وذلك فى المحل الصالح للمفرد والجملة وهو كثير ، من ذلك ما أشار إليه بقوله (بعد فاء الجزاء) أى الفاء الواقعة فى الجواب (نحو ـ من عمل منكم سوءا بجهالة الى قوله فإنه غفور رحيم ـ) واعرابه من اسم شرط جازم ، عمل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وقوله فإنه الفاء رابطة لجواب الشرط ، فمن قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل أن مع ما بعدها مبتدأ أو خبر مبتدا محذوف والمعنى فالغفران والرحمة حاصلان أى فالحاصل الغفران والرحمة ، ومن قرأهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة ، والمعنى فهو غفور رحيم قال الدماميني و ينبغى أن يكون ما بعد الفاء مساويا له فى هذا الحكم فحذور

و بعد

وَبَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ، لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ

الوجهان بعد فانه نحو ـ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ـ قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فأن وصلتها خبر لمحذوف ، والجملة خبر أن ، ومن كسرها فالكلام تام لاخلاف فيه ، وعليهما فما موصولة وعائدها محذوف ، ومن شيء حال ، واعلموا انما غنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله خمسه أو فلله خمسه اهـ (وبعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد ، والمراد بها الهجوم والبغتة ، والغرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة أي البغتة ، وانما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت . فاذا ان زيدا قائم) واعرابه خرجت فعل وفاعل ، الفاء عاطفة اذا فجائية ، ان حرف توكيد ونصب ، وزيدا اسمها قائم خبرها ، فمن فتح أن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف : أي فاذا قيامه حاصل ، والكسر على عدم التأويل : أي فاذا هو قائم . قال ابن مالك وهو أولى لأنه لايحوج الى تأويل : أي ولان الكسر هو الأصل ، أما اذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فاذا ان الشمس لطالعة (واذا وقعت في موضع التعليل نحو ـ ندعوه انه هو البرّ الرحيم) واعرابه ندعو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، انّ حرف توكيد ونصب والهاء اسمها ، والبر خبرها ، والرحيم نعته ، وهو ضمير فصل وأن قرأها نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة : أي لأنه ، وقرأها باقي السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا فهو في المعنى جواب سؤال مقدّر تضمنه ماقبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك ؟ فقالوا انه هو البرّ الرحيم فهو تعليل جلي مثل ـ وصلّ عليهم ان صلاتك سكن لهم ـ ومثله (لبيك ان الحمد والنعمة لك) واعرابه لبيك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وليس بمثنى حقيقة لأن المراد به التكثير : أي أجيبك إجابة أو أنا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة ، ان حرف توكيد ونصب ، الحمد اسمها ، والنعمة عاطف ومعطوف ، وجار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ان . قال الأزهري : يروى بكسران وفتحها ، والفتح على تقدير لام العلة ، والكسر على انه [illegible] مستأنف ، والكسر أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة ، وذكر [illegible] في مقام التعظيم مطلوب [illegible]

أبي [illegible] حنيفة [illegible] الشافعي [illegible] وذكر [illegible]

من قول [illegible]

قولي [illegible] : [illegible]

أي قول [illegible] أووجد [illegible]

على الجواب ، والفتح على [illegible]

للجملة [illegible]

[illegible] واذا [illegible]

وَتَدْخُلُ لَامُ ٱلْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ إِنَّ ٱلْمَكْسُورَةِ فَقَطْ

* خليلىّ رفقا ريث أقضى لبانة * أووقعت بعد لاجرم . قال الرضىّ : والغالب بعدلاجرم الفتح قال تعالى ـ لاجرم أن لهم النار ـ فلاإما ردّ للكلام السابق على ماهومذهب الخليل ، واما زائدة كما فى لاأقسم لأن فى جرم معنى القسم ، وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل . وقال سيبويه : معنى جرم حق فأنّ فاعله ، واستشهد بقوله :

ولقـد طعنت أبا عيينة طعنة * جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

برفع فزارة ، وأن يغضبوا بدل اشتمال منها : أى حق غضب فزارة بعدها . وقال الفراء : هى كلمة كانت فى الأصل بمعنى لابد ولامحالة . والجرم القطع : أى لاقطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لآتينك ولاجرم لقد أحسنت ، ولاجرم أنك قائم ، فن فتح نظرا الى أصل لاجرم فيكون مثل لابدّ أن تفعل : أى من أن تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض انتهى كلام الرضى . وقال الدماميني ـ لاجرم أن لهم النار ـ عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ، ولانافية ردّ على الكفرة وتحقيق خسرانهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ، ولازائدة : أى كسب لهم عملهم الندامة ، وأنّ ومافى خبرها على هذا القول فى موضع نصب ، وعلى الأوّل فى موضع رفع ، وقيل لاجرم كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقا ، وكثيرا مايقتصر المفسرون على ذلك ، وقيل لاجرم معناه لابد فانّ الواقعة بعدها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر اه : أى فلاجرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله العصامى ومعناها لابدّ ، ومن بعدها مقدرة (وتدخل لام الابتداء) وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة بالقاف والفاء . قال الأزهرى وغيره : سميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتـدا ، وسميت اللام المزحلقـة والمزحلفة لأن أصل ان زيدالقائم لأن زيدا قائم فكرهوا اجتماع حرفى توكيد فزحلقوا اللام دون أن لئلا يتقدّم معمولها عليها (بعدإن المكسورة) لتزداد الجملة بها تأكيدا ، ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليـه نحوان زيدا ليقوم (فقط) فلاتدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة ، وأن المفتوحة تصير الجملة معها فى تأويل مفرد فلوجامعتها اللام لزم خلاف وضعها ، ولا بعدليت ولعلّ وكأن باجماع ، ولا بعد لكنّ على الصحيح ، أما الثلاثة الأول فلأنهن يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه ، وأما لكنّ فان مابعدها مطلوب لما قبلها ومابعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه قال سيبويه ، وانما دخلت بعد ان لانها شبيهة بالقسم فى التأكيد اه فلاتقول لعلّ زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكنّ المشدّدة ، وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسل مذ بانت وشط مزارها * ولكننى من حبها لعميد

قال ابن مالك ولاحجة لهم فى ذلك لامكان كون اللام زائدة ولاتكون لام الابتـداء كما زيدت فى خبر المبتدا المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهر به * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن جبير ـ الا أنهم ليأكلون الطعام ـ بفتح الهمزة . قال الرضى وقرئ فى الشواذ ـ وأن الله لسميع عليم ـ بالفتح ، وتتخرج أيضا على زيادة

على

عَلَى أَرْبعَةِ أَشْيَاء : عَلَى خَبَرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا مُثْبَتًا نحوُ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَعَلَى اسْمِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ نحوُ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً ، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ

اللام . قال الزمخشرى : ومما يروى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق به فى مقطع والعاديات الى فتحة ان فاسقط اللام اه قال هطيل : قد اشتهر الحجاج بعظم الجراءة على الله ، وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته ماربما حمله على مالايفعله مسلم اه وقال ابن مالك فى التسهيل ، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لان . قال الدمامينى فى شرحه كقول أم حبيبة رضى الله عنها إنى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى واعتمده المصنف فى اثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالآثار ، وسيجىء فيه كلام فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى اه وقد صوّب فى باب الفاعل صنيع ابن مالك فى استدلاله بالأحاديث النبوية على اثبات الأحكام النحوية . قال لأن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب فالظن فى ذلك كاف ويغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل الى آخر ماذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء) : الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلوقدم نحو ـ إن الدنيا أنكالا ـ لم تدخله اللام لئلا يتوالى حرفا توكيد (مثبتا) فلوكان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقم لم تدخل عليه لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو لم ولن ولا ولما وحمل الباقى عليه وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركا ✽ للامتشابهان ولاسواء

ولافرق بين كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا لعندك ، أوجارا ومجرورا نحو ـ وإنك لعلى خلق عظيم ـ أوجملة اسمية نحو إن زيد لأبوه قائم أوفعلية مصدرة بمضارع نحو ـ إن ربك ليحكم بينهم ـ أوبماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم ، أوبماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما أواسما مفردا (نحو إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم) واعرابه ان حرف توكيد ونصب رب اسمها ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، اللام لام الابتداء ، سريع خبرها ، والعقاب مضاف اليه وباقيه ظاهر (و) الثانى (على اسمها) أى على اسم ان المكسورة (بشرط أن يتأخر) أى الاسم اما (عن الخبر) الذى هو ظرف أوجار ومجرور (نحو ان فى ذلك لعبرة) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو ان عندك لزيدا ، واماأن يتأخر عن معمول الخبر اذا كان الخبر ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أوجارا ومجرورا نحو ان فى الدار لزيد جالس ، وهذه كرتين بجواز تقديم معمول خبر ان على اسمها إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا هو الذى اختاره ابن هشام ، وتبعه الفاكهى ، ومنعه ابن عقيل ، وحكى عن بعضهم انه أجازه . قال الفاكهى : وانما امتنعت فى ذلك : أى تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام لئلا يجمع بين حرفى توكيد اه (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المبتدا والخبر أو بين ما أصلهما ذلك ، وأجاز الأخفش والمدنيون وقوعه بين الحال وصاحبها ، وبرىء شذوذا ـ هؤلاء بناتى هن أطهر لكم ـ ... أطهر

نحوُ إنَّ هٰذَا لَهُوَ الْقَصصُ الْحَقُّ ، وَعَلَى معمُولِ الْخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ نحوُ إنَّ زَيْدًا لَعمْرًا ضَارِبٌ

وأجاز الفراء وقوعه فى أول الكلام ، وجعل منه قوله تعالى ـ وهو محرّم عليكم إخراجهم ـ سمى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فيه فدخل فيما لا لبس فيه ، وأكثر الكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه فى معرفة الخبر من غيره ، ولان الكلام يعتمد عليه أى يتقوى به ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام أى يقويه ، ويشترط فيه كونه بصيغة المرفوع فيمتنع كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب ، وكونه مطابقا لما قبله افرادا وتذكيرا وتكلما ، وفروعها فيمتنع كان زيد هى القائمة جاريته خلافا للكسائى ، ويشترط فيما قبله كونه مبتدأ فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة نحو ليس رجل هو القائم . وفيما بعده كونه خبرا لمبتدا ولو فى الأصل ، وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول أل كاسم التفضيل فى نحو ـ تجدوه عند الله هو خيرا ـ ان ترن أنا أقلّ منك مالا ـ وأجاز جماعة كونه مضارعا وجعلوا منه قوله تعالى ـ انه هو يبدئ ويعيد ـ والسهيلى كونه ماضيا ، وبعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولى وقوعه بين نكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصل الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، والاختصاص أى الحصر كذا قاله السهيلى وجمع ، والتأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاصل (نحو ان هذا لهو القصص الحق) واعرابه ان حرف توكيد ونصب ، ها للتنبيه ، وذا اسم اشارة فى محل نصب اسمها ، واللام لام الابتداء ، هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب ، والقصص خبر أن ، والحق نعت للقصص ، وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ، ومن النحويين من يقول بانه بدل ، ومنهم من يقول بانه تأكيد لما قبله ، ولا يلزم اختلافه باختلاف المتبوع إذ ذاك فى التأكيد بالظاهر ، وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فانك تقول ضربت بك أنت ، ومررت به هو ، وضرب بنا نحن ونحو ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع : فكذا تقول ان زيدا هو المنطلق ، وظننت زيدا هو الفاصل ، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول وقرئ فى غير السبعة ـ ولكن كانوا هم الظالمون ـ وان ترن أنا أقلّ منك مالا ـ برفع أقلّ ، ولا يخفى أنه تارة يحتمل بعض هذه الأعاريب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل فى نحو ـ كنت أنت الرقيب ـ ان كنا نحن الغالبين ـ تجدوه عند الله هو خيرا ـ ان ترن أنا أقل ـ الفصل ، والتأكيد ، والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى ـ وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون ـ الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام ، وفى نحو ـ ان كان هذا هو الحق من عندك ـ بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، ودون التأكيد لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا العكس وفى نحو زيد هو العالم وان عمرا هو القائم الفصل ، والابتداء ، والبدل دون التأكيد لان الضمير لا يؤكد الظاهر ، وفى أنت أنت الفاضل ـ انك أنت علام الغيوب ـ الفصل ، والتأكيد ، والبدل والابتداء ، وقس على هذا تصب ان شاء الله تعالى (و) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب) واعرابه ان حرف توكيد ونصب

وتصل

وَتَتَّصِلُ مَا ٱلزَّائِدَةُ بِهٰذِهِ ٱلْأَحْرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا نَحْوَ إِنَّمَا ٱللّٰهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ ، وَقُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ ، وَأَنَّمَا إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ وَاحِدٌ ، وَكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،

تنصب الاسم وترفع الخبر ، زيدا اسمها ، واللام لام الابتداء ، عمرا معمول مقدم لضارب ، وضارب خبر ان ، وهو اسم فاعل ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس لفي الدار ، ولا ان زيدا آكل لطعامك لئلا تتأخر عن جزءي الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لكراهة الجمع بينها و بين ان لكونهما متفقتين في معنى التأكيد أخروها عنها ، ويشترط أن لا يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز ان زيدا راكبا لراكب كما يأتيك ، وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضي ، فلا يجوز ان عمرا لخالدا ضرب ولا ان زيدا لطعامك أكل خلافا للأخفش (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ، ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة وعند الغائها يسميها كافة (بهذه الأحرف) أي الستة المتقدمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولاترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الاسمية وتهيأت للدخول على الجمل الفعلية ، ولذا تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف لدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضمائر بها كاتصالها بالفعل ، ولذلك التدبير ... بعدها الكلام وصح مجيء الجملتين بعدها الاسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نحو إنما الله إله واحد) هذا مثال لاهمال ان المكسورة ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ، ما كافة ، الله مبتدأ ، إله خبر ، واحد نعت وتفيد ان مع ما اذا كانت كافة مايفيده النفي والاثبات فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم بخلاف مالو كانت زائدة فان قولك انما زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل إنما يوحى إلي) هذا مثال لدخول إن المكسورة بعد إهمالها على الجملة الفعلية واعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ان حرف توكيد ونصب ، وما كافة ، يوحى فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، وإلي جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل المصدر المنسبك من قوله ـ أنما إلهكم إله واحد ـ والتقدير قل انما يوحى [illegible] أي لا [illegible] ، فالحصر نسبي ، واستفيد من هذا أن ما الكافة [illegible] عن المصدرية [illegible] أو الفاء [illegible] (و) نحو (أنما) [illegible] (إلهكم إله [illegible]) هذا مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية واعرابه أن حرف [illegible] وما كافة ، وإله مبتدأ ، والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع ، وإله خبر [illegible] ومثال دخولها على الجملة الفعلية ـ [illegible] (و) نحو (كأنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال كأن ودخولها على الجملة الاسمية ، واعرابه كأن حرف تشبيه [illegible] وما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية ـ كأنما [illegible]

وَلَـكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، إِلاَّ لَيْتَ فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ نَحْوُ لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ ، وَتُخَفَّفُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ فَيَكْثُرُ إِهْمَالُهَا نَحْوُ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

(و) نحو (لكنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لكنّ ودخولها على الجملة الاسمية واعرابه لكنّ حرف استدراك ونصب ، ما كافة ، زيد قائم مبتدأ وخبره ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لعل ودخولها على الجملة الاسمية ، ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(إلا ليت) فانها مستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها الاعمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبى الربيع (و) يجوز فيها (الاهمال) إلحاقا لها بأخواتها (نحو ليتما زيدا قائم بنصب زيد) على أنه اسم ليت ، وما زائدة لا كافة ، وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما كافة وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وقد روى بنصب الحمام ورفعه قول النابغة فى الزرقاء :

واحكم كحكم فتاة الحىّ إذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد
* يحفه جانبا نيق ويتبعه * مثل الزجاجة لم يكحل من الرمد
فحسبوه فألفوه كما حسبت * تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة فى ذلك العدد

ومن النحاة من جوّز إعمال البقية قياسا على ليت لان الاعمال لم يسمع الافيها . قال بعض شراح الألفية : ولا يصح القياس فى شىء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها ، والكلام كله فيما اذا اتصلت بهنّ ما الزائدة ، أما اذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة . فانها لا تبطل عملها كقوله تعالى ـ أيحسبون أنما نمدّهم به ـ وقوله تعالى ـ انما صنعوا كيد ساحر ـ ومن ذلك قول الشاعر :

فو الله مافارقتكم قاليا لكم * ولكنّ مايقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما المصدرية نحو أعجبنى انما فعلت حسن : أى ان فعلك حسن فحصل اسم ان وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المسبك من أن وما بعدها ، والتقدير أعجبنى حسن فعلك (وتخفف ان المكسورة) الهمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر اهمالها) : أى فلا تعمل عمل ان المشدّدة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير مابعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره (نحو ان كلّ نفس لما عليها حافظ) : أى كاتب يحفظ عليه مايعمله أو ملائكة يحفظونه من أمر الله ، وفى الحديث « وكل بالمؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفته الشياطين» أوالمراد

وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا نَحْوُ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ فِى قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ إِنَّ وَلَمَّا فِى الآيَتَيْنِ وَتَلْزَمُ اللَّامُ فِى خَبَرِهَا إِذَا أُهْمِلَتْ

بالحافظ الله سبحانه وتعالى ، وعدّى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام ، واعرابه إن مخففة من الثقيلة بطل عملها ، كل مبتدأ ، ونفس مضاف إليه ، واللام فارقة بين المخففة والنافية ، وما صلة ، عليها جار ومجرور خبر مقدّم ، وحافظ مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الأوّل ، والرابط الضمير فى عليها ، ويجوز أن يكون حافظ خبر كل نفس ، وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها إيجابية بمعنى الا ، وان نافية والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما تعمله (ويقلّ إعمالها) وجاز استصحابا للحكم الأصلى فيها (نحو وان كلا لما ليوفينهم) واعرابه إن مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر ، كلا اسمها ، واللام فى لما لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين فى محل رفع خبران ، وليوفينهم اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر ، يوفين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، وأعمال مفعول ثان ليوفى ، وجملة القسم وجوابه صلة الموصول لا محل لها من الاعراب كقوله تعالى ـ وانّ منكم لمن ليبطئنّ ـ فمن موصولة اسم ان ، وجملة ليبطئنّ صلة الموصول ، وهى جملة قسمية ، وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى خلق فى محل رفع خبر ان ، وجملة القسم وجوابه قامت مقام الصفة والتقدير وان كلا لخلق أوجمع موفى عمله (فى قراءة من خفف ان ولما فى الآيتين) : أى هذه والتى قبلها ، والذى قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع ، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف ان ، فلما إيجابية بمعنى الا ، وان نافية ، وكلا فى الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم) : أى تجب (اللام) : أى لام الابتداء (فى خبرها) : أى فى خبر إن المكسورة اذا خففت ، ولكن انما تجب (اذا أهملت) ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة ان النافية ، فاذا قلت ان زيد منطلق وان قام زيد احتمل أن يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد وأن تكون ان هى المخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام ، فاذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون ان هى المخففة وأن المعنى على الاثبات ، ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها فرقت بين النفى والاثبات . قال الدمامينى : فان قلت ما هذه اللام ؟ قلت هى لام الابتداء أفادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق بين ان المخففة وان النافية كما مرّ ، وذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وجماعة الى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وتظهر فائدة الخلاف فى نحو : قد علمنا ان كنت لمؤمنا . فعلى قول الجماعة تكسر ان لأن لام الابتداء تعلق ، وأما على قول الفارسى وموافقيه فتفتح إذ لا موجب للتعليق اهـ أما اذا أعملت ان المخففة نحو ان زيدا منطلق بتخفيف ان ونصب زيد ، أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفى . كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ✲ وان مالك كانت كرام المعادن

وَإِذَا خُفِّفَتْ أَنَّ بَقِيَ إِعْمَالُهَا وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحْذُوفاً ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً

فان مخففة بطل عملها ، ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذاهومذهب ابن مالك وهو الصحيح ، وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت ، وهى فى الأول للفرق ، وفى الثانى ردّا للباب على سنن واحد (واذا خففت أن) المفتوحة الهمزة (بقى اعمالها) وجوبا لتحقق مقتضاها ، وهوافادة معناها فى الجمل الاسمية لأنها أكثرمشابهة للفعل من المكسورة ، وقدسمع اهمال المكسورة المخففة ، ولم يسمع اهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا اعمالها (ولكن يجب) فى الأعمّ الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن المكسورة المخففة ثبت اعمالها فى الظاهر دون المفتوحة ، فقدّروا عملها فى المضمر لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف ، وقدّروه ضمير شأن لتكون داخلة على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق ، وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هومذهب الجمهور ، وذهب سيبويه الى أنه لايجب كون اسمها ضمير شأن ، جوّز فى قوله تعالى ـ وناديناه أن ياابراهيم قد صدّقت الرؤيا ـ أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب : أى أنك يا ابراهيم ، وفى التصريح للأزهرى يجب فى اسمها كونه مضمرا لامظهرا سواء كان للشأن أم لا اهـ .

[تنبيه] ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والاجلال ، ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى ـ وأنه لما قام عبدالله ـ ونحو هو زيد قائم ، وحذفه منصوبا ضعيف الا مع أن المفتوحة إذا خففت فانه لازم ، وهويخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لايعود الاعلى متأخرعنه وجوبا لفظا ورتبة ، ولا يكون مرجعه الاجملة مفيدة ، ولايخبرعنه الابجملة وهى مرجعه ، ولا يتقدّم عليه شئ من خبره أصلا ، ولا يتبع بتابع ألبتة ولا يعمل فيه الاالابتداء أوناسخه ماعداعلم وأخواتها على ما استثناه أبوحيان ، ويلزم الافراد ، فاذا أنث قيل له ضمير القصة ، أوالقضية ، أوالحكاية ، أوالخطة ، نحو ـ فانها لاتعمى الأبصار ـ ، وان ذكر قيل ضمير الأمر ، أوالخبر ، أوالحديث ، أوالشأن ، نحو ـ قل هوالله أحد ـ ، والصحيح أنه يسمى ضميرالشأن مذكرا كان أومؤنثا بلافرق (محذوفا) لامذكورا لأن المفتوحة قدأثرت فى المعنى التعبير من الجملة الى المفرد فأوجبوا تغيرها فى اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى . قاله الفاكهى ، قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع وغيث مريع ❊ وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أوفعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن ، ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية نحو ـ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ـ ، أو فعلية مبدوءة بفعل جامد نحو ـ وأن ليس للانسان إلاماسعى ـ ، أو فعل متصرف متضمن لدعاء نحو ـ والخامسة أن غضب الله عليها ـ فى قراءة من خفف أن وكسر الضاد لم تحتج الى فاصل بين أن والجملة ، فان فصل جاز ، وان كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بقد نحو ـ وحسبوا أن لاتكون فتنة ـ أو قد نحو ـ ونعلم أن قد صدقتنا ـ أولو نحو ـ أن لو

نحوُ : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى، وَ إِذَا خُفِّفَتْ كَأَنَّ بَقِيَ إِعْمَالُهَا ، وَيَجُوزُ حَذْفُ اسْمِهَا كَقَوْلِهِ * كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ * وَإِذَا خُفِّفَتْ لَكِنَّ وَجَبَ إِهْمَالُهَا

نشاء أصبناهم ـ أوحرف تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) واعرابه علم فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وعلم تنصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه ، والسين حرف تنفيس ، يكون فعل مضارع ، وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ، ومرضى اسمها مؤخر ، وجملة منكم خبرها مقدم ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سد مسد مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ويجوز أن تكون كان هنا تامة بمعنى حصل أو وجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو سيوجد منكم مرضى (وإذا خففت كأنّ بقي إعمالها) وجوبا استصحابا للأصل ، وجوّز الزمخشرى وابن الحاجب الغاءها (ويجوز) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن ، بل يجوز كونه ظاهرا ويجوز (حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى ـ كأن لم تغن بالأمس ـ وذكره في اللفظ ولكنه قليل (كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم *) هو من الطويل وهو للأرقم بن على اليشكرى ، وقيل لغيره وصدره * ويوما توافينا بوجه مقسم * اللغة توافينا بضم المثناة من الموافاة ، وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان ، والمقسم المحسن وكذلك القسيم وتعطو : أى تمدّ يديها الى أغصان الشجرة فتميلها وتأكل منها ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق : أى صار ذا ورق ، ويروى الى ناضر بالضاد المعجمة من النضرة ، وهي الحسن والرونق ، والسلم ورق شجر عظيم له شوك . الاعراب الواو عاطفة على ماقبلها ، ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ، ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو ربّ ، توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي ، وناضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، بوجه جار ومجرور ، ومقسم نعت كأن مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، ظبية يروى بالنصب على أنه اسم كان ولهذا استشهد به المصنف ، وجملة تعطو فى محل نصب صفة ، والخبر محذوف ، والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظبية بالمرأة للمبالغة ، أو كأن مكانها ظبية فيكون مكانها ظرفا فى محل رفع خبر مقدم ، وظبية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه . ويروى رفع الظبية على أنه اسم كأن ضمير محذوف : أى كأنها ظبية ، وجملة تعطو صفة لظبية أيضا ، ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خبرا لكأن خلافا لمن وهم فيه ، ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر وأن زائدة : أى كظبية ، وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والجملة فى محل جر صفة أيضا لظبية ، والى وارق متعلق بتعطو ، والسلم مضاف اليه * والمعنى كأن الاسعد ويوما تراءيت مع وجه حسن وكان المحبوبة هذه ظبية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى تميل الى المعانقة . والشاهد فى كأن المخففة حيث ذكر اسمها ولم يحذف . ثم اعلم أن خبر كأن هذه ان كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل ، والا وجب الفصل بلم أوقد (وإذا خففت لكن وجب اهمالها) لزوال

﴿ فَصْلٌ ﴾ وَأَمَّا لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَهِيَ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيصِ وَتَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ

اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل ، وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها و بين لكن العاطفة فان هذه لايجوز دخول الواو عليها .

﴿فصل﴾ فى الكلام على لا العاملة عمل إنّ ، وتسمى لا التبرئة ، ولا النافية للجنس ، ولا المحمولة على ان * قيل والأولى التعبير بذلك لان لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس فى اصطلاحهم لاتطلق الاعلى التبرئة ، والاصطلاح يعتبر فى مقام التخاطب ، فالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التى لنفى الجنس فهى التى يراد بها نفى جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لايبقى فرد من افراده ، خرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن لاعلى التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا الناهية فانها تختص بالمضارع وتجزمه ، والزائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالاجتماع نحو ـ مامنعك أن لاتسجد ـ بدليل سقوطها فى آية ص وشذ إعمالها كقول الشاعر :

ولو لم يكن غطفان لاذنوب لها * إذا لَلام ذوو أحسابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب ، وجملة ماذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأول نافية للجنس وهى المذكورة فى هذا الباب . الثانى جارية ، وهى المذكورة فى باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيدا لا أخاه ، وستأتى فى باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقضا لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب ، يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجيء . والخامس المعترضة بين الجار والمجرور فى نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشيء ، وتسمى من حيث ان العامل تخطاها زائدة ، وان اختلّ المعنى باسقاطها ، والكوفىّ يراها اسما بمعنى غير مضافا لما بعده والمعترضة بين الواو ومعطوفها نحو ماجاء زيد ولا أخوه ويسمونها زائدة أيضا وليست بزائده ألبتة إذ لو قيل ماجاء زيد وأخوه احتمل نفى مجيئهما مطلقا فى كل حال ونفى مجيئهما فى حال اجتماعهما فقط ومع هذا لايصير الكلام نصا فى المعنى الأول بخلاف قوله تعالى ـ وما يستوى الأحياء ولا الأموات ـ ولا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التى لاتتصوّر الا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة فى غير ذلك فان تلاها مستقل فى المعنى كقول الشاعر :

* والله لاعذبتهم بعدها سقر * أو مضارع نحو لايقوم زيد لم يجب تكرارها ، وان تلاها فعل ماض لفظا ومعنى ، أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو ـ فلاصدّق ولا صلى ـ لافيها غول ولاهم عنها ينزفون ـ لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ـ ويجب تكرارها أيضا ان دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لاشاعر ولا كاتب ، وبكر لاعندك ولا فى الدار ، أو على نعت ، أو حال مفردين نحو ـ من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية ـ وجاء زيد لاضاحكا ولا باكيا ، ولا الثانية فى جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لمناسبتها لها فى إفادة المبالغة فى النفى كما أن ان للمبالغة فى الاثبات فيكون

فتنصب

فَتَنْصِبُ ٱلْإِسْمَ وَتَرْفَعُ ٱلْخَبَرَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَّصِلاً بِهَا ، فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافاً أَوْ مُشَبَّهاً بِالْمُضَافِ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ نَحْوُ لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ ، وَلَا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ

من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذى هو المبتدأ لفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذى كان خبر المبتدا ، ويسمى خبرها على الأصح . وقال سيبويه والجمهور ان كان اسمها معربا رفعت الخبر أيضا أو مبنيا نحو « لاحول ولا قوة » فهى واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له ، لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل الا فى اسمها فقط وكان القياس أن لاتعمل أصلا لأنها مشتركة بين الاسم والفعل ، والأصل فى كل حرف مشترك أن لايعمل شيئا لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة : (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلأجل أن تدل بوقوعه فى سياق النفى على العموم ، وأما تنكير الخبر فلأجل أن لايخبر بالمعرفة عن النكرة ، فلو دخلت على معرفة وجب إعمالها ، وكذا تكرارها كما مرّ نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وأما مجىء اسمها معرفة فى لاهيثم للطىّ ، ولا أمية فى البلاد ، ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده ، وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا أبا حسن لها : يعنى عليا رضى الله عنه ، فمؤوّل بنكرة على حذف مضاف لايتعرف : أى لامثل هيثم ، ولامثل أمية ، ولامثل كسرى ، ولا مثل قيصر ، وهذه قضية ولامثل أبى حسن لها ، لأن مثل لتوغله فى الابهام لايتعرّف بالاضافة الى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، وأما مجىء خبرها معرفة فى نحو لارجل أنت ولا موضع صدقة أنت ، فأنت فيهما ليس خبرا للا وانما هو خبر لمبتدا محذوف تقديره هو ، والجملة خبر لا (وأن يكون اسمها متصلا بها) خلافا للرمانى أجاز اعمالها مع الفصل ، وأن يكون مقدما على خبرها لضعفها فى العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فان تقدّم خبرها على اسمها وجب الغاؤها ، ومن شروط عملها أن لايدخل عليها جارّ فيجب الجر فى نحو جئت بلازاد ، وسمع اعمالها حينئذ فى اسمها المفرد كجئت بلا زاد ببنائه على الفتح (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة كالمثال الذى سيذكره المصنف أو الى معرفة وهو لايتعرّف نحو لامثلك أحد (أو مشبها بالمضاف) فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه ، ويقال له الطويل والمطوّل والممطول (فهو معرب) لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى مايستحقه فى الأصل وهو الاعراب (منصوب) لفظا أو تقديرا كسائر الأسماء المعربة المنصوبة (نحو لاصاحب علم ممقوت) هذا مثال الاسم المضاف ، واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ، وعلم مضاف اليه ممقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ، ممقوت اسم مفعول من المقت وهو البغض ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم : لا أبا لك ، ولا أخا لك ، ولا يدى له ، لأن الأصل لاأباك ولاأخاك ، ولايديه ، فزيدت اللام بين المتضايفين لافادة الاختصاص ولامتعلق لها فهى معارف مؤوّلة بالنكرات (ولا طالعا جبلا حاضر) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف واعرابه لانافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، طالعا اسمها منصوب بها وهو منصوب ، وعلامة نصبه

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمُضَافِ . هُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِيَ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا ، وَنَعْنِي بِالْمُفْرَدِ هُنَا وَفِي بَابِ النِّدَاءِ : مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوعًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ لَا رَجُلَ حَاضِرٌ ، وَلَا رِجَالَ حَاضِرُونَ ، وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْيَاءِ

فتح آخره ، وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، جبلا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، حاضر خبرها مرفوع بها وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره (والمشبه بالمضاف ، هو ما اتصل به شيء من تمام معناه) : أي شيء يتم به معنى المشبه بالمضاف وذلك كالمثال المذكور ، فإن جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه ، والشيء المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال ، وقد يكون مرفوعا نحو لا حسنا وجهه مذموم ، وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا ، وجملة من زيد نعت ، وخبر لا الظرف بعده ، وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف إن عمل في ظرف أو شبهه ، وخرج عليه : لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت . وخرجه بعض المحققين كالعلامة كهي وابن عنقاء على أن مانع اسمها وأنه مفرد ، والجار والمجرور خبره (وإن كان اسمها مفردا بني) فلا ينون ونباؤه (على ما ينصب به) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المبني قبل البناء (لو كان معربا) وهل له محل من الإعراب أولا ؟ الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة في الخبر ، ومحله حينئذ النصب بها كما قاله ابن عنقاء وغيره (ونعني) : أي معاشر النحاة (بالمفرد هنا) : أي في باب لا النافية للجنس (وفي باب النداء) كما سيأتي إن شاء الله تعالى (ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، وإن كان مثنى أو مجموعا) فإنه في هذا الباب يعبر عنه بالمفرد ، وخرج بما ذكره المفرد في باب الإعراب فإنه كما مر : ما ليس مثنى ولا مجموعا . وفي باب العلم ما ليس مركبا ، وفي باب المبتدإ والخبر ما ليس جملة ولا شبه جملة كالظرف والمجرور (فإن كان مفردا) : أي موجودا لفظا ومعنى نحو لا رجل في الدار ، أو لفظا فقط نحو لا قوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لا رجال ، أو مؤنث نحو لا هنود (بني على الفتح) الظاهر أو المقدر ، وإنما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لا رجل في الدار متضمن معنى من والتقدير لا من رجل في الدار لأن من تؤكد النفي فوجب تقديرها ليكون قولك لا رجل بالفتح أبلغ في إفادة النفي من قولك لا رجل في الدار بالتنوين والرفع ، وليس رجل في الدار ، وبنوه على حركة تنبيها على عروض ذلك فيه ، وإنما خص بالفتح طلبا للتخفيف (نحو لا رجل حاضر) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل اسمها مبني معها على الفتح ، حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (ولا رجال حاضرون) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها ، حاضرون خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالما) أو ملحقا بهما (بني على الياء) نيابة عن الفتحة

نَحْوُ لَا رَجُلَيْنِ فِي ٱلدَّارِ ، وَلَا قَائِمِينَ فِي السُّوقِ . وَإِنْ كَانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ نَحْوُ لَا مُسْلِمَاتِ حَاضِرَاتٌ ، وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِذَا تَكَرَّرَتْ لَا ، نَحْوُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ جَازَ فِي النَّكِرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ وَالرَّفْعُ ، فَإِنْ فَتَحْتَهَا جَازَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ : الْفَتْحُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالرَّفْعُ ، وَإِنْ رَفَعْتَ النَّكِرَةَ الْأُولَى

(نحو لا رجلين فى الدار) هـذا مثال المثنى ، واعرابه لا نافيـة للجنس ، ورجلين اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وجملة فى الدار فى محـل رفع خبرها (ولا قائمين فى السوق) هـذا مثال الجمع ، واعرابه كاعراب الأوّل الا أنك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وان كان) اسـمها (جمع مؤنث سالما بنى على الكسر) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر ، وقد قال ابن جنى لم يجز أصحابنا : يعنى نحاة البصرة الفتح الا شئ قاسه أبو عثمان : يعنى المازنى ، والصواب الكسر بغير تنوين اهـ (نحو لا مسلمات حاضرات) واعرابه لا نافية للجنس ، مسلمات اسمها مبنى على ماينصب به لو كان معربا وهو الكسر ، حاضرات خبرها ، وعلامة رفعه ضم آخره (وقد يبنى على الفتح) نظرا الى الأصل فى بناء المركبات . قال ابن هشام فى المغنى وهو أرجح ، والتزمه ابن عصفور اهـ . وقال الفاكهى وابن عقاء بناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا ، وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذّ ولا لذات للشيب

(واذا تكررت لا) النافيـة للجنس مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوّة) : أى لا تحوّل لى عن معصيـة الله ولا قوّة لى على طاعـة الله إلا بالله العلىّ العظيم كما فى رواية ، وفى رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلىّ العظيم * وهذه الكلمة لها شأن عظيم ، والاشتغال بها سبب لجلب الخير ودفع الضير ، وقد ورد أنها كنز من كنوز الجنة (جاز فى النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحتها) أى النكرة الأولى (جاز فى) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه : الفتح) على اعمال لا الثانية كالأولى وتقدّر لكل خبرا ، فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها ، أو الثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد ، والكلام حينئذ جملة ، وخبر لا محذوف ، والتقدير لا حول ولا قوّة موجودان لنا إلا بالله ، أو عطف جملة على جملة : أى لا حول إلا بالله ولا قوّة إلا بالله ، حذف من الأوّل استغناء عنه بالثانى (والنصب) على جعل لا زائدة لتأكيد النفى وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها ، فان محله نصب بلا والبناء عارض ، أو على لفظه ، وان كان مبنيا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون فى المفرد المبنى على الفتح انه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف ، وفى هـذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثانى معطوف على الأوّل عطف مفرد على مفرد ، وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لا زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء ، فهو جملة إن كان العطف قبل استكمال الخبر ، وجملتان ان كان بعد استكماله ، أو باعمال الثانية عمل ليس أو بالغائها ، فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ ، وعلى الوجهين الأخيرين فالكلمتان جملتان (وان رفعت النكرة الأولى) بالابتداء وأعملت لا لتكرارها ، أو على إعمالها

حَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ : الرَّفْعُ ، وَالْفَتْحُ ، وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمِ لَا وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا وَجَبَ فَتْحُ النَّكِرَةِ الأولَى، وَجَازَ فِي النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ لَاحَوْلَ وَقُوَّةً وَقُوَّةٌ ، وَإِذَا نُعِتَ اسْمُ لَا بِنَعْتٍ مُفْرَدٍ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ ، نَحْوُ لَارَجلَ ظَرِيفٌ جَالِسٌ جَازَ فِي النَّعْتِ الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ

عمل ليس (جاز) لك (فى النكرة الثانية وجهان : الرفع) باعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف مابعدها على ما قبلها ، والكلام حينئذ جملة واحدة ، ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ ، والكلام حينئذ جملتان (والفتح) باعمال لا الأولى عمل ليس واعمال لا الثانية عمل ان ، وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان ، وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب فى النكرة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا (وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا) النافية للجنس مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوّز لاهمالها ، وهو تكرارها قد انتفى فوجب المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز فى النكرة الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء (والنصب) بالعطف على محل اسم لا ، أو على لفظه على مامرّ (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها (وقوة) بالنصب عطفا على محل اسم لا ، ويمتنع الفتح على الافصح لعدم تكرر لا . قال ابن عقيل : والأصح ان فتحه لغة ضعيفة ، فان كان المعطوف معرفة نحو لاغلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهى اذا كانت تابعة أولى بأن تكون مرفوعة (واذا نعت اسم لا) المبنى معها على الفتح (بنعت مفرد) احترز به عن النعت المضاف نحو لارجل حسن الوجه فليس فيه الا الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل) بأن كان متصلا به ، فان فصل بينهما نعت آخر نحو لارجل ظريفا عاقلا ، فالنعت الاوّل يجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية ، والنعت الثانى ليس فيه الا الاعراب (نحو لارجل ظريف جالس) هذا مثال ماجمع الشروط ، والظريف من الظرف بالتحريك ، وفى القاموس : والظرف انما هو فى اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة ، أو يكون فى الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاء القلب ، أو الحذق ، أو لا يوصف به الا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اه (جاز فى النعت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ، ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لارجل ظريف جالس بفتح رجل ، وظريف بغير تنوين ، واعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ، رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح ، جالس خبر ، فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبنىّ الا أنه متصل بها فى المعنى لأن النفى فى الحقيقة داخل عليه إذ المقصود فى مثل لارجل ظريف نفى الظرافة عن الرجل لا نفى الرجل . قاله الدمامينى (والنصب) على أنه نعت لمحل اسم لا فان محله نصب بلا النافية ، ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان كان مبنيا لأن حركة نحو لارجل عارضة فى هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك

والرفع

وَالرَّفْعُ فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ، أَوْ كَانَ النَّعْتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَقَطْ نَحْوُ لَا رَجُلَ جَالِسٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا، وَلَا رَجُلَ طَالِعًا وَطَالِعٌ جَبَلًا حَاضِرٌ، وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ لَا وَجَبَ ذِكْرُهُ كَمَا مَثَّلْنَا، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ، وَإِذَا عُلِمَ فَالْأَكْثَرُ حَذْفُهُ نَحْوُ فَلَا فَوْتَ:

جاء النعت عليها فتقول لارجل ظريفا جالس، وأعرابه لا نافية للجنس، ورجل اسمها مبنى معها على الفتح، ظريفا بالنصب منوّنا نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه، جالس خبرها (والرفع) على أنه نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيئ واحد فتقول لارجل ظريف جالس، واعرابه لانافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح، ظريف نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء، جالس خبرها، وكالنعت فى الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظى المتصل، وكذا البدل ان كان نكرة، وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذى هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أوكان النعت) الذى نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافا أو شبيها به أوكان النعت مفردا ولكن المنعوت غير مفرد (جاز) فى النعت وجهان (الرفع) اتباعا لمحل لا مع اسمها (والنصب) اتباعا لمحل اسم لا ولفظه على ما مرّ (فقط): أى دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيئ واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب وهذا مثال النعت المفصول (و) نحو (لارجل) بالبناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلا) مفعول لطالع (حاضر) بالرفع خبر لا، وهذا مثال للنعت غير المفرد (واذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد حذفه (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لافائدة فيه (كما مثلنا) من نحو لاصاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه البخارى رحمه الله (لا أحد أغير من الله) واعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل انّ، أحد اسمها مبنىّ معها على الفتح، أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره، وجملة الجار والمجرور فى قوله من الله متعلقة بأغير: أى لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند مشاهدة مايغضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه، فأغير أفعل تفضيل من الغيرة، وهى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة، وهو محال على الله لأنه منزه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة فى حقه تعالى شدّة المنع والحماية، فهو من مجاز الملازمة، وبمعناه قول ابن فورك معنى الحديث: لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله تعالى (واذا علم) خبر لا بأن دلت عليه قرينة وأرشد اليه سياق الكلام (فالأكثر حذفه) جوازا استغناء عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى - ولو ترى إذ فزعوا - (فلافوت) هذا بقوله الله مخبرا عن حال الكفار فى الآخرة لأن المعنى، ولوترى يامحمد إذ فزعوا عند البعث لرأيت أمرا عظيما، فلا فوت لهم منا: أى لايفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا، وأخذوا من مكان قريب، وهو القبور أى

أيْ لَهُمْ ، وَلاَضَيْرَ : أيْ عَلَيْنَا ، وَلاَحَوْلَ وَلاَقُوَّةَ : أيْ لَنَا . وَإنْ دَخَلَتْ لاَعَلَى مَعْرِفَةٍ أوْ فُصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلٌ وَجَبَ إهْمَالُهَا

كانوا بها ، واعرابه لا نافية للجنس ، وفوت اسمها مبنى معها على الفتح ، وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أى لهم) ولو ذكر لجاز الا بنى تميم فانهم يوجبون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة حذف الخبر المعلوم قوله تعالى قالوا (لاضير) واعرابه لانافية للجنس ، وضير اسمها ، وخبرها محذوف والتقدير (أى علينا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم مجيبين به فرعون حين قال لهم — لأصلبنكم أجمعين — فقالوا له — لاضير — : أى لاضرر علينا فى ذلك — إنا الى ربنا — أى بعد موتنا بأى وجه كان — منقلبون — : أى راجعون فى الآخرة فيجازينا بالغفران والنعيم الأبدى المقيم (ولاحول ولاقوة) واعرابه لانافية للجنس ، وحول اسمها ، ولاقوة كذلك ، وخبرهما محذوف تقديره (أى لنا) جملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر للا الأولى ، ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون لا فى حكم الزائدة ، ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا : ولاقوة لنا ، ويكون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة . ثم ماقاله المصنف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين . فقد قال جماعة منهم الخبيصى فى لاحول ولاقوة إلابالله لافى كل منهما نافية ولاقوة معطوف على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف : أى موجودان أو بالله : أى كائنان بالله ، أوعطف جملة على جملة : أى لاحول الا بالله ولاقوة الابالله ، فحذف من الأول استغناء بالثانى اه * واختلفوا فى اعراب كلمة لاإله إلاالله . قال أبوحيان أكثر مايحذف خبر لا مع إلا نحو لاإله إلاالله : أى لاإله لنا ، أوفى الوجود ، أونحو ذلك إلاالله اه . وقال غيره إله اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير لاإله موجود ، أوفى الوجود إلا الله ، واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملا على محله البعيد الذى هو الرفع بالابتداء ، أومن الضمير العائد الى اسم لا المستتر فى الخبر المحذوف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئى من الكلى فلاحاجة الى ضمير فيه للربط ، والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى ، ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للا التبرئة . قال ناظر الجيش : القول بالخبرية فى الاسم المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية اه وماقاله غير صحيح لما يلزم عليه من كون خبر لامعرفة وهى لاتعمل فى المعارف بل لا تعمل الافى النكرات المنفية ، واسم الله الجليل معرفة موغلة ، وقد أطال الملا ابراهيم بن حسن الكردى الكلام فى اعراب هذه الكلمة الشريفة فى مؤلف له سماه « انباه الانباه باعراب كلمة لاإله إلاالله » ومثلها فى التركيب والاعراب لاعيش الاعيش الآخرة ، لاشافى إلا أنت ، وسكت المصنف عن حذف الاسم ، وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا اذا دلت عليه قرينة نحو لاعليك : أى لابأس عليك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا «لاعليكم أن تفعلوا» تقديره لابأس عليكم فى أن تفعلوا : أى فى فعلكم فلافيه زائدة (وان دخلت لاعلى معرفة أو) على نكرة ولكن (فصل بينها وبين اسمها فاصل وجب) فى الصورتين (اهمالها) أمافى الأول

وَوَجَبَ رَفْعُ مَابَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا نَحْوُ لَازَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ

﴿ فَصْــلٌ ﴾ وَأَمَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

فلأنها لاتعمل فى المعارف لأنها انما وضعت على النكرات ، وأما فى الثانى فلزيادة ضعفها فى العمل لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذى حقها أن تركب معه (ووجب رفع مابعدها على أنه مبتدأ وخبر) وتنوينه حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا فى حالتى التعريف والفصل (تكرارها) أى تكرار لابأن يذكر معرفة أخرى أونكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول بعينه ، أماوجوب التكرير فى المعرفة فلكونه كالعوض كما فى التنكير من معنى نفى الآحاد لمافى التكرير من إفادة التعدد ، ووجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لماهو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل أم امرأة (نحو لازيد فى الدار ولاعمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة واعرابه لانافية للجنس بطل عملها ، زيدمبتدأ ، وجملة فى الدار فى محل رفع خبره ، والواو حرف عطف ولانافية للجنس بطل عملها ، وعمرو معطوف على الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور الذى هو كائن أومستقر ، وسوّغ ذلك فى رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره ، والكلام على هذا جملتان ، وعليه ابن السراج والفارسى ، وقيل معطوف على المبتدأ وأفرد الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثانى فى معناه ، والكلام جملة واحدة ، وعليه سيبويه وقوم ، وهذا الخلاف جار فيما يشبه المثال المذكور كزيدقائم وأخوك . واختلف فى نحو ـ والله ورسوله أحق أن يرضوه ـ وزيد وعمروقائم هل حذف خبرالأول لدلالة الثانى عليه ، وعليه ابن عصفور ، أوعكسه ، وعليه ابن السراج ، أومخير بين الوجهين ، وعليه الفارسى ، أوالخبر للأول ، ودخل الثانى فى معناه ، وعليه سيبويه وأصحابه ، وهذا حيث لاقرينة ، والاعمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر فى هذا المثال للثانى بدليل تاء التأنيث وفى نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولافى الدار رجل ولاامرأة) مثال لتكرارها مع النكرة ، واعرابه كاعراب المثال الذى قبله . هذا ، وقد سبق الجواب عما جاء اسمهافيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم « اذاهلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبى سفيان قبل اسلامه : إن لنا العزى ولاعزى لكم ، وقولهم : لابصرة لكم ، وقول الشاعر * لاهيثم الليلة للمطى * وأنه على تقدير مثل مضاف الى المعرفة : أى ولامثل كسرى ، ولامثل عزى ، ولامثل بصرة ، ولامثل هيثم الليلة للمطى يحدوها ، وهو اسم لحاد مشهور . وأما ولاسيما زيد فسىّ بمعنى مثل اسم لا ، واذا كانت ما زائدة فسىّ لاتتعرف بالاضافة الى زيد لأن مثل التى بمعناها لاتتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وبقية الكلام عليها يأتى فى الاستثناء ان شاء الله تعالى :

﴿ فصل ﴾ فى الكلام على النوع الثالث من النواسخ . وهو أفعال القلوب وماألحق بها مما يصح جعل معموليه بعد حذفه مبتدأ وخبرا (وأماظن وأخواتها) العاملة عملها (فانها تدخل بعد استيفاء) أى أخذ (فاعلها على المبتدا والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة عن العلم أوالظن فانك اذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم ، وأن يكون عن ظن . فاذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم ، أوظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن ، وكذا سائر

فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا ، وَهِيَ نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَزَعَمْتُ

أخواتهما (فتنصبهما) ظن وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هيطل هذه الأفعال كلها اشتركت فى أنها موضوعة لحكم الذهن على متعلق شىء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين ، وهذا النوع ليس من المرفوعات ، وانما ذكر تتميما لأقسام النواسخ لحكم المبتدا والخبر (وهى) أى أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بادخال رأى الحلمية كما سيأتى ، وقد أفاد ابن هشام وغيره أن مايتعدى لاثنين أنواع : الأول مايتعدى اليهما بنفسه تارة ، ولايتعدى اليهما تارة أخرى كنقص وزاد ، يقال نقصت زيدا دينارا ، وزدت زيدا دينارا ، ونقص المال ، وزاد المال . الثانى مايتعدى اليهما دائما ولكنه يصل الى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كأمر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمى ، وكال ووزن ، يقال أمرت زيدا الخير وبالخير ، واستغفرت الله ذنبا ، ومن ذنب ، وزوجت زيدا هندا وبهند ، وسميت الولد محمدا وبمحمد ، ودعوت الرجل زيدا وبزيد ، وكلت زيدا طعاما ولزيد طعاما ، ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما ، فزيدا فيها هو المفعول الثانى لا الأول ولذا نص المعربون على أن المحذوف فى قوله تعالى ـ واذا كالوهم أو وزنوهم ـ هو المفعول الأول ، وان أصل التركيب واذا كالوا الطعام لهم ، ثم توسع بحذف الجار . الثالث مايتعدى لاثنين وأولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا . فالأول فيهما آخذ ولابس فهو فاعل فى المعنى ، وهذا النوع سماعى لايقاس عليه وأفعاله كثيرة ، وقد جمعها عصام الدين الى شيئين ، قال وأرجو أن أبسطها فى رسالة مفردة . الرابع مايتعدى لاثنين وهما مبتدأ وخبر فى الأصل وهو النوعان المذكوران فى كلام المصنف فى هذا الباب (أحدهما) أى النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث انها صادرة عنه لاعن الجوارح والأعضاء الظاهرة ، وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها مايفيد الشك ومنها مايفيد اليقين والعلم ، والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبى يتعدى لاثنين ، بل القلبى ثلاثة أنواع ، مالايتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر ، تقول فكر زيد فى كذا وتفكرت فيه ، ومايتعدى لواحد وهو عرف وفهم ومايتعدى لاثنين واليه الاشارة بقوله (وهى) أربعة عشر فعلا (ظننت) وهى تفيد فى الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذى ذكره المصنف ، وقد ترد لليقين نحو ـ يظنون أنهم ملاقوا ربهم ـ (وحسبت) وهى للرجحان غالبا ، وقد تستعمل لليقين كقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * البيت الآتى فى كلام المصنف (وخلت) ماضى يخال ، لاماضى يخول بمعنى يتكبر ، وهى للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ماخلتنى زلت فيكم مضمنا * أشكو اليكم حموة الألم

(ورأيت) والغالب استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان ، وقد اجتمعا فى الآية التى مثل بها المصنف (وعلمت) وهى لليقين غالبا نحو ـ فاعلم أنه لا إله إلا الله ـ وقد ترد للرجحان كالآية التى مثل بها المصنف (وزعمت) بفتح العين وهى للرجحان فقط ، والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف

وَجَعَلْتُ ، وَحَجَوْتُ ، وَعَدَدْتُ ، وَهَبْ ، وَوَجَدْتُ ، وَأَلْفَيْتُ ، وَدَرَيْتُ ، وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ

وأن بالتشديد وصلتهما فيسدان مسد مفعوليها كما قاله سيبويه والجمهور . وقال الأخفش إن المفعول الثانى محذوف . قال السيرافى : والزعم قول يقترن به اعتقاد صح أولم يصح اه وبعناه قول غيره الزعم قول يطلق على الحق والباطل ، وأكثر مايقال فيما شك فيه ولم يستعمل فى القرآن الا للباطل وقد استعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان : زعمت ، وكقول أبى طالب فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى * ولقد صدقت وكنت ثمّ أمينا

قال السبكى ولكن اذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا فى نفس الأمر اه (وجعلت) بمعنى اعتقدت وظننت ، وهى تفيد الرجحان فى الخبر كزعم (وحجوت) بفتح الحاء أوّله ثم جيم مفتوحة أيضا ثم واوسا كنة ، بمعنى ظننت واعتقدت (وعددت) بمعنى ظننت . فانها من أفعال هذا الباب على ماذهب اليه الكوفيون وابن أبى الربيع واختاره ابن مالك . فان كانت بمعنى حسبته الفتح أحسبه بالضم : أى عددته تعدّت الى مفعول واحد فقط (وهب) بسكون الباء بصيغة الأمر ولا تستعمل فى غيرها ، وهى للرجحان بمعنى حسب ، والغالب تعديها الى صريح المفعولين ، ووقوعها على أن وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب : هب أن أبانا كان حمارا . وفى الصحاح وهبنى فعلت ذلك : أى احسبنى ، ولا يقال هب أنى اه ، ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووهبت وهو غلط . فان وهب ستأتى فى أفعال التصيير (ووجدت) وهى تفيد فى الخبر اليقين كقوله تعالى ـ وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ـ ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش ، وقال السيرافى مصدرها الوجود . فان كانت بمعنى الاصابة كقول المتنبى .

والظلم من شيم النفوس فان تجد * ذا عفة فلعلة لا يظلم

تعدّت الى مفعول واحد ، أو بمعنى الاستغناء لم تتعد نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستغناء ، أو بمعنى حزن أوحقد بفتح القاف ، وقد تكسر تعدت بعلى كحزنت على زيد وحقدت عليه ، وفى فتح البارى مانصه ومادة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى . يقال فى الغضب موجدة ، وفى المطلوب وجودا ، وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح ، وفى المال وجدا بالضم ، وفى الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك ، وقالوا أيضا فى المكتوب وجادة ، وهى مولدة اه (وألفيت) بمعنى وجدت التى تتعدى الى اثنين ؛ أما التى بمعنى أصاب نحو صاع مالى ثم ألفيته فتتعدّى الى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء لواحد . فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدّت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء كقوله تعالى ـ قل لوشاء الله ماتلوته عليكم ولا أدراكم به ـ (وتعلم) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمعنى اعلم) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر ، وهذا الذى ذهب اليه الأعلم والصحيح أنها تتصرف ، حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج اه وفى شرح الشذور للعصامى وهى متصرفة بلاخلاف ؛ والغالب فيها وقوعها على

نحوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائمًا ، وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ : * حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ * وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ،

أنّ وصلتها اه وقوله بلاخلاف مردود . فإن الخلاف فيها مشهور * ثم شرع المصنف فى ذكر مثل الأفعال التى ذكرها مقدّما للأول ، فالأول على الترتيب الذى ذكره فقال (نحو ظننت زيدا قائما) واعرابه ظننت فعل وفاعل ظن فعل ماض تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، زيدا مفعول لظننت ، وقائما مفعول ثان (وحسبت زيدا عالما) واعرابه حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء فاعل ، زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثانى (وقول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ماالمرء أصبح ثاقلا

قاله لبيدبن ربيعة العامرى ، وهو من قصيدة من الطويل * اللغة حسبت بمعنى تيقنت لابمعنى صرت ذاحسب ، والتقى مصدر اتقى اذا اجتنب الدواهى وامتثل الأوامر ، والجود الكرم ، والتجارة تقليب المال لغرض الربح ، والمراد بها هنا المكتسب وخير ههنا للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والافراد وضدّاه ، والرباح بفتح الراء ، والربح بكسرها واحد . وفى القاموس ربح فى تجارته كعلم استشف ، والربح بالكسر والتحريك وكسحاب اسم ماربحه اه والمرء مثلث الميم الانسان أوالرجل ولايجمع من لفظه ، وسمع مرءون . قاله فى القاموس ، والثاقل من ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتد مرضه ، وقد أثقله المرض والنوم واللؤم فهو مستثقل . قاله فى القاموس ، وفى العينى ثاقلا أراد ميتا لأن الأبدان تخفّ بالأرواح . فاذا مات الانسان يصير ثاقلا كالجماد * الاعراب حسبت فعل وفاعل ، حسب فعل ماض بمعنى تيقنت من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، التقى مفعولها الأول ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، والجود معطوف على التقى ، وخير مفعول ثان ، وهو مضاف وتجارة مضاف اليه ، رباحا تمييز كما قاله الأزهرى . وقال العينى رباحا تمييز : أى من حيث الربح والفائدة ، اذا ظرف لما استقبل من الزمان ، وما زائدة ، المرء مبتدأ ، أصبح فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو ، ثاقلا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ، وجملة أصبح معها اسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ . والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا اذا أصبح المرء ميتا . والشاهد فى حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظن تنصب مفعولين (وخلت عمرا شاخصا) واعرابه خلت فعل وفاعل ، خال فعل ماض من أخوات ظنّ ، والتاء فاعل ، وعمرا مفعولها الأول ، وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثان (وقوله تعالى : إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) واعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظن تنصب مفعولين ، والواو فاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، و بعيدا مفعول ثان ، ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى تيقن من أخوات ظن تنصب مفعولين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء ضمير متصل فى

وقوله

وَقَوْلِهِ تَعَالَى فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ، وَنَحْوُ زَعَمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا

محل نصب مفعولها الأول ، قريبا مفعول ثان (وقوله تعالى : فان علمتموهن مؤمنات) واعرابه الفاء باعتبار ماقبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الاول فعل الشرط والثانى جوابه ، علم فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، والميم والواو علامة الجمع ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، والنون علامة جمع الاناث ، مؤمنات مفعول ثان وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) واعرابه زعمت فعل وفاعل ، زعم فعل ماض من أخوات ظن ، والتاء فاعل زيدا مفعولها الاول ، وصديقا مفعولها الثانى (وقول الشاعر :

زعمتنى شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا)

قاله أبو أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وهو من قصيدة من الخفيف * اللغة زعمتنى من الزعم ، وهو القول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق ، والشيخ من استبانت فيه السن ، أومن خمسين الى أواخر عمره . قاله فى القاموس ، ودب يدب دبا ودبيبا مشى على هيئته . قاله فى القاموس ، وقوله يدب بكسر الدال كما ضبطه بذلك ابن علان فى شرح الرياض * الاعراب زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ، شيخا مفعول ثان ، الواو حرف عطف ، لست فعل وفاعل ، ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، بشيخ جار ومجرور خبر ليس فى محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد ، حركة النصب فيه مقدرة ، والمانع من ظهورها حركة المناسبة لحرف الجر الزائد ، إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، و يصح أن تقول انما أداة حصر ، الشيخ مبتدأ ، من اسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر ، يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دبيبا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره ، والمعنى ظاهر . والشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين (وقوله تعالى — وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا —) واعرابه الواو حرف عطف ، جعلوا فعل وفاعل ، جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول ، واناثا مفعولها الثانى ، والذين اسم موصول فى محل نصب نعت ، للملائكة ، وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ ، عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف اليه ، والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدا والخبر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب ، والعائد هم :

[تنبيه] تمثيل المصنف بالآية المذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام فى الشذور ووقع فى الكشاف أن جعل فى الآية بمعنى صير واعترضه أبو حيان فقال : انه غير صحيح لأنهم لم يصيروهم اناثا ، وانما ذكر بعض النحويين انها هنا بمعنى سمى . وأجاب عنه الشمنى انه ليس المراد

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ

قَدْ كُنْتُ أَحْجُوأَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

وَقَوْلِ الآخَرِ :

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى   وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول . قال وقد نص الزمخشرى على ذلك (وقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة * حتى ألمت بنا يوما ملمات)

قاله تميم بن أبى مقبل . وقيل أبو سنبل الأعرابى ، وهو من البسيط * اللغة حجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤتمن - وألمّ بى الشئ يلم إلماما اذا نزل ، والملمات النوازل جمع ملمة * الأعراب قد حرف تحقيق ، كنت فعل وفاعل ، كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها ، أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ، أبا مفعول أوّل وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وعمرو مضاف اليه أخا مفعول ثان ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وثقة مضاف اليه ولا يصح أن ينون أخا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره ، وثقة نعت له بمعنى موثوق به أوذا ثقة لأن المصدر لاينعت به الا بالسماع نحو هذا الرجل عدل أو رضا ، حتى حرف غاية بمعنى الى ، ألمّ فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، بنا جار ومجرور فى محل نصب على المفعولية متعلق بألمّ ، ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ، ملمات فاعل ألمت وعلامة رفعه ضم آخره . والمعنى كنت أظن أباعمرو أخا موثوقا به أرجع اليه عند احتياجى اليه الى أن نزلت بى النوازل العظام فلم يكن كما ظننته ، والشاهد فى أحجو حيث جاء بمعنى أظن فلذلك نصب مفعولين ، ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدّى الى مفعولين غير ابن مالك : (وقول الآخر :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل * اللغة المولى هنا بمعنى الصاحب والحليف ، والغنى بالكسر والقصر غنى المال ، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب ، و بالفتح والقصر النفع ، والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر . الاعراب الفاء عاطفة لا ناهية ، تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت متصرف من عدّ من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أوّل وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف اليه ، فى الغنى جار ومجرور وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ، ولكنما الواو حرف عطف ، لكن حرف

وَقَوْلِهِ قُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرَأً هَالِكَا

وَقَوْلِهِ تَعَالَى : تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ، وَدَرَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَاعُرْوُ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

استدراك ونصب ، وما كافة ، المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ، شريك خبر ، والكاف فى محل جر بالاضافة ، وفى العدم متعلق بشريك والمعنى فلاتظن صاحبك وحليفك شريكك فى المال ولكنه شريكك فى الفقر والحاجة . والشاهد فى تعدد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب المفعولين (وقوله :

فقلت أجرنى أبا مالك * والا فهبنى امرأ هالكا)

قاله ابن الهمام السلولى ، وهو من المتقارب ، ويروى بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا خالد * اللغة أجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره اذا أمنه والهالك الميت * الأعراب الفاء حرف عطف ، قلت فعل وفاعل ، أجر فعل أمر ، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به ، أبا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره ياأبا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، ومالك مضاف اليه ، والا الواو حرف عطف ان حرف شرط جازم، وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لاتفعل فأدغمت ان فى لا النافية وحذف فعل الشرط ، والفاء رابطة لجواب الشرط ، هب فعل أمر مبنى على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل نصب مفعولها الأول ، امرأ مفعول ثان ، هالكا نعت له . والمعنى قلت ياأبا مالك أجرنى وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين . والشاهد فى هب حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين (وقوله تعالى ـ تجدوه عند الله هو خيرا) واعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدم فى قوله تعالى ـ وماتقدموا لأنفسكم من خير تجدوه ـ وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ، هو ضمير فصل لامحل له من الأعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى ـ انهم ألفوا آباءهم ضالين) واعرابه انّ حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها، ألفوا فعل وفاعل ، ألفى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، آباء مفعول أوّل ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ، والميم علامة الجمع ، ضالين مفعول ثان ، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت) بفتح الدال مبنيا للفاعل (زيدا قائما) واعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظن ، والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أوّل ، وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد)

هو من الطويل . اللغة دريت مبنى للمجهول من درى اذا علم ، وله استعمالان أحدهما بالباء نحو ـ ولا أدراكم به ـ ويتعدّى الى الضمير بالهمزة ، وأندرهاان يتعدى الى اثنين بنفسه كما فى البيت قاله

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ۞ فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وَإِذَا كَانَ ظَنَّ بِمَعْنَى اتَّهَمَ ، وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ ، وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ لَمْ تَتَعَدَّ إِلَّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ

العيني ، والوفيّ بمعنى الوافي ، يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضدّ غدر ، والعهد الميثاق ، وعرو مرخم عروة ، واغتبط أمر من الاغتباط ، والغبطة هو أن يتمنى مثل حال المغبوط ، من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد ، وحيد بمعنى محمود . الأعراب دريت فعل ونائب الفاعل ، درى فعل ماض مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأول لدرى ، والوفىّ مفعولها الثانى : وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، والعهد بالرفع فاعل ، ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به ، وجرّه بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو . قال العيني وأرجحها النصب وأضعفها الرفع اه . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيده كلامهم ، فى باب الصفة المشبهة ، ياعر ويا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لاينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ويقال فيها داخلة فى جواب شرط مقدّر اذا لتقدير اذا دريت الوفى العهد فاغتبط ، فان الفاء حرف تعليل انّ حرف توكيد ونصب ، اغتباطا اسمها ، بالوفاء جار ومجرور نعت لاغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ، حيد خبر انّ . وقال العيني بالوفاء متعلق بالخبر أعنى حيد : أى بوفاء العهد . والمعنى ياعروة قد علمت حال من يفي بالعهد فتمنّ أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد فى قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فلذلك نصبت مفعولين (وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوّها ۞ فبالغ بلطف فى التحيل والمكر)

قاله زياد بن يسار ، وهو من الطويل ۞ اللغة تعلم أمر بمعنى اعلم ، والشفاء بكسر الشين المعجمة والمدّ الدواء والبرء من السقم والقهر الغلبة ، والعدوّ ضد الصديق ، واللطف ضدّ العنف ، والتحيل كالاحتيال الحذق وجودة النظر والمكر الخديعة ۞ الاعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر مفعول ثان ، وهو مضاف وعدوّ مضاف اليه ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جرّ بالاضافة ، وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدوّ ، وذلك بان تبالغ فى خديعته والاحتيال فى دفعه بالممكن ، والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (واذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ، ووجد بمعنى حزن أوحقد ، وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية ، وحينئذ (لم تتعدّ الا الى مفعول واحد) لأن تعدّيها الى مفعولين ، انما كان بالنظر لاقتضائها للجزءين المبتدا والخبر فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لاتقتضى الا أمرا واحدا وجب أن لاتتعدى الا الى واحد لأن التعدى أمر معنوى فتعدّد

نحو

نحوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى اتَّهَمْتُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ ، وَعَلِمْتُ الْمَسْأَلَةَ بِمَعْنَى عَرَفْتُهَا * النَّوْعُ الثَّانِي أَفْعَالُ التَّصْيِيرِ نحوُ جَعَلَ

متعلقه وافراده انما هو بحسب المعنى (نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضي الامتهما واحدا ، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظنّ السيئ تقول ظننت زيدا : أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته قاله الدماميني، ومن مجيء ظن بمعنى اتهم قوله تعالى ـ وماهو على الغيب بظنين ـ بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر : أى بمتهم ، وقرأها نافع بضنين بالضاد الساقطة : أى بخيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الابصار ، انما يقتضي واحدا ، واختلفوا فى رأى الحلمية فألحقها الأكثرون برأى العلمية فى التعدى لاثنين من جهة أن كلا منهما ادراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهم رفقتى حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ، ومصدرها الرؤيا ، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل تقع مصدرا للبصرية كقوله تعالى ـ وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الافتنة للناس ـ قال ابن عباس هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر البصرية الرؤية (وعلمت المسئلة بمعنى عرفتها) ومنه قوله تعالى ـ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا ـ : أى لاتعرفون شيئا وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشيء نفسه فمعنى قولك علمت زيدا عرفته فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل ، وخالفه الرضيّ فقال لايتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم ، فان معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد الا أن عرف لاتنصب جزأى الاسمية كما تنصبهما علم ، لا الفرق معنوى بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر اهـ . قال العصامى قال بعضهم ، وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان ، وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعضهم قول آخر ، وهو أن العلم يتعلق بالكليات ، والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال فى شرح المطالع : ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتأمله اهـ .

(النوع الثانى) من الأفعال الناصبة للمبتدا والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشيء من حالة الى حالة أخرى ، وفى كون مفعولى هذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيده كلام ابن مالك ، وابن هشام والرضى ، وغيرهم بحث لأن مفعوليها متغايران مفهوما وخارجا ، فلا يصح ادّعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدا والخبر فى الخارج وان اختلفا فى المفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغنيّ فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأول على الثانى فى المثالين ممتنع ، وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لانزاع فى ان الأفعال الناقصة من دواخل المبتدا والخبر ، ولانزاع فى صحة قولهم صار الغنيّ فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ماذكر فيه فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى ـ ويجعلون لله مايكرهون ـ وقوله تعالى ـ وجعل منهم القردة والخنازير ـ فالمجرور فيهما مفعول ثان ، ومابعده مفعول أوّل ، وقس به ماأشبهه ، وانما لم يقدّر المجرور مفعولا أول لأن المفعول الأول فى محل المبتدا

وَرَدَّ ، وَاتَّخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ؛ قَالَ اللهُ تعالى : فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ، وَقَالَ تَعَالَى : يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى : وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ، وَنَحْوُ صَيَّرْتَ الطِّينَ خَزَفًا ، وَقَالُوا :

والمفعول الثاني في محل الخبر ، والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (ورد) كقول الشاعر :

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوههن البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه تخذ نحو لتخذت عليه أجرا ، وفي قراءة لاتخذت (وصير) ومثلها أصار وهما منقولان من صار احدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة كقول الشاعر :

ولعبت طير بهم أبابيل * فصيروا مثل كعصف مأكول

(ووهب) غير متصرف فلا يستعمل الا بصيغة الماضي كالمثال الآتي ، واتيان المصنف بنحو في أولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عد بعضهم منها ترك نحو قوله تعالى ـ وتركهم في ظلمات لايبصرون ـ قال في المغني ان فسر ترك بصير فالظرف مفعول (٧) ولا يبصرون مفعول ثان ، تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان ، والجملة بعده حال اه . وقال ابن عنقاء زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفي نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا وبعضهم خلق ، وجزم به السيوطي في شرح النقاية نحو ـ وخلق الانسان ضعيفا ـ وفي الارتشاف لاأعلم نحويا ذهب الى أن خلق تتعدى الى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون ، وقد يضمن المتعدي لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله ، فتقول حفرت وسط الدار بئرا وبنيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب قميصا وصنعته عمامة : أي صيرت في كلها . قال ابن عنقاء وهو قوي ، وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى ، الى أمثلة ماذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى ـ فجعلناه هباء منثورا ـ) واعرابه الفاء باعتبار ماقبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، هباء مفعول ثان ، منثورا نعت (وقال تعالى ـ يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ـ) واعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من رد من أفعال التصيير تنصب مفعولين ، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ، والميم علامة الجمع ، وكفارا مفعولها الثاني ، وجملة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الواو في يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى ـ واتخذ الله ابراهيم خليلا) واعرابه الواو حرف عطف ، اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل ، ابراهيم مفعول أول ، خليلا مفعول ثان ، (ونحو صيرت الطين خزفا) واعرابه ظاهر ، وفي القاموس . الخزف محركة الجرار وكل ماعمل به من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا (وقالوا) : أي

(٧) هكذا بالأصل ، ولعل الكلام فيه حذف تقديره ان فسر ترك بصير فمفعوله الأول الضمير والظرف يعني الجار والمجرور مفعوله الثاني : الخ ، والواو في قوله بعد والظرف بمعنى أو ليكون وجها ثانيا في الأعراب اه مصححه

وَهبَنِي ٱللهُ فِدَاكَ ، وَٱعْلَمْ أَنَّ لِأَفْعَالِ هٰذَا ٱلْبَابِ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ . ٱلْأَوَّلُ : ٱلْإِعْمَالُ وَهُوَ ٱلْأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِي ٱلْجَمِيعِ . ٱلثَّانِي : ٱلْإِلْغَاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ ٱلْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا لِضَعْفِ ٱلْعَامِلِ بِتَوَسُّطِهِ نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، وَهُوَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ،

فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) : أى صيرنى فداءك أقيك السوء بنفسى . وفى القاموس فداه يفديه فداء وفدا و يفتح ، والفداء كـكساء وكعلى وإلى اهـ . فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمدّ والقصر : [تنبيه] بعض أفعال التصيير قد تأتى لمعان أخر غير التصيير كاتخذ بمعنى خلق أوصنع فتنصب مفعولا واحدا فقط كقوله تعالى ــ وقالوا اتخذ الله ولدا ــ وقيل انها فى الآية بمعنى صير وان المفعول الثانى محذوف : أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (واعلم ان لأفعال هـذا الباب ثلاثة أحكام) تختص بها بل أربعة الثلاثة المذكورة ، والرابع أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين : أى أن يكون مرجع الضميرين شيئا واحدا مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا وقوله تعالى ــ ان الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ــ أى أن رأى نفسه ، وقوله تعالى ــ إنى أرانى أعصر خمرا ، انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا ــ وقوله تعالى ــ رأيتهم لى ساجدين ــ وقول عائشة رضى الله عنها « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومالنا من طعام الا الاسودان » قال الزمخشرى وغيره وأجرت العرب عدمت وفقدت مجرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وجدت حملت على ضدها ولا بعد فى حمل الشئ على ضده وذلك كقول الشاعر :

ندمت على ما كان منى فقدتنى * كما يندم المغبون حين يبيع

وقول الآخر : حـذا حـذرا ياجارتى فانى * رأيت جران العود قد كاد يصلح

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى * وعما ألاقى منهما متزحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتنى بل يعدل فيها الى لفظ نفس مضاف الى ذلك الضمير فتقول ضربت نفسى والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فساغ فيها ذلك بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذ قل مايضرب الشخص نفسه (الأول الاعمال) وهو نصبها للجزءين (وهو الأصل وهو واقع فى الجميع) : أى فى جميع أفعال هـذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ، ويختص الحكمان الآتيان كالحكم الذى زدته بالقلبى المتصرف ، وقد يعرض الحكم الأخير أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما ستأتى الاشارة اليـه ان شاء الله تعالى (الثانى الالغاء ، وهو ابطال العمل لفظا ومحلا) فيبقى مدخولها على اعرابه قبل دخولها وتبقى هى على معناها فى افادة الظنّ أو العلم ، وذلك (لضعف العامل) القلبى المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدا والخبر أو تأخره عنهما (نحو زيد ظننت قائم) هذا مثال لتوسطه واعرابه زيد مبتدأ ، وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت) وهذا مثال لتأخره واعرابه زيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وظننت فعل وفاعل والفعل الملغى وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف اذ معناه زيد قائم فى ظنى ولا محل للملغى أصلا قاله ابن عقيل (وهو) : أى الالغاء (جائز لا واجب) لأن سببه لايقتضى ذلك ولايمتنع لانه أمر اختيارى راجع الى المتكلم وجعل أبو حيان

وَإِلْغَاءُ الْمُتَأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ ، وَالْمُتَوَسِّطُ بِالْعَكْسِ ، وَلاَ يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا خِلاَفًا لِلْكُوفِيِّينَ . الثَّالِثُ : التَّعْلِيقُ وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا لاَ مَحَلاًّ

لجواز الالغاء شرطين الأوّل أن لاتدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه حينئذ لايجوز الالغاء ولايجوز الاعمال . الثانى أن لاينفى نحو زيدامنطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فانه لايجوز فيه الا الاعمال ولا يجوز الالغاء لانه يتعين بناء الكلام على الظن المنفى (والغاء) العامل (المتأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (والمتوسط) أى والعامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بالعكس) : أى فاعماله أقوى من الغائه لانه عامل لفظى ، فهو أقوى من الابتداء لانه عامل معنوى ، وهذا ماجزم به ابن هشام فى التوضيح والشذور وهو الأصح ، وقيل هما فى التوسط سواء ، وجزم به فى شرح القطر وصححه المرادى (ولايجوز الغاء العامل المتقدّم) على معموليه لان المقتضى للعمل اذا تقدّم كان أقوى منه اذا تأخر (نحو ظننت زيدا قائما) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافا للكوفيين) والأخفش فى اجازة الالغاء مع تقدّم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذاك أدّبت حتى صار من خلقى * أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها * وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل ، وهو الأقرب الأصح كما قال الدمامينى وغيره فهو مفعول أوّل والجملة مفعول ثان ، أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل : كما قال سيبويه ، أو من الالغاء على قبح كما قاله الخبيصى وابن مالك ، وقضيه كلام المصنف وجوب الاعمال عند تقدّم العامل ، وان تقدّم على الفعل شئ كمتى ، وهو رأى لبعضهم ، والجمهور على أنه متى تقدّم على الفعل المُلغى السابق على المعمولين مايتعلق بثانيهما فالالغاء جائز وان كان أضعف من الاعمال (الثالث) من أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبى المتصرف وألحق به فى التعليق على الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو ـ فستبصر ويبصرون ـ ، وتفكر كقوله تعالى ـ أولم يتفكروا مابصاحبهم من جنة ـ ، وسأل نحو ـ يسألون أيان يوم الدين ـ ، وزاد ابن خروف نظر نحو ـ فلينظر أيها أزكى طعاما ـ ، ووافقه ابن مالك وابن عصفور ، بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وهو ابطال العمل) وجوبا كما سيأتى (لفظا) فلا يظهر النصب فى مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لامحلا) : أى فلا يبطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل فى محل نصب باسقاط حرف الجر ان تعدّى بالحرف نحو ـ أولم يتفكروا ـ ويسألون أيان يوم الدين ـ لأنه يقال فكرت فيه وسألت عنه ، وفى موضع المفعول به ان تعدّى العامل الى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة مسدّ مفعوليه ان تعدّى الى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف ، وبدل اشتمال من المتوسط بينه وبينها ان تعدّى الى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو ، فان قدّرته بدل كل جاز ، ولكن على حذف مضاف : أى عرفت أمره ، وفى موضع الثانى ان تعدّى لاثنين ووجد الأوّل نحو علمت

لِمَجِيءِ مَالَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ لَامُ الِابْتِدَاءِ نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَمَا النَّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : لَقَدْ عَلِمْتَ مَاهَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ، وَلَا النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لَازَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو ، وَإِنِ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ

زيدا أبومن هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول المتن فالتعليق واجب الى آخره ، ويجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وماكنت أدرى قبل عزة ماالبكا ✻ ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل انما ألغى لفظا لامحلا فلهذا سمى تعليقا أخذا من المرأة المعلقة ، وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى مزوجة ولا مطلقة . قال العصامى : وانما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ، ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدّى معنى الجملة صح أن يتعلق به والا فلا . قاله فى التصريح اهـ (لمجىء ماله صدر الكلام بعده) : أى بعد العامل (وهو) : أى الذى له صدر الكلام (لام الابتداء) فان لها صدر الكلام الا فى باب انّ لأنها فيه مؤخرة من تقديم ولذا تسمى المزحلقة بالقاف والفاء كما مرّ (نحو ظننت لزيدقائم) واعرابه ظننت فعل وفاعل ، اللام لام الابتداء ، زيد مبتدأ قائم خبره ، والجملة فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى ظن وانما لم يظهر النصب فى الجزءين لأن لام الابتداء لصدارتها لايتخطاها العامل ، فمن حيث اللفظ روعى ماله الصدر ، ومن حيث المعنى روعى العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد ، وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

[تنبيه] ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومنّ زيد (وما النافية كقوله تعالى لقد علمت ماهؤلاء ينطقون) واعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدّر ، قد حرف تحقيق ، علمت فعل وفاعل ، ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ ، ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ، وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى علمت (ولا النافية نحو علمت لازيد قائم ولا عمرو) واعرابه ظاهر ، وجملة لازيد قائم من المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى علمت (وان النافية نحو علمت ان زيد قائم) فان نافية ، وزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، والجملة فى محل نصب ، وقضية صنيع المصنف أن ما وان ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا فى جواب القسم ، وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عقاء ، وشرط ابن هشام فى لا وإن أن يكونا فى جواب القسم ولومقدّرا كقوله تعالى — وتظنون إن لبثتم إلاقليلا — وعلمت لارجل قائم ، وقد علل الرضى كون كل من حروف النفى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وإن فللزوم وقوعهما فى صدر الجمل وضعا ، وأما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها لا التبرئة

وَهَمْزَةُ ٱلِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو ، وَكَوْنُ أَحَدِ ٱلْمَفْعُولَيْنِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ ، فَالتَّعْلِيقُ وَاجِبٌ إِذَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنْ هٰذِهِ ٱلْمُعَلِّقَاتِ ، وَلَا يَدْخُلُ التَّعْلِيقُ وَلَا ٱلْإِلْغَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ

المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجملة اه (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) واعرابه علمت فعل وفاعل ، والهمزة للاستفهام ، زيد مبتدأ قائم خبره ، أم حرف عطف ، عمرو معطوف على ماقبله ، واستشكل تعليق العامل بالاستفهام فى نحو هـذا المثال من حيث ان العلم بالشئ ينافى مايقتضيه الاستفهام من الجهل ، وأجاب عنه ابن هشام فى المغنى بأنه على تقدير مضاف : أى جواب أزيد عندك أم عمرو ، والتحقيق ماقال بعضهم ان متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها ، والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلاحاجة الى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة الى أحدهما مبهما ، ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وشتان مابينهما اه (وكون أحد المفعولين) الأوّل والثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) واعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض ، والتاء فاعل : أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعـلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف ، والهاء مضاف اليه ، والميم علامة الجمع ، أبوك خبره ، وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب سادة مسدّ مفعولى علم ، ومثل ذلك ما اذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو ــ وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون ــ فأىّ منصوب على المصدرية ، والناصب له مابعده : أى ينقلبون : أى انقلاب ، ولايصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله . ومن المعلقات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو ــ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ــ ولعلّ نحو ــ وان أدرى لعله فتنة لكم ــ وكأنّ بتشديد النون كعلمت كأن زيدا أسد ، ورب كعلمت رب مولود بلاأب ، وليت حيث ترك معها كلام صحيح ، وانّ المكسورة المشدّدة على راى سيبويه : لكنها انما تعلق جوازا لاوجوبا على الصحيح ، والجمهور يقدّرون بعدها لام الابتداء ، وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيد لم تنج ، وحسبت من يكرمنى تكرمه ، وعلمت اذا جاء زيد جاء أبوه ، وكل حرف يلتقى به القسم فله الصـدر فيكون من المعلقات (فالتعليق) للعامل (واجب اذا وجد شيء من هذه المعلقات) المتقدّمة بخلاف الالغاء فانه جائز ، وقد تبين مما قدّمناه ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة أن العامل الملغى لاعمل له ألبتة لافى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لافى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولايجب ، وهى ما اذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو ، فان النصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزمخشرى بمنع تسمية مثل هذا تعليقا ، فقال فى تفسير قوله تعالى ــ ليبلوكم أيكم أحسن عمـلا ــ أن هذا لايسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعد الفعل مايسدّ مسدّ المفعولين معا اه (ولايدخل التعليق ولا الالغاء فى شئ من أفعال التصيير) لأنهما انما جا آ فى أفعال القلوب لضعفها من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى

ولا

وَلاَ فِي قَلْبِيٍّ جَامِدٍ، وَهُوَ اثْنَانِ : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ فَإِنَّهُمَا مُلاَزِمَانِ صِيغَةَ الأَمْرِ ، وَمَاعَدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ يَتَصَرَّفُ ، يَأْتِي مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَالأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا إِلاَّ وَهَبَ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلاَزِمٌ لِصِيغَةِ الْمَاضِي ، وَلِتَصَارِيفِهِنَّ مَالَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ ، وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا لِدَلِيلٍ نَحْوُ : أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ : أَيْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ

الفاعل والمفعول فانه لايجيء فيها (ولا فى قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانهما ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتى منهما غيرهما (وما عداهما من أفعال الباب) قلبية وتصييرية (يتصرف) بالياء التحتية أوّله (يأتى منه المضارع والأمر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الاوهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى) فلا يأتى منه مضارع ولاغيره ، واحترز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب ، والمصدر نحو هبة ، واسم الفاعل نحو واهب ، واسم المفعول نحو موهوب (و) يثبت (لتصاريفهنّ) التى هى المضارع وما بعده (ما) ثبت (لهنّ مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق ، وان كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدّمت بعض أمثلة ذلك) : أى بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال ، فما تقدم بعض أمثلة المضارع ، ومثال اعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما ، واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ، ومثال الالغاء نحو زيد ظنى قائم وزيدقائم أنا ظان ، والتعليق نحو أنا ظان ماريد قائم وأعجبنى ظنك ماريد قائم (ويجوز حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما فى باب أعطى وكسا مما تغاير مفعولاه ولو لم يدلّ على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لاربط بين مفعوليها بخلاف أفعال القلوب فانه يجوز فيها حذف المفعولين بالاجماع (أو) حذف (أحدهما) الأوّل أو الثانى مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منعه ابن ملكون ، ولكن انما يجوز حذف المفعولين أوأحدهما (لدليل) يدلّ على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا إما لغير دليل ، ويقال له الحذف اقتصارا بالقاف بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولاحذف أحدهما مع بقاء الآخر فلاتقول حسبت زيدا ولاتذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ماعقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين فى المعنى مبتدأ وخبر ، وكما لايصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو أين شركائى الذين كنتم ترعمون) هذا مثال حذف المفعولين لدليل ، واعرابه أين اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ شركائى خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لايناسبها الا كسر ماقبلها وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه ، الذين اسم موصول فى محل رفع صفة ، كنتم كان واسمها ، وجملة ترعمون فى محل نصب خبر كان ، ومفعولا ترعمون حذفا لدليل ، والتقدير كما قال المصنف (أى ترعمونهم شركاء) هكذا فى نسخ هذا المتن

وَإِذَا قِيلَ لَكَ مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا فَتَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَدَّ صَاحِبُ الْجُرُومِيَّةِ مِنْ هٰذِهِ الأَفْعَالِ لِلْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ سَمِعْتُ تَبَعًا لِلأَخْفَشِ وَمَنْ وَافَقَهُ ، وَلاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهَا الثَّانِي جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ كَذَا ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ . وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَالْمِثَالِ الأَوَّلِ فَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ .

بحذف ياء النفس ، وهكذا رأيته فى التصريح على التوضيح . قال فى المغنى : والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب فى زعم أن لاتدخل على صريح المفعولين ، ولأنها لم تستعمل فى القرآن الاداخلة على أن وصلتها اه (واذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائما فتقول) فى جوابه (ظننت زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثانى لدليل فزيدا مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف تقديره كما قال المصنف (أى ظننت زيدا قائما) حذف قائما لدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى ـ ولاتحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ـ خيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن ، والمفعول الأول محذوف تقديره لاتحسبن بخلهم هو خيرا (وعدّ صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية فى صدر الكتاب فليرجع اليه (من هذه الأفعال) الناصبة (للمبتدا والخبر سمعت) اذا دخلت على مالايسمع كالأمثلة الآتية أما اذا دخلت على مايسمع فانها انما تتعدى الى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث ، وسمعت الكلام (تبعا للاخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو المراد اذا أطلق والافهو لقب لأحد عشر نحويا كما فى المزهر للسيوطى (ومن وافقه) على ذلك كأبى علىّ الفارسى (ولابد أن يكون مفعولها الثانى جملة مما يسمع) واشتراط ماذكر منقول عن أبى حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فان قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف مالوكان مفعولها الثانى مما لايسمع نحو سمعت زيدا يخرج اذ الخروج لايسمع واعراب المثال سمعت فعل وفاعل ، سمع فعل ماض والتاء فاعل ، وزيدا مفعول أول ، يقول فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، كذا جار ومجرور ، والكاف حرف جر ، ذا اسم اشارة فى محل جر بالكاف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان لسمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى : سمعنا فتى يذكرهم) واعرابه سمعنا فعل وفاعل ، فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل والفاعل المستتر جوازا والمفعول ، وهو الهاء فى محل نصب مفعول ثان لسمعنا ، وهذه الآية هى التى احتج بها الأخفش ، ومن تبعه ولاحجة لهم فيها كما ستعرفه (ومذهب الجمهور) من النحاة (أنها فعل متعدّ الى) مفعول (واحد) لانها من أفعال الحواس ، وهى لاتتعدى الاالى واحد (فان كان) أى ذلك الواحد الذى تعدت اليه (معرفة كالمثال الاول فالجملة التى بعده) وهى جملة تقول (حال) أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لان الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة) كما فى الآية التى احتج بها الاخفش (فالجملة) وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها (صفة) لان الجمل بعد النكرات

والله

وَٱللَّهُ أَعْلَمُ .

صفات (والله أعلم) وماذهب اليه الجهور وهوالصحيح .

[تتمة] يحكى بالقول وفروعه من الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو ـ قالوا سمعنا فتى ـ والقائلين لاخوانهم هلم" الينا ـ وكذا الاسمية عند بعضهم نحوقولك ـ الله ربنا ـ اقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأيها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب معمول به وينصب به المفرد المؤدّى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا اللفظ ، وعلى هذا بنى الزجاجي قوله فى كتابه المسمى بالجمل ، وانما قلنا الكل والبعض ، وأجاز الزمخشرى فى ـ يقال له ابراهيم ـ أن يكون ابراهيم معمول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك رجح الزمخشرى هذا الاعراب على اعرابه منادى أو خبرا أى هذا ابراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما ، وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا ، وغيرهم يخصه بما اذا كان بلفظ المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أوالمنفصل بظرف أومجرور . فان عدم شرط رجع الى الحكاية ، وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية :

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أوكظرف أوعمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل

وأجرى القول كظنّ مطلقا * عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول مافى معناه كالدعاء والنداء والأخبار ونحوها . فاذا قلت دعوت زيدا عجل وناديته أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل ، وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف : أى دعوت زيدا . قلت عجل وناديته . قلت له أقبل ، وأخبرته : قلت له زيد قائم . والكوفيون يجيزون الحكاية بما فى معنى القول ولايقدرون معه قولا . قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين . واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان قبل دخول همزة النقل فاعلا ، والأخيران أصلهما المبتدأ والخبر . فاذا قلت علم زيد عمرا فاضلا ثم أتيت بهمزة النقل . وقلت أعلمت زيدا عمرا فاضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلا ، وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاقتصار عليه ، وأماالثانى والثالث فحكمهما بعد النقل كحكمها قبله من جواز الحذف اختصارا ، وعدمه اقتصارا ، والتعليق والالغاء ، وألحق بأعلم وأرى أنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدّث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى ـ وما أدراك ما الحاقة ـ لكنها عقلت عن الأخيرين .

﴿ تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : باب المنصوبات ﴾

فهرس

الجزء الأول

من

الكواكب الدرية فى شرح متممة الآجرومية

صحيفة	
٢	خطبة الكتاب
٧	تعريف الكلام
١٦	باب الاعراب
٣٢	باب معرفة علامات الاعراب
٣٩	فصل جميع ما تقدم من المعربات قسمان
٥٠	فصل فى بيان ما إعرابه تقديرى
٥٣	فصل فى موانع الصرف
٦٤	باب النكرة والمعرفة
٦٦	فصل فى بيان المضمر وأقسامه
٧٢	فصل فى بيان الاسم العلم
٧٨	فصل فى بيان أسماء الاشارة
٨٢	فصل فى بيان الاسم الموصول وصلته
٩٣	فصل فى بيان المعرّف بآلة التعريف
٩٤	فصل وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة

صحيفة	
٩٥	باب المرفوعات من الأسماء
٩٦	باب الفاعل
١٠٣	باب المفعول الذى لم يسم فاعله
١١٠	باب المبتدا والخبر
١٢٤	باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر
١٢٥	فصل فى النوع الأول من النواسخ
١٣٦	فصل فيما ألحق بليس فى رفع الاسم ونصب الخبر
١٤١	فصل فى بيان حكم أفعال المقاربة
١٤٧	فصل فى النوع الثانى من النواسخ
١٦٤	فصل فى الكلام على لا العاملة عمل إن
١٧١	فصل فى النوع الثالث من النواسخ

﴿ تمت والحمد لله ﴾